مجلة الإمارات لحقوق الإنسان
Emirates magazine for Human Rights
العدد (3) يونيو 2025 مجلة فصلية تصدر عن جمعية الاتحاد لحقوق الإنسان

UAHR جمعية الاتحاد لحقوق الإنسان Union Association for Human Rights
جميع الحقوق محفوظة
جمعية الاتحاد لحقوق الإنسان
© 2025

«راية الإنسانية» تنطلق من أرض الإمارات

مُلحقُ العددِ:
الإماراتُ والعملُ الإنسانيُ من الإغاثةِ إلى الاستدامةِ
بقيمةٍ تجاوزت 368 مليارَ درهمٍ (1971 – مايـو 2025)

مدينةُ الإماراتِ الإنسانيةِ
نموذجٌ إماراتيٌ يحتضنُ الإنسانيةَ بلا شروطٍ

«العيَّالةُ والنعاشاتُ»
تراثٌ إماراتيٌ يعكسُ الحقَّ في الهويةِ الثقافيةِ

العملُ الإنسانيُ والإغاثيُ الدوليُ
يواجهُ خطرَ التوقفِ التامِ..!

اعرفْ عميلَك.. منصَّةٌ وطنيَّةٌ رقميَّةٌ لتعزيزِ الشفافيةِ
وحمايةِ البياناتِ في المعاملاتِ الماليةِ

التمكينُ السياسيُ في الإماراتِ، نموذجٌ رائدٌ
لممارسةِ الحقوقِ السياسيةِ برؤيةٍ إماراتيةٍ متفردةٍ

د. أمجد شموط:
إنشاء مجلس عربي لحقوق الإنسان ضرورةٌ لتطوير منظومة حقوق الإنسان في العالم العربي

عمران الخوري:
لماذا استحقّت الإماراتُ صدارةَ مؤشِّراتِ الرعايةِ الصحيةِ العالميةِ؟

ماثيو روبنسون:
ريادة إماراتية: حقوق الإنسان في قلب التحديث القانونـي والتحول الرقمي المسؤول

د. هادي اليامي:
نهج حقوقي مؤسسي استباقي في دولة الإمارات العربية المتحدة

تجديدُ العهدِ

د. فاطمة خليفة الكعبي
رئيس التحرير

في ظلّ التسارع التكنولوجيّ الهائل، أصبحتِ المدافعاتُ عن حقوقِ الإنسانِ يواجَهنَ تحدياتٍ متصاعدةً ومتنوعةً، خاصةً في الفضاءِ الرقميّ الذي تحوّلَ إلى ساحةٍ مفتوحةٍ للهجماتِ الإلكترونيةِ، بما يشملُ حملاتِ التشهيرِ، ونشرَ الشائعاتِ والمعلوماتِ المضللةِ، والمضايقاتِ السيبرانيةِ. هذا الواقعُ يفرضُ ضرورةً ملحّةً لتطويرِ أطرٍ قانونيةٍ دوليةٍ «ملزمةٍ» تكفلُ حمايتهنَّ وتضمنُ استمراريةَ عملِهنَّ المشروعِ في الدفاعِ عن حقوقِ الإنسانِ.

التحدياتُ الرقميةُ التي تواجهُ المدافعاتِ والذكاءُ الاصطناعيُ

تشيرُ تقاريرُ صادرةٌ عن الأممِ المتحدةِ إلى أن النساءَ المدافعاتِ عن حقوقِ الإنسانِ يتعرضنَ بشكلٍ متزايدٍ لهجماتٍ رقميةٍ ممنهجةٍ تهدفُ إلى إسكاتِ أصواتِهنَّ وتقويضِ أدوارِهِنَّ؛ ففي العديدِ من دولِ العالمِ، طالتِ المدافعاتِ حملاتُ كراهيةٍ واستهدافٍ رقميٌ شملَ التهديدَ المباشرَ بالإيذاءِ الجسديّ والنفسيّ، ونشرَ محتوىً مسيئاً أو مفبركاً، بما في ذلك مقاطعَ فيديو مزيفةً تهدفُ إلى النيلِ من سمعتِهِنَّ الشخصيةِ. وتزدادُ خطورةُ هذه الظاهرةِ مع تنامي استخدامِ تقنياتِ الذكاءِ الاصطناعيّ في إنتاجِ محتوىً مزيفٍ، مثلَ الفيديوهاتِ المفبركةِ بصيغةِ (Deepfake)، التي باتتْ تُستخدَمُ كسلاحٍ لتشويهِ السمعةِ والحقائقِ.

في هذا الإطارِ، عقدتِ المفوضيةُ الساميةُ لحقوقِ الإنسانِ عام 2019 جلسةً حواريةً بعنوانِ (أثرِ العنفِ الرقمي على المدافعات عن حقوق الإنسان)، أكدت خلالها أن الثورةَ الرقميةَ رغمَ ما أتاحَتهُ من فرصٍ لتعزيزِ الوصولِ إلى المعلوماتِ، والتواصلِ وإطلاقِ الحملاتِ الحقوقيةِ، إلّا أنها أوجدت أيضاً أشكالاً جديدةً من القمعِ أبرزُها الترهيبُ والتهديدُ ونشرُ المعلوماتِ المُضللةِ، وأشارتِ المفوضيةُ إلى أن البيئةَ الرقميةَ أصبحت حاضنةً للعنفِ السيبرانيّ، بسببِ سهولةِ إنشاءِ حساباتٍ مجهولةٍ، وصعوبةِ إزالةِ المحتوى الضارّ أو الكاذبِ، مما فاقمَ من حجمِ التحدياتِ أمامَ جهودِ حمايةِ المدافعاتِ، وفرضَ ضرورةَ الاستجابةِ الفعّالةِ من قبلِ الجهاتِ الدوليةِ والتقنيةِ على حدٍّ سواءٍ.

الأطرُ القانونيةُ الأمميةُ للحمايةِ من التشهيرِ والعنفِ الرقميّ

تشكلُ حمايةُ المدافعاتِ عن حقوقِ الإنسانِ التزاماً جوهرياً على عاتقِ الدولِ بموجبِ القانونِ الدوليّ، وتؤكدُ المادةُ (17) من العهدِ الدوليّ الخاصّ بالحقوقِ المدنيةِ والسياسيةِ على حقِّ كلِّ فردٍ في الحمايةِ من التدخلاتِ التعسفيةِ في خصوصيتِهِ، وحمايتِهِ من أيّ حملاتٍ غيرِ قانونيةٍ تمسُ شرفَهُ أو سمعتَهُ. ورغمَ هذه النصوصِ إلّا أن هذه الأطرَ القانونيةَ الدوليةَ لا تزالُ تتسمُ بالعموميةِ وعدمِ التحديدِ، إذ تفتقرُ إلى قواعدَ ملزمةٍ تجرّمُ صراحةً الاستهدافَ الرقميّ أو التشهيرَ عبرَ الإنترنتِ، بما في ذلك المحتوى المفبرك المسيء.

وفي هذا السياقِ، ورغمَ اعتمادِ الأممِ المتحدةِ لـ«الميثاقِ الرقميّ العالميّ» في سبتمبر 2024، وما تضمّنهُ من دعواتٍ صريحةٍ لمكافحةِ العنفِ الرقميّ، وخطابِ الكراهيةِ، والمعلوماتِ المضللةِ، إلّا أن الميثاقَ لا يزالُ وثيقةً توجيهيةً غيرَ ملزمةٍ، تفتقرُ إلى أدواتِ تنفيذٍ فعّالةٍ، وهو ما يجعلُ الأفرادَ والمجتمعاتِ، عُرضةً للاستهدافِ الرقميّ الممنهجِ والمفبركِ دونَ حمايةٍ قانونيةٍ كافيةٍ.

ورغمَ ما تشهدُهُ العديدُ من دولِ العالمِ توجهاً متزايداً نحوَ تعزيزِ الحمايةِ القانونيةِ ضدَّ التشهيرِ الرقميّ والعنفِ السيبرانيّ، لا سيّما في ظلِّ تنامي المخاطرِ التي يواجهُها الأفرادُ في الفضاءِ الإلكترونيّ. ومن أبرزِ الدولِ التي أرست أطراً تشريعيةً فعّالةً في هذا المجالِ: سنغافورةُ، فرنسا، كوريا الجنوبيةُ إلى جانبِ دولةِ الإماراتِ العربيةِ المتحدةِ التي قدمت نموذجاً متقدماً يجمعُ بينَ الردعِ التشريعيّ والوقايةِ المجتمعيةِ.

ففي الإماراتِ، يعدُّ المرسومُ بقانونِ اتحاديٌ رقم (34) لسنةِ 2021 بشأنِ مكافحةِ الشائعاتِ والجرائمِ الإلكترونيةِ أحدَ أبرزِ أدواتِ الحمايةِ الرقميةِ، حيثُ يجرّمُ صراحةَ القذفَ والتشهيرَ ونشرَ الأخبارِ الكاذبةِ والمعلوماتِ المضللةِ، ويُدرجها ضمنَ الجرائمِ الإلكترونيةِ التي تستوجبُ العقابَ. ويشكّلُ هذا القانونُ رادعاً واضحاً لكلِّ من يسعى للإساءةِ إلى سمعةِ الأفرادِ أو النيلِ من كرامتِهِم عبرَ الوسائلِ الرقميةِ. وتعزيزاً لهذا الإطارِ القانونيّ، أطلقتِ الدولةُ السياسةَ الوطنيةَ لجودةِ الحياةِ الرقميةِ عامَ 2021، والتي تهدفُ إلى بناءِ بيئةٍ رقميةٍ صحيةٍ وآمنةٍ، من خلالِ رفعِ الوعيِ بالسلوكياتِ الرقميةِ السليمةِ، وتوفيرِ أدواتٍ توعويةٍ وتربويةٍ، خاصةً للفئاتِ الأكثرِ تعرضاً للعنفِ الرقميّ. ويعكسُ هذا التكاملُ بينَ القانونِ والسياسةِ التزامَ الإماراتِ الراسخَ بحمايةِ الكرامةِ الرقميةِ، وصونِ الحقوقِ في عصرِ التكنولوجيا المتسارعةِ.

وعلى الرغمِ من هذه الجهودِ القانونيةِ التي تبذلُها بعضُ الدولِ المتقدمةِ، إلّا أن الواقعَ يُظهرُ أن عدداً كبيراً من الدولِ لا يزالُ يفتقرُ إلى تشريعاتٍ واضحةٍ وملزمةٍ لحمايةِ الأفرادِ من التشهيرِ الرقميّ والعنفِ السيبرانيّ. ويبرزُ هذا التفاوتُ العالميُ الحاجةَ الملحّةَ إلى إطارٍ دوليّ موحدٍ يلزمُ الجميعَ بمسؤولياتِهم في حمايةِ الكرامةِ الرقميةِ، وصونِ الحقِّ في التعبيرِ الآمنِ.

دليلٌ لحمايةِ المدافعاتِ في إفريقيا بالتعاونِ مع منظمةِ الأممِ المتحدةِ

في مواجهةِ التهديداتِ الرقميةِ المتزايدةِ التي تستهدفُ المدافعاتِ عن حقوقِ الإنسانِ، بادرت منظماتُ المجتمعِ المدنيّ بالتعاونِ مع هيئةِ الأممِ المتحدةِ للمرأةِ وعددٍ من الهيئاتِ الأمميةِ إلى تطويرِ أدواتٍ توجيهيةٍ فعالةٍ، من أبرزِها إصدارُ «دليلِ حمايةِ المدافعاتِ عن حقوقِ الإنسانِ في إفريقيا» عام 2023. وقد جاءَ هذا الدليلُ مرجعاً قانونياً وسياسياً مهماً يُسلّطُ الضوءَ على التحدياتِ التي تواجهُها المدافعاتُ، لا سيّما العنفُ القائمُ على (الجنسِ)، والتشهيرُ الرقميُ والمضايقاتُ السيبرانيةُ، مع تقديمِ توصياتٍ عمليةٍ لتعزيزِ الحمايةِ الرقميةِ. وتضمنت توصياتُ الدليلِ التأكيدَ على مسؤوليةِ شركاتِ ومنصاتِ التواصلِ الاجتماعيّ في تطبيقِ سياساتٍ صارمةٍ لمكافحةِ خطابِ الكراهيةِ والتحرّشِ، وتوفيرِ آلياتٍ ميسّرةٍ للإبلاغِ عن الانتهاكاتِ، إلى جانبِ الدعوةِ إلى تعزيزِ التعاونِ الدوليّ والإقليميّ لتبادلِ الخبراتِ وبناءِ القدراتِ في مجالِ الأمنِ الرقميّ للناشطاتِ.

وفي سياقٍ مماثلٍ، أطلقَت بعثةُ الأممِ المتحدةِ لمساعدةِ العراقِ (UNAMI) – مكتبُ حقوقِ الإنسانِ، في عامَ 2022 دليلاً متخصصاً بعنوانِ «الحمايةُ عبرَ الإنترنتِ والأمنُ الرقميُ: دليلُ المستخدمِ للمدافعينَ عن حقوقِ الإنسانِ»، تضمّنَ أدواتٍ تقنيةً لحمايةِ الهويةِ الرقميةِ، وتشفيرِ البياناتِ، والتعاملِ مع حملاتِ التشهيرِ، وتفادي مخاطرِ الاستهدافِ الإلكترونيّ.

ورغمَ أهميةِ هذه الأدلةِ وما تمثّلهُ من دعمٍ توعويٍّ وتدريبيٍّ للمدافعاتِ، إلا أنها في إطارِ توجيهيٍّ، الأمرُ الذي يُبرزُ الحاجةَ إلى إطارٍ دوليٍّ ملزمٍ يُجرّمُ الاستهدافَ الرقميّ، ويوفرُ حمايةً قانونيةً فعالةً للمدافعاتِ ضدَّ حملاتِ الإساءةِ والتشهيرِ المنظّمِ.

الدعوةُ لإطارٍ دوليٍّ أُمميٍّ لحمايةِ المدافعاتِ من التشهيرِ الرقميّ

إن انخراطَ المدافعاتِ عن حقوقِ الإنسانِ في إبرازِ جهودِ بلدانِهِنَّ الحقوقيةِ، يعدُّ دوراً أصيلاً وواعياً، فالدفاعُ عن الحقوقِ ليسَ موقفاً معارضاً، بل هو في جوهرِهِ تعبيرٌ نبيلٌ عن الانتماءِ، وحرصٌ على صورةِ الدولةِ الحضاريةِ، وتقديرٌ لجهودِها في صونِ الكرامةِ الإنسانيةِ.

ومعَ الأسفِ، تتعرضُ العديدُ من المدافعاتِ، ومن بينِهنَّ كاتبةُ هذهِ السطورِ، لهجماتٍ رقميةٍ ممنهجةٍ تُحاولُ تصويرَ هذا الدورِ كتناقضٍ بينَ الوطنيةِ والعملِ الحقوقيّ، في محاولةٍ لخلقِ تعارضٍ وهميٍّ بينَ الالتزامِ بالقيمِ الحقوقيةِ والولاءِ للوطنِ. بينما الحقيقةُ أن المدافعةَ الحقيقيةَ هي التي تُدافعُ عن وطنِها من خلالِ حمايةِ سمعتِهِ، وتصحيحِ المفاهيمِ المغلوطةِ، ومواصلةِ المطالبةِ بالتقدمِ في المساراتِ الحقوقيةِ، بما ينسجمُ مع تطلّعاتِ الدولةِ ومكانتِها.

وفي هذا السياقِ، أُجددُ العهدَ على مواصلةِ العملِ من أجلِ حمايةِ حقوقِ الإنسانِ، والدفاعِ عن الصورةِ المشرقةِ لدولةِ الإماراتِ العربيةِ المتحدةِ، التي تُواصلُ بقيادتِها الرشيدةِ ترسيخَ مبادئِ العدالةِ والكرامةِ الإنسانيةِ في الداخلِ والخارجِ. وسأظلُّ متمسّكةً بهذا الدورِ، بإيمانٍ راسخٍ ومسؤوليةٍ وطنيةٍ، مهما بلغت شراسةُ الاستهدافِ أو تنوّعت أدواتُه.

وأمامَ تصاعدِ وتيرةِ الاستهدافِ الرقميّ، باتَ من الضروريّ أن تتجاوزَ الاستجاباتُ حدودَ التوصياتِ إلى خطواتٍ ملموسةٍ على مستوى السياساتِ الدوليةِ. وفي هذا السياقِ، يُقترحُ ما يلي:

1. تحويلُ «الميثاقِ الرقميّ العالميّ» إلى اتفاقيةٍ دوليةٍ مُلزمةٍ، تحتَ مسمىً مقترحٍ: «الاتفاقيةُ الدوليةُ للنزاهةِ المعلوماتيةِ والعدالةِ الرقميةِ»، باعتبارِها المرحلةَ التاليةَ التي يتطلبُها النظامُ الدوليُ لضمانِ الحمايةِ القانونيةِ في الفضاءِ السيبرانيّ، ووضعِ حدٍّ لحملاتِ التشهيرِ والتضليلِ المُمنهجِ.
2. إلزامُ شركاتِ التكنولوجيا ومنصاتِ التواصلِ الاجتماعيّ بوضعِ وتنفيذِ سياساتٍ صارمةٍ وفعّالةٍ لحمايةِ المدافعاتِ والناشطاتِ من العنفِ السيبرانيّ، بما يشملُ مكافحةَ المحتوى المسيءِ، وتوفيرَ آلياتٍ فعّالةٍ للإبلاغِ والاستجابةِ.
3. دعوةُ مجلسِ حقوقِ الإنسانِ والأجهزةِ الأُمميةِ ذاتِ الصلةِ إلى اعتمادِ مقرّرٍ خاصٍّ أو إنشاءِ آليةٍ رقابيةٍ دائمةٍ معنيةٍ برصدِ انتهاكاتِ العنفِ الرقميّ ضدَّ المدافعاتِ، وتقديمِ تقاريرَ دوريةٍ وتحليلاتٍ معمّقةٍ تُسهمُ في تطويرِ استجاباتٍ سياسيةٍ وتشريعيةٍ على المستويينِ الدوليّ والوطنيّ.

ختاماً

إنَّ حمايةَ المدافعاتِ عن حقوقِ الإنسانِ ليست ترفاً قانونياً، بل ضرورةً جوهريةً لضمانِ استمراريةِ الدورِ المدنيّ في ترسيخِ مبادئِ العدالةِ والمساءلةِ. ففي زمنٍ تتسارعُ فيه الحملاتُ الرقميةُ لتُستخدمَ أداةً لتصفيةِ الحساباتِ الفكريةِ والمجتمعيةِ والسياسيةِ، يغدو من المهمِّ أن يتحولَ الدفاعُ عن حريةِ الرأيِ والتعبيرِ إلى منظومةِ حمايةٍ متكاملةٍ توفرُ للمدافعاتِ والناشطينَ بيئةً آمنةً تضمنُ الاستمراريةَ والمصداقيةَ والحمايةَ المهنيةَ. وإيماناً بأن حمايةَ المدافعاتِ مسؤوليةٌ دوليةٌ مشتركةٌ، فإننا نُعوّلُ على الشراكاتِ العالميةِ لتكونَ درعاً يصونُ كرامةَ كلِّ من تُكرّسُ جهدَها لخدمةِ العدالةِ والحقوقِ.

أما بالنسبةِ لي، فإن تجديدَ العهدِ ليسَ مجردَ موقفٍ رمزيٍّ، بل هو تأكيدٌ راسخٌ على التزامي المهنيّ، القانونيّ، والوطنيّ، بمواصلةِ مسيرتي في إبرازِ جهودِ دولةِ الإماراتِ في رعايةِ حقوقِ الإنسانِ، دولةٌ اختارت أن تكونَ نموذجاً مشرقاً في حمايةِ الكرامةِ الإنسانيةِ، بقيادةٍ رشيدةٍ تُؤمنُ بأنَّ دعمَ الإنسانِ، أينما كانَ، هو غايةٌ ساميةٌ لا تتقيّدُ بحدودٍ أو ظروفٍ.

مجلة الإمارات لحقوق الإنسان
Emirates magazine for Human Rights

المحتوى

العدد (3) - يونيو 2025
مجلة فصلية تصدر عن
جمعية الاتحاد لحقوق الإنسان
رخصة صادرة عن مجلس الإمارات للإعلام
رقم 7429776

UAHR جمعية الاتحاد لحقوق الإنسان Union Association for Human Rights

رئيس جمعية الاتحاد لحقوق الإنسان
رئيس التحرير
الدكتورة فاطمة خليفة الكعبي

ادارة التحرير
مريم محمد الأحمدي

الفريق الفني
جمعيه الاتحاد لحقوق الانسان

المراسلات
دولة الإمارات العربية المتحدة –
إمارة أبوظبي
صندوق بريد رقم: 3272
الإيميل info@theuahr.org

الإمارات لحقوق الإنسان، مجلة حقوقية، فصلية دورية، تستهدف نشر وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان

جميع الحقوق محفوظة
جمعية الاتحاد لحقوق الإنسان © 2025

32

44

84

100

116

06 أقوال مأثورة في حقوق الإنسان.

20 العمل الانساني والاغاثي الدولي يواجه خطر التوقف التام..!

26 «الإغاثةُ الرقميةُ» مسارٌ جديدٌ للتضامنِ الإنسانيّ!

38 «اعرف عميلك».. منصة وطنية رقمية
لتعزيز الشفافية وحماية البيانات.

50 الذكاء الاصطناعي في الرعاية الصحية..
رؤيةٌ إماراتية تضع الإنسان أولاً.

74 «الإمارات و»اليونيسف»:
شراكة عالمية لحماية الطفولة وتمكين المستقبل.

80 شخصية العدد: فولكر تورك
صوت الضمير الهادئ في الأمم المتحدة.

88 كيفَ تراقب المفوضية السامية
رعاية العالم لحقوق الإنسان؟

108 وعي كبير يتَشكّل بأنامل صغيرة مبدعة.

110 احتفاءٌ بإبداع 30 فائزًا
في مسابقة «لون واكتب الاستدامة».

08 مدينةُ الإماراتِ الإنسانيةِ:
نموذجٌ إماراتيٌ يحتضنُ الإنسانيةَ بلا شروطٍ

ملحق بهذا العدد الإماراتُ والعملُ الإنسانيُ من الإغاثةِ إلى الاستدامةِ بقيمةٍ تجاوزت 368 مليارَ درهمٍ (1971 – مايـو 2025)

أقوالٌ مأثورةٌ في العمل الإغاثيِّ الدوليِّ

تعدُ الأقوالُ الملهمةُ محفزاً قوياً في مسيرة العمل الإنسانيّ، إذ تحملُ في طيّاتها طاقةً معنويةً تعيننا على المضي قدماً رغم التحدياتِ. ففي لحظاتِ الشكّ أو الإنهاكِ، قد تكون كلمةٌ واحدةٌ كفيلةً بإحياءِ الشغفِ وتجديد العزمِ. وفيما يلي مجموعةٌ من الأقوالِ المأثورةِ التي تعكس روحَ العملِ الإغاثيّ الدوليّ.

المغفور له الشيخ **زايد بن سلطان آل نهيان**
(مؤسس دولة الإمارات العربية المتحدة **«طيب الله ثراه»**):

«الغنيُ يجب أن يساعد الفقيرَ، والله العليُ القديرُ منحنا هذه الثروة لتطوير بلادنا، وفي الوقتِ نفسهِ، للإسهام في تطوير الدول الأخرى».

صاحب السمو الشيخ **محمد بن زايد آل نهيان**
(رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة **«حفظه الله»**)

«سنعملُ على تعزيز دورِنا ضمنَ الدولِ الرائدةِ عالمياً في تقديم المساعدات التنموية والإنسانية والعمل الخيريّ.. والاستمرارِ في مدِّ يد العون إلى المجتمعات في جميع أنحاء العالم دون النظر إلى دينٍ أو عِرقٍ أو لونٍ».

صاحب السمو الشيخ **محمد بن راشد آل مكتوم**
(نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي **«رعاه الله»**)

«نؤكدُ أن عملَنا الإنسانيُ مستمرُ ويدُ العطاءِ الإماراتيةِ ممدودةٌ لكافةِ الشعوبِ.. ونحمد الله أن وفّقَ بلادَنا لهذهِ الأعمالِ.. ونسألُ الله أن يديم حفظَه ونعمتهُ على بلادنا بأعمالِ الخيرِ التي تصدرها بلادُنا لمختلفِ دولِ العالمِ».

سمو الشيخ **منصور بن زايد آل نهيان**
(نائب رئيس الدولة، نائب رئيس مجلس الوزراء، رئيس ديوان الرئاسة)

«العملُ الإنسانيُ جزءٌ أصيلٌ في رؤيةِ الإماراتِ، ونهجٌ راسخٌ في سياستها، وسيظلُّ إرثُ زايد الإنسانيِّ مصدرَ إلهام في البذلِ والعطاءِ، ومدِّ يدِ العونِ وتعزيز قيم التضامنِ العالميّ».

سمو الشيخ **عبد الله بن زايد آل نهيان**،
(نائب رئيس مجلس الوزراء، وزير الخارجية)

«العطاءُ إرثٌ إماراتيٌ راسخ يغذّيه إيمانُنا بأنَّ العملَ الإنسانيَّ مسؤوليةٌ ورسالةٌ نبيلةٌ تعكس توجهاتِنا نحو بناء عالمٍ أكثرَ ازدهاراً وأكثرَ احتراماً للإنسانيةِ».

أنطونيو غوتيريش
(الأمين العام للأمم المتحدة)

«الاستجابةُ الإنسانيةُ، والتنميةُ المستدامةُ، والحفاظُ على السلامِ هي ثلاثةُ أضلاعٍ لمثلثٍ واحدٍ.»

بان كي مون
(الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة)

«المساعدةُ الإنسانيةُ ليستْ مجردَ صدقةٍ، إنها شريانُ حياةٍ أساسيٌ لأولئك المحتاجينَ.»

نيلسون مانديلا
رئيس سابق لجنوب أفريقيا (1994 - 1999)

«لا يمكنُ أن يكونَ هناك هديةٌ أعظمُ من أن تُعطيَ وقتكَ وطاقتكَ لمساعدةِ الآخرينَ دون أن تتوقعَ شيئاً في المقابلِ.»

إرثارين كوزين
المديرة التنفيذية السابقة لبرنامج الأغذية العالمي

«إلى أنْ نتوصلَ إلى حلولٍ سياسيةٍ تُرسي السلامَ، علينا تطبيقُ الحلولِ الإنسانيةِ التي تُرسي الأملَ والاستقرارَ في جميع أنحاء المنطقةِ. إنَّ عدمَ القيامِ بذلك سيُلاحقُنا جميعاً لعقودٍ قادمةٍ».

هيلين كلارك
المديرة السابقة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

«نحنُ بحاجةٍ إلى الابتكار في العمل الإنساني والتنمويّ. ستتقلصُ الاحتياجاتُ الإنسانيةُ بشكلٍ حاسمٍ عندما وأينما تتحقق تنميةٌ أكثرَ استدامةً».

مدينةُ الإماراتِ الإنسانيةِ:
نموذجٌ إماراتيٌّ يحتضنُ الإنسانيةَ بلا شروطٍ

«إنَّ دولةَ الإماراتِ ستظلُّ رمزاً للعونِ والنجدةِ في أوقاتِ الشدةِ، ومصدرَ إلهامٍ في العملِ الإنسانيِّ»، بهذه الكلماتِ الملهمةِ، لخّصَ صاحبُ السموِّ الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، رئيسُ الدولةِ «حفظه الله»، الرسالةَ النبيلةَ التي تنهضُ بها مدينةُ الإماراتِ الإنسانيةِ، خلال زيارته للمدينةِ قبل أربعةِ أعوامٍ.

لم تأتِ مدينةُ الإماراتِ الإنسانيةِ كاستجابةٍ مؤقتةٍ لطارئٍ إنسانيٍّ، بل وُلدت من رؤيةٍ استراتيجيةٍ لقادةٍ آمنوا بأنَّ العملَ الإنسانيَّ لا يعرفُ حدوداً، وأنَّ الإنسانَ يستحقُّ الكرامةَ والحمايةَ في كلِّ ظرفٍ ومكانٍ. وعلى أرضِ أبوظبي، تحوّلت هذه الرؤيةُ إلى واقعٍ ملموسٍ، فصارت المدينةُ نموذجاً عالمياً في احتضانِ المتضررين من الحروبِ والأزماتِ، ورمزاً إماراتياً يعكسُ القيمَ الوطنيةَ الراسخةَ في التضامنِ، والعطاءِ، وترسيخِ الأخوةِ الإنسانيةِ.

من خلالِ منظومةٍ متكاملةٍ من الخدماتِ الصحيةِ، والاجتماعيةِ، والتعليميةِ، والدعمِ النفسيِّ، تواصلُ المدينةُ أداءَ رسالتِها، مؤكدةً أنَّ الإنسانيةَ في الإماراتِ ليست شعاراً، بل التزاماً راسخاً تُمارسه الدولةُ بفخرٍ ومسؤوليةٍ.

جولةٌ لـ «مجلةِ الإماراتِ لحقوقِ الإنسانِ» بين أرجاءِ مدينةِ الإماراتِ الإنسانيةِ

خلال جولةٍ ميدانيةٍ قامت بها مجلةُ الإماراتِ لحقوقِ الإنسانِ داخل مدينةِ الإماراتِ الإنسانيةِ، برزت معالمُ المدينةِ كرمزٍ حيٍّ لريادةِ دولةِ الإماراتِ في العملِ الإنسانيِّ والإغاثيِّ المنظَّمِ، والمبنيِّ على الاستجابةِ السريعةِ والفعّالةِ للأزماتِ الطارئةِ.

تأسست المدينةُ في عامِ 2020 بتوجيهاتٍ من القيادةِ الرشيدةِ، بهدفِ إيواءِ وإغاثةِ رعايا الدولِ الشقيقةِ والصديقةِ الذين تم إجلاؤهم من مناطقِ النزاعاتِ أو تفشّي الأوبئةِ، وتقديمِ الرعايةِ الصحيةِ والاجتماعيةِ المتكاملةِ لهم في بيئةٍ آمنةٍ ومحفوفةٍ بالكرامةِ الإنسانيةِ.

وتضم المدينةُ مجموعةً من المرافقِ المتكاملةِ، من بينها:

- وحداتٌ سكنيةٌ عصريةٌ توفرُ الخصوصيةَ والراحةَ للضيوفِ.
- عياداتٌ طبيةٌ متطورةٌ مجهزةٌ بأحدثِ الأجهزةِ والمعداتِ، وتدارُ وفق أعلى المعاييرِ العالميةِ، مع مراعاةِ الجوانبِ النفسيةِ والإنسانيةِ في تقديمِ الرعايةِ.
- مدرسةٌ ودورُ حضانةٍ للأطفالِ تتيحُ للأطفالِ مواصلةَ تعليمِهم في بيئةٍ محفّزةٍ وآمنةٍ.
- صالاتٌ رياضيةٌ مخصصةٌ للرجالِ والنساءِ، بما يعززُ الصحةَ الجسديةَ والنفسيةَ.
- مطاعمُ ومناطقُ خضراءُ ومرافقُ ترفيهيةٌ ورياضيةٌ تُضفي على المدينةِ طابعَ الحياةِ الطبيعيةِ والبيئةِ المستقرةِ.

مدينةُ الإمــاراتِ الإنسانيــةِ: نموذجٌ رائدٌ للعملِ الإنسانيِّ المؤسسيِّ في العالمِ.

خدماتٌ متكاملةٌ تعكسُ كرامةَ الإنسانِ وحقَّه في الحياةِ الآمنةِ

حرصت مدينةُ الإماراتِ الإنسانيةِ، منذ تأسيسِها، على تقديمِ باقةٍ شاملةٍ من الخدماتِ التعليميةِ، الصحيةِ، النفسيةِ، والاجتماعيةِ، بما يضمنُ للضيوفِ حياةً كريمةً ومستقرةً تُراعي كافةَ احتياجاتِهم، وتُجسّدُ قيمَ دولةِ الإماراتِ في صونِ الكرامةِ الإنسانيةِ. وقد تم تنظيمُ الخدماتِ المتوفرةِ ضمن المدينةِ، وفق الفئاتِ التاليةِ:

- **البرامجُ التعليميةُ:** يشملُ المراحلَ الدراسيةَ من الصفِّ الأول حتى المرحلةِ الثانويةِ، ويُطبّقُ ضمنه منهاجُ دولةِ الإماراتِ العربيةِ المتحدةِ، تحت إشرافِ وزارةِ التربيةِ والتعليمِ. كما تم توفيرُ برنامجٍ لاستكمالِ الدراسةِ الجامعيةِ عن بُعدٍ، بإشرافِ مؤسساتِ التعليمِ العالي في الدولةِ.
- **الخدماتُ الثقافيةُ والترفيهيةُ:** تتنوّع ما بين المكتبةِ المتخصصةِ «مكتبةُ زايدَ الإنسانيةِ»، وورشِ الدعمِ النفسيّ وإعادةِ التأهيلِ، إلى جانبِ برامجَ ترفيهيةٍ تعززُ الصحةَ النفسيةَ والاجتماعيةَ
- **الخدماتُ الصحيةُ والعلاجيةُ:** تشملُ تقديمَ العلاجاتِ المتكاملةِ للمرضى، لا سيّما مرضى السرطانِ والمصابين جراءَ الحروبِ أو من يعانون أمراضاً مزمنةً، وذلك بالتعاونِ مع نخبةٍ من المستشفياتِ والمراكزِ الطبيةِ في إمارةِ أبوظبي.
- **الرحلاتُ الترفيهيةُ اليوميةُ:** تُنظمُ المدينةُ جولاتٍ منتظمةً للضيوفِ إلى المراكزِ التجاريةِ، الحدائقِ العامةِ، المعالمِ السياحيةِ، ومسجدِ الشيخِ زايدَ الكبيرِ، بما يُسهمُ في إدماجِهم مجتمعياً ورفعِ معنوياتِهم.

- **الفعالياتُ المتنوعةُ:** تشملُ تنظيمَ ماراثوناتٍ، مسابقاتٍ ثقافيةٍ ورياضيةٍ، احتفالاتٍ دينيةٍ ووطنيةٍ، عروضاً مسرحيةً وألعاباً ترفيهيةً، بالإضافةِ إلى فعاليةِ البازارِ، وفعالياتٍ تنظمُها الجهاتُ الشريكةُ في العملِ الإنسانيّ.
- **خدماتُ إسعادِ الضيوفِ:** تُقدَّمُ عبر توفيرِ المستلزماتِ الشخصيةِ، وتسهيلِ الاتصالِ بأسرِهم في أوطانِهم، إلى جانبِ خدماتِ النقلِ الداخليّ والخارجيّ.
- **الخدماتُ المقدمةُ لأصحابِ الهممِ:** توفرُ المدينةُ منظومةَ دعمٍ متكاملةٍ لأصحابِ الهممِ، تتضمنُ تقديمَ أطرافٍ صناعيةٍ، كراسيَ متحركةً متطورةً، جلساتِ علاجٍ طبيعيّ ووظيفيّ، وعلاجًا للنطقِ، بالإضافةِ إلى دعمٍ نفسيّ شاملٍ وإعادةِ تأهيلٍ متخصصةٍ لكافةِ أنواعِ الإعاقاتِ.
- **الخدماتُ المجتمعيةُ والأسريةُ:** تتضمنُ جلساتِ إرشادٍ نفسيّ واجتماعيّ، تهدفُ إلى تعزيزِ التماسكِ الأسريّ والاستقرارِ النفسيّ داخل المجتمعِ الإنسانيّ للمدينةِ.
- **القاعاتُ التخصصيةُ:** مثلُ قاعةِ التعبيرِ الإبداعيّ، وقاعةِ الإرشادِ والاستشاراتِ الاجتماعيةِ، إضافةً إلى قاعةِ مجلسِ مدينةِ الإماراتِ الإنسانيةِ التي تُعقدُ فيها الفعالياتُ والنقاشاتُ المجتمعيةِ.

رمزٌ للتضامنِ الإنسانيّ العابرِ للحدودِ

تجسيداً لقيمِ التضامنِ الإنسانيّ التي تُشكّلُ ركيزةً في سياسةِ دولةِ الإماراتِ الخارجيةِ، تحوّلت مدينةُ الإماراتِ الإنسانيةِ إلى ملاذٍ آمنٍ للفئاتِ المتضررةِ من

النزاعاتِ والأزماتِ الممتدةِ عبر المنطقةِ، حيث فتحت المدينةُ أبوابَها بكل رحابةٍ لاستقبالِ النازحين من هذه المناطقِ، في مشهدٍ يجسّدُ أسمى معاني الأخوةِ الإنسانيةِ.

وبناءً على توجيهاتٍ مباشرةٍ من القيادةِ الرشيدةِ، استقبلت المدينةُ مئاتِ الجرحى الفلسطينيين، خصوصاً من الأطفالِ ومرضى السرطانِ والأمراضِ المزمنةِ، ووفّرت لهم رعايةً طبيةً ونفسيةً متكاملةً، في بيئةٍ تعيدُ إليهم شعورَ الكرامةِ والطمأنينةِ.

هكذا تؤكدُ مدينةُ الإماراتِ الإنسانيةِ أنها ليست فقط مشروعاً إماراتياً رياديّاً، بل منارةَ تضامنٍ عالميٍّ تُجسدُ دورَ الإماراتِ الإنسانيِّ في نصرةِ الإنسانِ أياً كان وأينما كان.

مدينةُ الإماراتِ الإنسانيةِ - مشاعرُ احتواءٍ ومحبةٍ تنسجُها القلوبُ

في ركنٍ هادئٍ من المدينةِ، التقينا السيدةَ سماحَ خليلٍ، وهي فلسطينيةٌ تتواجدُ مع عائلتِها في مدينةِ الإماراتِ الإنسانيةِ بعد أن اضطرتهم ظروفُ الصراعِ الراهنِ في قطاعِ غزةَ إلى النزوحِ، حيث وجدت في المدينةِ وطناً بديلاً يحملُ كلَّ معاني الاحتواءِ والمحبةِ.

تتحدثُ سماحُ بعينين يملؤُهما الامتنانُ قائلةً: «لقد وجدتُ مشاعرَ احتواءٍ حقيقيةً من الجميعِ، وعلى رأسِهم سعادةُ مبارك فلاحِ القحطاني، مديرُ المدينةِ، الذي لم يتوانَ عن دعمِنا نفسياً وإنسانياً... كان لنا بمثابةِ أبٍ، يُحيطُنا بمحبةٍ واهتمامٍ خفّفَ من آلامِ الفقدِ والخوفِ».

وتضيفُ: «فريقُ العملِ في المدينةِ بأكملِه يعملُ بتفانٍ استثنائيٍّ، يُلبّي احتياجاتِنا الأساسيةَ والإنسانيةَ، وحتى الثقافيةَ والترفيهيةَ، مما ساعدَنا على استعادةِ توازنِنا النفسيِّ بعد ما عايشناه».

تشيرُ سماحُ إلى عشقِها للقراءةِ، وتصفُ مكتبةَ المدينةِ بأنَّها «عالمٌ آخرُ» تحتوي على عددٍ هائلٍ من الكتبِ المتميزةِ ساعدَها على تجاوزِ المحنِ، حيث تقولُ: «أقضي ساعاتٍ طويلةً بين رفوفِ المكتبةِ... الكتبُ هنا منحَتني القوةَ، وجعلَتني أؤمنُ بأنَّ المستقبلَ لا يزالُ ممكنًا».

وعن طموحِها الشخصيِّ، تصرّحُ بحلمٍ ملهمٍ: «أرغبُ أن أصبحَ مصممةَ أزياءٍ،

فتاةٌ فلسطينيةٌ تحلمُ بتصميمِ زيٍّ إماراتيٍّ... وفاءً لأرضٍ احتضنتها في أصعبِ الظروفِ.

وأولَ تصميمٍ سأقدّمه سيكونُ الزيَّ الإماراتيَّ... أريدُ أن أُعبّرَ من خلالِه عن وفائي لهذه الأرضِ الطيبةِ ولقادتِها الذين أعادوا لنا الأملَ».

قصّةُ سماحَ، كغيرِها من القصصِ داخل مدينةِ الإماراتِ الإنسانيةِ، تُجسّدُ كيف يمكنُ للعطاءِ أن يُعيدَ بناءَ الإنسانِ من الداخلِ، ويُساعدَه إلى الانطلاقِ نحو مستقبلٍ واعدٍ.

مواليدُ جديدٌ بأسماءِ «زايد» و«إمارات» امتنانٌ يولدُ مع الحياةِ

في لحظاتٍ تختلطُ فيها الدموعُ بالفرحِ، والألمُ بالأملِ، تواصلُ مدينةُ الإماراتِ الإنسانيةِ أداءَ رسالتِها النبيلةِ في رعايةِ الإنسانِ، لا سيَّما الفئاتِ الأكثرَ هشاشةً، من بينهم النساءُ الحواملُ والمرضى والمصابين. ووسط أجواءٍ من الرعايةِ والسكينةِ، شهدت المدينةُ خلال الفترةِ الماضيةِ ولادةَ 15 طفلاً جديداً، كانوا ثمرةَ أمانٍ لم تكن لتتحققَ لولا احتضانُ دولةِ الإماراتِ لهم في أصعبِ الأوقاتِ.

وقد اختار بعضُ أولياءِ الأمورِ أن يُخلّدوا امتنانَهم لدولةِ الإماراتِ بطريقتِهم الخاصةِ، فأطلقوا على مواليدِهم أسماءً تحملُ رمزيةً وطنيةً رفيعةً، حيث أُطلقَ بعضُهم على مواليدِهم الذكورِ اسمَ «زايد» محبةً بالقائدِ المؤسسِ المغفورِ له بإذنِ اللهِ الشيخِ زايد بن سلطان آل نهيان، رحمه اللهُ، والآخرين على مواليدِهم الإناثِ اسمَ «إمارات»، تعبيراً عن المحبةِ والانتماءِ لهذه الأرضِ الطيبةِ التي احتضنتهم في محنتِهم.

وتأتي هذه الولاداتُ في ظلِّ منظومةِ رعايةٍ صحيةٍ متكاملةٍ توفرُها المدينةُ، تشملُ متابعةَ الحالاتِ الحرجةِ، وتقديمَ العنايةِ اللازمةِ للحواملِ، إلى جانبِ خدماتِ ما بعد الولادةِ للأمِّ والطفلِ، فضلًا عن الدعمِ النفسيِّ والاجتماعيِّ المتواصلِ.

هذه القصصُ ليست مجردَ ولاداتٍ جديدةٍ، بل هي ولادةٌ رمزيةٌ للوفاءِ والارتباطِ المعنويِّ العميقِ بين الشعوبِ ودولةِ الإماراتِ، وتجسيدٌ حيٌّ لما تعنيه «الإنسانيةُ بلا شروطٍ».

15 مولوداً جديداً في مدينةِ الإماراتِ الإنسانيةِ... من بينهم «زايد» و«إمارات» تخليداً للوفاءِ.

ختاماً

ليست مدينةُ الإماراتِ الإنسانيةِ في أبوظبي مجردَ بنيةٍ تحتيةٍ متطورةٍ أو مشروعٍ إغاثيٍّ مؤقتٍ، بل هي ترجمةٌ حيّةٌ لرؤيةٍ إنسانيةٍ متجذرةٍ في وجدانِ دولةِ الإماراتِ وقيادتِها الرشيدةِ، التي وضعت الإنسانَ في قلبِ السياساتِ، داخلياً وخارجياً.

من إغاثةِ المنكوبين، إلى احتضانِ المرضى والمصابين والنازحين من مناطقِ الأزماتِ، تبرهنُ الإماراتُ للعالمِ أنَّ الرحمةَ لا تُقيّدُ بجغرافيا، ولا تُحدّها جنسيةٌ أو عقيدةٌ. ففي كلِّ ركنٍ من أركانِ المدينةِ، وفي كلِّ ابتسامةِ وولادةٍ جديدةٍ، تتجلّى الحقيقةُ: دولةُ الإماراتِ... وطنٌ للإنسانيةِ بلا شروطٍ.

الدكتور أمجد شموط لـ «مجلة الإمارات لحقوق الإنسان»:

«إنشاءُ مجلسٍ عربيٍّ لحقوقِ الإنسانِ ضرورةٌ لدعمِ تطويرِ منظومةِ حقوقِ الإنسانِ في العالمِ العربيِّ»

بالنظرِ إلى التحولاتِ المتسارعةِ التي يشهدُها ملفُ حقوقِ الإنسانِ على الصعيدينِ الإقليميِّ والدوليِّ، وما يصاحبُها من تحدياتٍ تقليديةٍ وأخرى تقنيةٍ، تبرزُ الحاجةُ الملحةُ إلى تطويرِ المنظومةِ العربيةِ المعنيةِ بحقوقِ الإنسانِ، بما يعززُ قدرتَها على الاستجابةِ الفعّالةِ للتحدياتِ الراهنةِ، ويُرسي أسسَ مسارٍ متطورٍ يعكسُ الاهتمامَ العربيَّ بتعزيزِ احترامِ حقوقِ الإنسانِ.

دعـــوةٌ لتأسيـسِ مفوضيـــةٍ عربيـــةٍ مستقلـةٍ لحقـــوقِ الإنســـانِ تعكسُ الخصوصيةَ الثقافيةَ للمجتمعاتِ العربيةِ.

الإمـــاراتُ نموذجٌ متقـدّمٌ في تطويـــرِ التشريعـــاتِ والآلياتِ الوطنيةِ لحقوقِ الإنسانِ.

وفي هذا السياقِ، شددَ الدكتور أمجد شموط، الخبيرُ في القانونِ الدوليِّ وحقوقِ الإنسانِ، والرئيسُ الأسبقُ للجنةِ العربيةِ الدائمةِ لحقوقِ الإنسانِ بجامعةِ الدولِ العربيةِ، في حوارٍ أجرتهُ معه مجلةُ الإماراتِ لحقوقِ الإنسانِ، على ضرورةِ إنشاءِ مفوضيةٍ عربيةٍ مستقلةٍ لحقوقِ الإنسانِ، تُعنى بتعزيزِ العملِ الحقوقيِّ العربيِّ، وتشكّلُ كياناً إقليمياً موازياً للمجلسِ الدوليِّ لحقوقِ الإنسانِ التابعِ للأممِ المتحدةِ، ولكن برؤيةٍ ومنهجيةٍ تتوائمُ مع الخصوصيةِ العربيةِ وتستجيبُ لأولوياتِها.

كما بيّنَ أنَّ بناءَ منظومةٍ فعّالةٍ لحمايةِ حقوقِ الإنسانِ لا يقتصرُ على الجوانبِ القانونيةِ فقط، بل يتطلبُ أيضاً صياغةَ خطابٍ حقوقيٍّ منبثقٍ من القيمِ والثقافةِ المجتمعيةِ العربيةِ، وقادراً على تحقيقِ توازنٍ بينَ متطلباتِ التنميةِ واحترامِ الحقوقِ، بعيداً عن الإسقاطاتِ الغربيةِ التي قد لا تتناسبُ مع البيئةِ الاجتماعيةِ والدينيةِ والثقافيةِ في العالمِ العربيِّ.

وأشادَ الدكتور شموط بالتطوراتِ الإيجابيةِ التي حققتها دولةُ الإماراتِ العربيةِ المتحدةِ في مجالِ التشريعاتِ والسياساتِ الوطنيةِ المتعلقةِ بحقوقِ الإنسانِ، معتبراً أنَّها تمثّلُ نموذجاً مهماً على مستوى المنطقةِ. إلا أنَّه أشارَ في الوقتِ ذاتهِ إلى أنَّ دورَ منظماتِ المجتمعِ المدنيِّ لا يزالُ بحاجةٍ إلى المزيدِ من التطويرِ والتنسيقِ، وعلى النحوِ الذي يمكنُ أن يسهمَ في تطويرِ منظومةِ حقوقِ الإنسانِ بشكلٍ أكثرَ شموليةً وفاعليةً.

• في البدايةِ نودُّ أن نعرفَ ما الذي دعاكَ إلى الانخراطِ في العملِ بمجالِ حقوقِ الإنسانِ والقانونِ الدوليِّ؟

•• في الأساسِ، أنا رجلُ قانونٍ، عملتُ في سلكِ القضاءِ لسنواتٍ عديدةٍ قبلَ أن أتقاعدَ. وخلالَ مشاركاتي الدوليةِ بمجالِ حقوقِ الإنسانِ، أدركتُ أهميةَ هذا المجالِ، لا سيّما وأنَّه يتقاطعُ مع خلفيتي العمليةِ والأكاديميةِ، واهتمامي بالمعاهداتِ الدوليةِ والمعاييرِ القانونيةِ والاتفاقياتِ ذاتِ الصلةِ.

أدركتُ حينَها أنَّه من الممكنِ أن أكونَ جزءاً من هذا العملِ في المستقبلِ، أو بشكلٍ أدقَّ، أن أكونَ ضمنَ حركةِ المدافعينَ والنشطاءِ المدنيينَ عن حقوقِ الإنسانِ، من خلالِ العملِ على رصدِ وتحليلِ الانتهاكاتِ ومعالجتِها، وبدأتُ بالتفاعلِ مع هذا المجالِ من خلالِ المشاركةِ في المؤتمراتِ والندواتِ والفعالياتِ الإقليميةِ والدوليةِ، وتعزيزِ هذا الاهتمامِ بعد حصولي على درجتَي الماجستيرِ والدكتوراهِ في القانونِ، ومع تعمقي فيه، ازدادَ شغفي وإدراكي وتطوّرَ عملي وإسهاماتي في تعزيزِ حقوقِ الإنسانِ، بما يعكسُ التزاماً حقيقياً بمبادئِ العدالةِ وحقوقِ الإنسانِ.

• خلالَ مسيرتِكَ، ما هي أبرزُ المحطاتِ أو التحدياتِ التي تركتْ بصمتَها في شخصيتِكَ المهنيةِ؟ وكيفَ ترى تجربتَكَ كرئيسِ للجنةِ العربيةِ لحقوقِ الإنسانِ؟

•• على مدى سنواتٍ من العملِ والانخراطِ في مجالِ حقوقِ الإنسانِ، قمتُ مع مجموعةٍ من الزملاءِ المتخصصينَ بتأسيسِ مركزِ الجسرِ العربيِّ للتنميةِ وحقوقِ الإنسانِ، كمبادرةٍ مدنيةٍ تهدفُ لتعزيزِ القيمِ والمبادئِ الحقوقيةِ بالمنطقةِ العربيةِ.

لاحقًا، وبموجبِ قرارٍ صادرٍ عن جلالةِ الملكِ، تم تعييني عضواً في مجلسِ أمناءِ المركزِ الوطنيِّ لحقوقِ الإنسانِ بالأردنِ، الذي يُماثلُ من حيثُ الطبيعةِ والاختصاصِ «اللجانَ الوطنيةَ لحقوقِ الإنسانِ» المُنشأةِ وفقاً لمبادئِ باريسَ المعنيةِ بالمؤسساتِ الوطنيةِ لحقوقِ الإنسانِ.

وفي عامَ 2016، توليتُ رئاسةَ اللجنةِ العربيةِ لحقوقِ الإنسانِ التابعةِ لجامعةِ الدولِ العربيةِ بناءً على ترشيحِ الحكومةِ الأردنيةِ، وهي اللجنةُ المعنيةُ بتعزيزِ احترامِ وحمايةِ حقوقِ الإنسانِ في الدولِ العربيةِ، للاضطلاعِ بدورِ «الغرفةِ التشريعيةِ» المعنيةِ بتنظيمِ وتطويرِ المنظومةِ العربيةِ لحقوقِ الإنسانِ، وبعد إجراءِ الانتخاباتِ، أصبحتُ أولَ أردنيٍّ يتولى رئاسةَ اللجنةِ العربيةِ لحقوقِ الإنسانِ، وتوليتُ رئاستها لدورةٍ واحدةٍ.

• أبرزُ تحدياتِ مجالِ حقوقِ الإنسانِ تتمثلُ في ازدواجيةِ المعاييرِ و«الأجنداتِ الخفيةِ المشبوهةِ».

•• تتمثلُ أبرزُ التحدياتِ في مجالِ حقوقِ الإنسانِ في ازدواجيةِ المعاييرِ والانتقائيةِ في تطبيقِ القانونِ الدوليِّ والاتفاقياتِ والمعاهداتِ الدوليةِ ذاتِ الصلةِ. فعلى الرغمِ من أنَّ الحضارةَ الإسلاميةَ تزخرُ بإرثٍ حقوقيٍّ عريقٍ، يقومُ على احترامِ وحمايةِ حقوقِ الإنسانِ دونَ تمييزٍ، إلا أنَّ هذا الإرثَ يُغيبُ عمداً أو يُساءُ تقديمُه من قِبلِ بعضِ الأطرافِ في الغربِ.

ومن أبرزِ الشواهدِ على هذا الإرثِ المتقدمِ، وثيقةُ المدينةِ التي صاغَها النبيُّ الكريمُ محمد(ﷺ) عندَ هجرتِهِ من مكةَ إلى المدينةِ المنورةِ، والتي تُعدُّ أولَ وثيقةٍ مدنيةٍ تضمنُ الحقوقَ والواجباتِ وتؤسسُ للتعايشِ السلميِّ بين مختلفِ المكوّناتِ الإنسانيةِ. ورغمَ ذلك، لا يزالُ البعضُ في الغربِ يدّعي بتقصيرِ الأمةِ الإسلاميةِ في

الدكتور أمجد شموط

- حاصلٌ على درجةِ الدكتوراهِ في القانونِ الدوليِّ العامِ، وعضوُ مراقبٌ في اللجنةِ العربيةِ لحقوقِ الإنسانِ منذُ عامِ 2012، وترأسَ اللجنةَ في عامِ 2016.
- عضوٌ بالمركزِ الوطنيِّ الأردنيِّ لحقوقِ الإنسانِ.
- مستشارٌ في المرصدِ العربيِّ لحقوقِ الإنسانِ التابعِ للبرلمانِ العربيِّ.
- رئيسُ مركزِ الجسرِ العربيِّ لحقوقِ الإنسانِ.
- خبيرٌ دوليٌّ في مجالِ حقوقِ الإنسانِ، له مشاركاتٌ في مؤتمراتٍ دوليةٍ، من بينها مؤتمرُ القياداتِ الدوليةِ للسلامِ في كوريا الجنوبيةِ، حيث مُنحَ لقبُ «سفيرُ السلامِ والنوايا الحسنةِ» في عامِ 2014.

ازدواجيـــــةُ المعاييـــرِ فـي المنظومـــةِ الدوليـةِ والتحدياتُ الحقوقيـــةُ التي تواجـــهُ العالمَ العربيَّ.

رعايةِ حقوقِ الإنسانِ، وهي صورةٌ نمطيةٌ مشوَّهَةٌ وغيرُ صحيحةٍ، سواءٌ كانت مقصودةً أو ناتجةً عن جهلٍ وسوءِ فهمٍ.

وتُعدُّ هذه النظرةُ السلبيةُ في حدِّ ذاتِها إساءةً لمجتمعاتِنا العربيةِ، وهي تعكسُ – في جانبٍ منها – قصوراً من قبلِ المجتمعِ المدنيِّ ووسائلِ الإعلامِ في إبرازِ الصورةِ الحقيقيةِ للقيمِ الإنسانيةِ التي تحثُّ عليها الشريعةُ الإسلاميةُ. ويجبُ علينا، أن نعملَ معاً لتصحيحِ هذه الصورةِ وتقديمِ النموذجِ الحقيقيِّ للعدالةِ والكرامةِ الإنسانيةِ في ثقافتِنا.

لقد مرتِ المنطقةُ العربيةُ عبرَ تاريخِها الحديثِ بعددٍ من المراحلِ الحرجةِ، بما في ذلك النزاعاتِ المسلحةِ والنزاعاتِ الوطنيةِ المسلحةِ، والتي كان لها أثرٌ بالغٌ في تدهورِ أوضاعِ حقوقِ الإنسانِ. ولا تزالُ بعضُ الدولِ العربيةِ تعاني من حالةٍ من الفوضى وعدمِ الاستقرارِ، يتسببُ في تراجعٍ حادٍّ في مستوياتِ حمايةِ ورعايةِ حقوقِ الإنسانِ.

وفي الوقتِ ذاتِه، واجهتِ المنطقةُ أجنداتٍ خارجيةً مشبوهةً، تستغلُّ مفاهيمَ مثل الديمقراطيةِ وحقوقِ الإنسانِ والحرياتِ السياسيةِ، فيما تخفي خلفَها أجنداتٍ أخرى لا تمتُّ بصلةٍ لهذه القيمِ. وفي مواجهةِ ذلك، نعملُ من خلالِ جامعةِ الدولِ العربيةِ، وبالتعاونِ مع الناشطينَ الحقوقيينَ ومؤسساتِ المجتمعِ المدنيِّ والمراقبينَ، على تطويرِ منظومةِ حقوقِ الإنسانِ العربيةِ، سواءٌ من خلالِ تحسينِ التشريعاتِ أو عبرَ تعزيزِ الممارساتِ الفعليةِ على الأرضِ، وذلك من أجلِ التصدي لتلك الأجنداتِ، وإبرازِ الوجهِ الحقيقيِّ لثقافتِنا الحقوقيةِ المجتمعيةِ.

وكلما تعمقنا في العملِ الحقوقيِّ، نكونُ أكثرَ قدرةً على تصحيحِ الصورةِ النمطيةِ، وتقديمِ نموذجٍ متفردٍ نابعٍ من مبادئِنا وثقافتِنا. كما أنَّ الانخراطَ العربيَّ في العملِ الحقوقيِّ الدوليِّ، يتيحُ لنا مساحةً أكبرَ لمواجهةِ ازدواجيةِ المعاييرِ التي تُمارَسُ في القضايا الحقوقيةِ، وفي مقدمتِها الانتهاكاتُ الجسيمةُ المرتكبةُ بقطاعِ غزةَ، والتي وضعتْ تلك المنظماتِ الدوليةَ في موضعِ المساءلةِ الأخلاقيةِ والإنسانيةِ، نظراً لصمتِها أو ضعفِ تفاعلِها مع معاناةِ المدنيينَ في غزةَ، رغمَ فداحةِ الجرائمِ المرتكبةِ والظروفِ الإنسانيةِ الكارثيةِ.

ومن هنا تبرزُ أهميةُ التنسيقِ الحقوقيِّ العربيِّ، والعملِ الإنسانيِّ الجماعيِّ، من أجلِ الدفعِ باتجاهِ عدالةٍ دوليةٍ أكثرَ توازناً وإنصافاً وعدالةً.

تسببتِ النزاعاتُ المسلحةُ في مرورِ بعضِ الدولِ العربيةِ بعددٍ من المراحلِ الحرجةِ التي كان لها أثرٌ في تدهورِ أوضاعِ حقوقِ الإنسانِ.

• كيفَ ترى تطورَ مفهومِ حقوقِ الإنسانِ في العالمِ العربيِّ خلالَ العقدينِ الماضيينِ؟

•• تلعبُ جامعةُ الدولِ العربيةِ، عبرَ حكوماتِ الدولِ الأعضاءِ، دوراً محورياً في تطويرِ منظومةِ حقوقِ الإنسانِ في العالمِ العربيِّ، سواءٌ من خلالِ إصدارِ التشريعاتِ والاتفاقياتِ العربيةِ المتعلقةِ بهذا المجالِ، أو عبرَ المؤسساتِ المتخصصةِ مثل اللجنةِ العربيةِ الدائمةِ لحقوقِ الإنسانِ، ولجنةِ الميثاقِ العربيِّ لحقوقِ الإنسانِ، والتي تقومُ بمراجعةِ مدى التزامِ الدولِ الأعضاءِ باحترامِ وحمايةِ حقوقِ الإنسانِ.

إلى جانبِ ذلك، هناك عددٌ من المنظماتِ العربيةِ المعنيةِ بحقوقِ قطاعاتٍ محددةٍ، مثل منظمةِ العملِ العربيِّ، ومنظمةِ المرأةِ العربيةِ، ومنظمةِ الطفلِ العربيِّ، كما أصدرتْ جامعةُ الدولِ العربيةِ العديدَ من الاتفاقياتِ التي تتناولُ حقوقَ المرأةِ، وحقوقَ الطفلِ، وحقوقَ العمالِ.

وفي الوقتِ الراهنِ، نعملُ أيضاً على متابعةِ التطوراتِ الجديدةِ في المجالِ الحقوقيِّ على الصعيدِ العربيِّ، والتي تشملُ قضايا متصلةً بالتغييراتِ المناخيةِ، وحمايةِ البيئةِ، وتأثيرِ الملوِّثاتِ والانبعاثاتِ الكربونيةِ، باعتبارِها موضوعاتٍ ذاتَ تأثيرٍ مباشرٍ على حقوقِ الإنسانِ.

ومن هذا المنطلقِ، يمكنني التأكيدُ أنَّ هذه المؤسساتِ العربيةِ تهدفُ في جوهرِها إلى تعزيزِ وتطويرِ رعايةِ حقوقِ الإنسانِ في العالمِ العربيِّ،

خاصةً وأنَّنا نمتلكُ القدرةَ على تطبيقِ أفضلِ الممارساتِ الحقوقيةِ على أرضِ الواقعِ، استناداً إلى تراثِنا الثقافيِّ الإنسانيِّ، الذي يدعو لاحترامِ حقوقِ الإنسانِ.

لذا، وعلينا أن نعملَ على إبرازِ قيمِنا ومبادئِنا للعالمِ، سواءٌ داخلَ المجتمعاتِ العربيةِ أو على مستوى المنظماتِ الدوليةِ التابعةِ للأممِ المتحدةِ.

وتقومُ دولةُ الإماراتِ العربيةِ المتحدةِ بجهودٍ متكاملةٍ في هذا المجالِ، من خلالِ نشرِ قيمِ التسامحِ، والتعايشِ الإنسانيِّ المشتركِ، وقبولِ الآخرِ، وذلك عبرَ إنشاءِ مجلسِ التسامحِ العالميِّ الذي أشغلُ عضويتَه، وهو منبرٌ مهمٌّ يُبرزُ حقيقةَ الموروثِ الدينيِّ الإسلاميِّ، ويُظهرُ سماحةَ الإسلامِ واعتدالَه واحترامَه للتنوعِ والآخرِ في إطارِ احترامِ الإنسانِ وحقوقِه.

وعليه، علينا نحنُ العربَ أن نظهرَ أفضلَ ما لدينا، وأن نُعيدَ ترتيبَ هذه القيمِ وفقَ أدواتِ العصرِ الحديثِ، لتكونَ رافعةً في كافةِ القطاعاتِ والمجالاتِ، ولتُرسّخَ حضارتَنا وتاريخَنا الإنسانيَّ، وتُعززَ قيمَ حقوقِ الإنسانِ التي ننتمي إليها.

إشرافُ القانونِ على مؤسساتِ المجتمعِ المدنيِّ ضمانٌ للحوكمةِ الرشيدةِ

• برأيكَ، ما هو الدورُ الذي يجبُ أن تلعبَه منظماتُ المجتمعِ المدنيِّ في تعزيزِ ثقافةِ حقوقِ الإنسانِ في العالمِ العربيِّ؟

•• تلعبُ منظماتُ المجتمعِ المدنيِّ دوراً بالغَ الأهميةِ باعتبارِها حلقةَ الوصلِ بينَ الحكوماتِ والمجتمعِ، ويتميزُ المجتمعُ المدنيُّ في المنطقةِ العربيةِ بالفعاليةِ. ومن هذا المنطلقِ، أرى ضرورةَ تطبيقِ «حوكمةٍ نوعيةٍ» على هذه المؤسساتِ، بحيثُ تخضعُ لرقابةِ القانونِ، سواءٌ كانت متعلقةً بحقوقِ الإنسانِ أو بموضوعاتِ التنميةِ.

فالحوكمةُ الرشيدةُ ضروريةٌ لضمانِ شفافيةٍ وفعاليةِ عملِ هذه المؤسساتِ، خاصةً في ضوءِ ما شهدناه بعدَ ما يُسمى بـ»الربيعِ العربيِّ»، حيثُ ظهرتْ بعضُ مؤسساتِ المجتمعِ المدنيِّ التي تعملُ وفقَ أجنداتٍ إقليميةٍ ودوليةٍ مشبوهةٍ، تسعى لترويجِ الأفكارِ والثقافاتِ المتطرفةِ.

ومن ثم، فإنَّ ضبطَ المجالِ العامِّ لمسيرةِ عملِ المجتمعِ المدنيِّ يعني ضمانَ التزامِه بعملِه الإنسانيِّ والأخلاقيِّ، وسعيِه لنشرِ وتعزيزِ ثقافةِ حقوقِ الإنسانِ بينَ جميعِ شرائحِ المجتمعِ، واضطلاعِه بدورٍ حيويٍّ في التواصلِ مع جهاتِ إنفاذِ القانونِ لمعالجةِ انتهاكاتِ حقوقِ الإنسانِ، وبما يُعزِّزُ شراكتَه في بناءِ مجتمعٍ يسوده العدلُ والكرامةُ.

• هل ترى أنَّ المنظماتِ الدوليةَ تتعاملُ بعدالةٍ مع قضايا حقوقِ الإنسانِ في منطقتِنا، أم أنَّ هناك أحياناً ازدواجيةً في المعاييرِ؟

•• تشكلُ ازدواجيةُ المعاييرِ وتسييسُ القضايا الحقوقيةِ مشكلةً حقيقيةً في مجالِ حقوقِ الإنسانِ، تستغلُّها بعضُ الدولِ كوسيلةٍ لـ»ابتزازِ» الدولِ العربيةِ، بدلاً من السعيِ الحقيقيِّ لرعايةِ وحمايةِ حقوقِ الإنسانِ. وهذا السلوكُ يتعارضُ في جوهرِه مع المبادئِ الحقوقيةِ الساميةِ التي حثَّ عليها الإعلانُ العالميُّ لحقوقِ الإنسانِ، مما يجعلُ هذه القضيةَ في غايةِ الخطورةِ.

لذا، يجبُ أن نكونَ في حالةِ يقظةٍ مستمرةٍ حيالَ هذا التحدي، وعلى الرغمِ من وجودِ قدرٍ من الانتباهِ حالياً، إلا أنَّه ليسَ كافياً بالدرجةِ المطلوبةِ. وللتغلّبِ على هذه المشكلةِ، يتعينُ علينا الحرصُ على تطبيقِ وتنفيذِ حقوقِ الإنسانِ المتفقِ عليها دولياً داخلَ مجتمعاتِنا، وفي تعاملاتِنا مع الآخرينَ، بما يُعزِّزُ من مصداقيتِنا ويحدُّ من فرصِ استغلالِ هذه التحدياتِ لتقويضِ الأمنِ الإنسانيِّ بأوطانِنا العربيةِ.

المجتمعُ المدنيُ العربيُ بينَ الحاجةِ إلى الحوكمةِ الرشيدةِ وتحدياتِ ما بعدَ «الربيعِ العربيِّ».

دعوةٌ لإنشاءِ مفوضيةٍ عربيةٍ لحقوقِ الإنسانِ.

• لو أصبحتَ مسؤولاً عن إحدى المنظماتِ الدوليةِ المعنيةِ بحقوقِ الإنسانِ، ما القرارُ الذي ستتخذُه لتعزيزِ رعايةِ دولِ العالمِ لحقوقِ الإنسانِ؟

•• إنَّ دعمَ الانخراطِ العربيِّ الدوليِّ في ملفِّ حقوقِ الإنسانِ يتطلّبُ في المقامِ الأولِ تعزيزَ وتطويرَ مسيرةِ رعايةِ حقوقِ الإنسانِ داخلَ مجتمعاتِنا، بما يضمنُ أن يكونَ هذا الانخراطُ متوافقاً مع هويتِنا الوطنيةِ والثقافيةِ والإنسانيةِ. فذلكَ يُسهمُ في تقديمِ صورةٍ إيجابيةٍ ومصداقيةٍ عاليةٍ عنّا أمامَ الآخرينَ.

ولتحقيقِ ذلك، لا بدَّ من تطويرِ التشريعاتِ والاتفاقياتِ العربيةِ، والعملِ على تحديثِ آلياتِ حمايةِ حقوقِ الإنسانِ من التعرّضِ للانتهاكاتِ، ومن ضمنِها آلياتُ حقوقِ الإنسانِ التابعةُ لجامعةِ الدولِ العربيةِ، والتي شهدت جهوداً كبيرةً في هذا المجالِ خلالَ الفتراتِ السابقةِ.

ومن هذا المنطلقِ، ندعو إلى المضيّ قُدُماً في إنشاءِ هيئاتٍ عربيةٍ متخصصةٍ مثلَ: مفوضيةٍ عربيةٍ لحقوقِ الإنسانِ، ومجلسٍ عربيٍّ لحقوقِ الإنسانِ يُماثلُ مجلسَ حقوقِ الإنسانِ التابعَ للأممِ المتحدةِ، إلى جانبِ مفوضيةٍ عربيةٍ للمجتمعِ المدنيِّ العاملِ في مجالِ حقوقِ الإنسانِ. فالحاجةُ مُلحّةٌ إلى أُطرٍ

دعـــمُ الانخـــراطِ العربـــيِّ الدوليِّ في ملفِّ حقوقِ الإنسانِ يتطلبُ في المقامِ الأولِ تعزيزَ وتطويرَ مسيرةِ رعايةِ حقوقِ الإنسانِ داخلَ مجتمعاتِنا.

لا بدَّ من تطويرِ التشريعاتِ والاتفاقياتِ العربيةِ والعملِ على تحديثِ آلياتِ حمايةِ حـقـــوقِ الإنســـانِ لتحسينِ الصورةِ العربيةِ دولياً بشأنِ واقعِ حقوقِ الإنسانِ.

قانونيةٍ وحقوقيةٍ جديدةٍ ومتطورةٍ تُعزّزُ من كفالةِ احترامِ حقوقِ الإنسانِ، سواءٌ على صعيدِ جامعةِ الدولِ العربيةِ أو أيِّ إطارٍ عربيٍّ آخرَ.

وتهدفُ هذه المؤسساتُ إلى دعمِ مسيرةِ رعايةِ حقوقِ الإنسانِ، وفي الوقتِ نفسه تحسينِ الصورةِ العربيةِ دولياً بشأنِ واقعِ حقوقِ الإنسانِ في الدولِ العربيةِ، مما يُعزّزُ من مكانتِنا الدوليةِ ويدعمُ جهودَنا في هذا المجالِ الحيويِّ.

الإماراتُ حقّقتْ منجزاتٍ حقوقيةً على صعيدِ التشريعاتِ والسياساتِ الوطنيةِ

• شاركتم مؤخراً في ورشِ عملٍ وتدريباتٍ في دولةِ الإماراتِ، ما الذي يُميّزُ التجربةَ الإماراتيةَ في بناءِ مؤسساتٍ معنيةٍ بحقوقِ الإنسانِ على المستويينِ الوطنيِّ والدوليِّ؟

•• قامت دولةُ الإماراتِ العربيةِ المتحدةِ بخطواتٍ إيجابيةٍ ومدروسةٍ على صعيدِ دعمِ وتعزيزِ رعايتِها لحقوقِ الإنسانِ، حيثُ حقّقتْ تقدّماً متميزاً في هذا المجالِ. فقد ركزتِ الدولةُ على بناءِ القدراتِ داخلَ المؤسساتِ الوطنيةِ، بالإضافةِ إلى تطويرِ مهاراتِ المحامينَ العاملينَ في المجالِ الحقوقيِّ، فضلاً عن تعزيزِ دورِ ومساهمةِ وشراكةِ مؤسساتِ المجتمعِ المدنيِّ والهيئةِ الوطنيةِ لحقوقِ الإنسانِ معها على صعيدِ حقوقِ الإنسانِ.

ومنَ اللافتِ أنَّ الإماراتَ قطعتْ أشواطاً كبيرةً في تعزيزِ مسيرتِها وريادتِها ورعايتِها لحقوقِ الإنسانِ، سواءٌ على صعيدِ عملِ المؤسساتِ الرسميةِ أو فيما يتعلقُ بمؤسساتِ المجتمعِ المدنيِّ الإماراتيِّ، وبما عزّزَ انخراطَ الإماراتِ الفاعلَ والمؤثّرَ في الشأنِ الحقوقيِّ على المستوى الإقليميِّ والدوليِّ، سواءٌ على صعيدِ التفاعلِ مع الهيئاتِ والآلياتِ الدوليةِ، أو فيما يتعلقُ بتطويرِ التشريعاتِ والسياساتِ الوطنيةِ المعنيةِ بحقوقِ الإنسانِ. هذا الجهدُ الواسعُ يعكسُ التزامَ الدولةِ بتعزيزِ كفالةِ ورعايةِ حقوقِ الإنسانِ.

ومعَ الإشادةِ بالجهودِ المبذولةِ من قبلِ مؤسساتِ المجتمعِ المدنيِّ الإماراتيِّ في المجالِ الحقوقيِّ، إلا أنَّ الطموحاتِ الوطنيةَ المتقدمةَ تستدعي مزيداً منَ التطويرِ والاحترافِ في أدائِه، من خلالِ تعزيزِ برامجِ بناءِ القدراتِ، والانخراطِ الفاعلِ في العملِ مع الهيئاتِ والآلياتِ الدوليةِ، وتوسيعِ مجالاتِ الشراكةِ والتعاونِ مع مختلفِ الأطرافِ لدعمِ مسيرةِ حقوقِ الإنسانِ في الدولةِ.

ويمكنُ القولُ إنَّ فرصَ تطويرِ المجتمعِ المدنيِّ الحقوقيِّ في الإماراتِ كبيرةٌ، خاصةً مع وجودِ قياداتٍ شابةٍ تتسمُ بالثقافةِ والرؤيةِ الحقوقيةِ المتكاملةِ، والتي تعملُ حالياً على دفعِ هذا القطاعِ نحوَ مزيدٍ منَ التطورِ والفعاليةِ. فتجربةُ جمعيةِ الاتحادِ لحقوقِ الإنسانِ، تُقدّمُ نموذجاً فريداً في تمثيلِ المجتمعِ المدنيِّ، فرغمَ حداثتِها، إلا أنَّها تتصدّرُ غيرَها من مؤسساتِ المجتمعِ المدنيِّ العربيةِ، كما يُعتبرُ إصدارُها لأولِ مجلةٍ حقوقيةٍ عربيةٍ متخصصةٍ تصدرُ باللغاتِ العالميةِ، إضافةً نوعيةً على تجربتِها الوليدةِ.

• ما الرسالةُ التي تودُّ توجيهَها للعالمِ العربيِّ؟

•• أتمنّى أنْ نعملَ معاً بما يعكسُ القيمَ والتقاليدَ والموروثَ الحضاريَّ والإنسانيَّ للعالمِ العربيِّ، بما يجعلُ من حقوقِ الإنسانِ أولويةً في عملِنا العربيِّ المشتركِ، وإشاعةِ قيمِ التسامحِ والتعايشِ الإنسانيِّ المشتركِ وقبولِ الآخرِ ونشرِها بمجتمعاتِنا العربيةِ، فنحنُ مطالبونَ بأن نُبرزَ رسالةَ السلامِ التي تُمثّلُ جوهرَ تقاليدِنا الإنسانيةِ الراسخةِ وثقافتِنا المجتمعيةِ المتأصّلةِ، وهذا واجبٌ إنسانيٌّ قبلَ أنْ يكونَ واجباً دينياً وحضارياً علينا جميعاً.

وأتمنّى أن يعمَّ السلامُ العالمَ والمنطقةَ العربيةَ، لأنَّ الإنسانَ مُكرّمٌ منَ اللهِ سبحانهُ وتعالى، وما يجمعُنا كبشرٍ أكثرُ ممّا يُفرّقُنا.

الإمـــاراتُ قطعت أشـــواطاً كـبيـرةً في تعزيـــزِ مسيرتِها وريادتِها ورعايتِهـــا لحقوقِ الإنسانِ، سواءٌ على صعيدِ عملِ المؤسساتِ الرسميةِ أو فيما يتعلقُ بمؤسساتِ المجتمعِ المدنيِّ.

فرصُ تطويرِ المجتمعِ المدنيِّ الحقوقيِّ في الإماراتِ كبيرةٌ خاصةً مع وجـــودِ قياداتٍ شابةٍ تتسمُ بالثقافةِ والرؤيةِ الحقوقيةِ المتكاملةِ.

مَعَ تراجُعِ التمويلِ الدوليِّ تقاريرُ أُمميةٌ تؤكدُ:

العملُ الإنسانيُّ والإغاثيُّ الدوليُّ يواجِهُ خطـرَ «التوقـفِ التـــامِّ»...!

في ظلِّ عالمٍ يزدادُ اضطراباً، وتثقلُ كاهلَهُ الأزماتُ المناخيةُ المتراكمةُ، والنزاعاتُ المسلحةُ، والأزماتُ الاقتصاديةُ والصحيةُ المتشابكةُ، باتَ العملُ الإنسانيُّ الدوليُّ أكثرَ إلحاحاً وتعقيداً من أيِّ وقتٍ مضى، فقد شهدَ النصفُ الأولُ من عام 2025 مؤشراتٍ متسارعةً تنذرُ بتصاعُدِ الحاجةِ للمساعداتِ الإنسانيةِ، في مقابلِ تقلُّصِ القدراتِ الدوليةِ على الاستجابةِ الشاملةِ.

ووفقاً لنداءِ الأُممِ المتحدةِ الإنسانيِّ لعام 2025، فإن أكثرَ من 305 ملايينِ شخصٍ حولَ العالمِ يحتاجونَ إلى مساعداتٍ إنسانيةٍ طارئةٍ، في حين تستهدفُ خطةُ الاستجابةِ الأُمميةِ 189.5 مليونَ شخصٍ فقط، بتكلفةٍ تمويليةٍ تقديريةٍ بلغتْ 47.4 مليارَ دولارٍ.

ورغمَ أن هذا العددَ المستهدَفَ يُعدُّ الأعلى في تاريخِ العملِ الإنسانيِّ الحديثِ، إلَّا أنهُ يعني أيضاً أن هناكَ 115.5 مليونَ شخصٍ يُعانونَ من أزماتٍ إنسانيةٍ حادةٍ، دونَ أيِّ أفقٍ لتلقِّي المساعدةِ، بسببِ محدوديةِ الموارِدِ المتاحةِ للمنظماتِ الإغاثيةِ.

والأسوأُ من ذلكَ، أن حتى من تشملُهُمُ المساعداتُ الأُمميةُ يُعانونَ من فجوةٍ تمويليةٍ خطيرةٍ تهددُ قدرتَهُم على الحصولِ على الحدِّ الأدنى منَ الاحتياجاتِ الأساسيةِ، ما يجعلُ الاستجابةَ الإنسانيةَ قاصرةً، ويهددُ بانهيارِ منظومةِ الدعمِ في العديدِ منَ المجتمعاتِ.

تقريرُ «لمحةٍ عامةٍ عنِ العملِ الإنسانيِّ 2025» – الأُممُ المتحدةُ

وفقاً لتقريرِ «لمحةٍ عامةٍ عنِ العملِ الإنسانيِّ العالميِّ 2025» الصادرِ عن مكتبِ الأُممِ المتحدةِ لتنسيقِ الشؤونِ الإنسانيةِ (OCHA) – وهوَ الجهةُ المسؤولةُ عن قيادةِ وتنسيقِ الاستجابةِ الدوليةِ للكوارثِ والأزماتِ الإنسانيةِ – فإنَ العامَ 2025 يشهدُ تحدياتٍ غيرَ مسبوقةٍ تثقلُ كاهلَ منظومةِ العملِ الإغاثيِّ العالميِّ، أبرزُه:

- تصاعُدُ النزاعاتِ المسلحةِ: تتركزُ حدَّةُ الصراعاتِ في كلٍّ من فلسطينَ (غزَّةَ)، وأوكرانيا، والسودانِ، واليمنِ، وسوريا. وقد أسفرَت هذهِ النزاعاتُ عن مئاتِ الآلافِ منَ الضحايا، وموجاتِ نزوحٍ داخليةٍ وخارجيةٍ واسعةٍ، فضلاً عن دمارٍ شاملٍ للبُنى التحتيةِ الحيويةِ، بما يشملُ القطاعاتِ الصحيةَ والغذائيةَ والتعليميةَ.
- ويُشيرُ التقريرُ إلى أن 78% منَ الخسائرِ في صفوفِ المدنيِّينَ حولَ العالمِ وقعَت في دولٍ تعاني من أزماتٍ إنسانيةٍ حادَّةٍ، وهيَ ذاتُ الدولِ التي تُدرَجُ ضمنَ خططِ النداءاتِ الإنسانيةِ الدوليةِ.
- الطوارئُ الصحيةُ المعقدةُ: بحسبِ منظمةِ الصحةِ العالميةِ، سُجِّلت 42 حالةَ طوارئَ صحيةٍ نشطةٍ في مناطقَ متعددةٍ حولَ العالمِ، نتيجةَ تفشِّي الأوبئةِ، وتزايدِ النزوحِ، والانهيارِ في خدماتِ الرعايةِ الصحيةِ الأساسيةِ، خاصةً في البيئاتِ الهشَّةِ.
- تأثيراتُ التغيّرِ المناخيِّ وآثارُهُ المتسارعةُ: يُشيرُ التقريرُ إلى أن العالمَ باتَ على مشارفِ تخطِّي حاجزِ 1.5 درجةٍ مئويةٍ منَ الاحترارِ العالميِّ، ما أدى إلى كوارثَ طبيعيةٍ أكثرَ حدَّةً وتواتراً، مثلَ الفيضاناتِ، والجفافِ، وحرائقِ الغاباتِ، ساهمَت في تفاقُمِ أزمةِ الأمنِ الغذائيِّ في أجزاءٍ واسعةٍ من أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينيةِ.
- نقصُ التمويلِ وتراجُعُ الالتزاماتِ: أصبحَت الفجوةُ التمويليةُ واحدةً من أخطرِ التحدياتِ، حيثُ تُعاني المنظماتُ الإغاثيةُ منْ صعوبةٍ غيرِ مسبوقةٍ في حشدِ

في وقـتٍ يتراجـعُ فيـهِ العالـمُ عنِ التمويـلِ.. تواصلُ الإماراتُ حملَ رايةِ الإنسانيـةِ عبرَ مبـادراتٍ نوعيةٍ واستجابةٍ استثنائيةٍ.

الدعمِ الماليّ، في ظلّ انشغالِ الدولِ المانحةِ بمعالجةِ أزماتها الاقتصاديةِ الداخليةِ، وتزايدِ التوجُّهاتِ القوميةِ في سياساتِها الخارجيةِ، مما أدى إلى تراجُعِ الالتزاماتِ متعدِّدةِ الأطرافِ تجاهَ القضايا الإنسانيةِ.

المناطقُ الأكثرُ احتياجاً للعملِ الإنسانيّ والإغاثيّ – لعامِ 2025

بحسبِ تقريرِ «لمحةٍ عامةٍ عنِ العملِ الإنسانيّ 2025» الصادرِ عن مكتبِ الأُممِ المتحدةِ لتنسيقِ الشؤونِ الإنسانيةِ (OCHA)، فإن الاحتياجاتِ الإنسانيةَ تتوزَّعُ على النحوِ التالي:

جنوبُ وشرقُ أفريقيا:

85

مليونَ شخصٍ في حاجةٍ ماسَّةٍ إلى المساعدةِ.. وتتحمَّلُ السودانُ وحدَها ما نسبتُهُ **35%** من هذا العددِ بسببِ الأزمةِ الإنسانيةِ الناتجةِ عنِ الحربِ والنزوحِ.

آسيا والمحيطُ الهادئ:

55

مليونَ عددُ الأشخاصِ المحتاجينَ إلى المساعدةِ، ويبرزُ من بينهم **30** مليوناً في أفغانستانَ، إضافةً إلى **22** مليوناً في ميانمار، التي تُعاني منْ أزمةٍ متصاعدةٍ أثّرت على سكانِها داخلَ البلادِ وعبرَ الحدودِ أيضاً.

منطقةُ الشرقِ الأوسطِ وشمالُ أفريقيا:

59

مليونَ شخصٍ يحتاجونَ إلى الدعمِ الإنسانيّ ويُشكِّلُ السوريونَ النسبةَ الأكبرَ بواقعِ **33** مليونَ شخصٍ داخلَ سوريا وفي الدولِ المجاورةِ، لا سيَّما لبنانَ. كما تتفاقمُ الأوضاعُ الإنسانيةُ في قطاعِ غزَّةَ نتيجةَ التصعيدِ المستمرِّ، حيثُ تتزايدُ الحاجةُ إلى الغذاءِ والرعايةِ الطبيةِ والمأوى.

أمريكا اللاتينيةُ ومنطقةُ البحرِ الكاريبي:

34

مليونَ شخصٍ في حاجةٍ إلى المساعداتِ الإنسانيةِ، يأتي **15** مليوناً منهُم منَ المتضرِّرينَ بالأزمةِ الاجتماعيةِ والاقتصاديةِ المتفاقمةِ في فنزويلا.

غربُ ووسطُ أفريقيا:

57

مليونَ محتاجٍ، وتشهدُ تشادُ زيادةً ملحوظةً في عددِ المتضرِّرينَ بسببِ استمرارِ تدفُّقِ اللاجئينَ منَ النزاعِ في السودانِ، ما يزيدُ الضغطَ على قدراتِ الاستجابةِ الإنسانيةِ في البلادِ.

أوروبــا:

15

مليونَ شخصٍ يُواجِهونَ احتياجاتٍ إنسانيةً، ويرتبطُ هذا الرقمُ بشكلٍ أساسيٍّ بالحربِ المستمرةِ في أوكرانيا، والتي أفرزَتْ موجاتٍ منَ النزوحِ والانهيارِ في البُنى التحتيةِ الأساسيةِ.

(المصدر: مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية)

وفي ظلِّ هذا الواقعِ المأزومِ، لم يعُدِ العملُ الإنسانيُّ مجرَّدَ استجابةٍ طارئةٍ، بل غدا ضرورةً استراتيجيةً تقتضي منَ المجتمعِ الدوليّ إعادةَ النظرِ في آلياتِ التدخُّلِ، وتوزيعِ الأدوارِ، وتفعيلِ أدواتِ الوقايةِ والاستباقِ، عوضاً عنِ الاكتفاءِ بردودِ الأفعالِ المحدودةِ بعدَ وقوعِ الكوارثِ.

نداءُ الأُممِ المتحدةِ لجمعِ 47 مليارَ دولارٍ خلالَ العامِ 2025

حدَّدَ نداءُ الأُممِ المتحدةِ والمنظماتُ الإغاثيةُ القيمةَ الماديةَ لكلِّ منطقةٍ

تحتاجُ إلى مساعداتٍ إنسانيةٍ وإغاثيةٍ، وذلكَ للعددِ المستهدَفِ 189.5 مليونَ شخصٍ، وفقاً للتالي:

في إطارِ خطةِ الاستجابةِ الإنسانيةِ العالميةِ لعام 2025، أطلقَ مكتبُ الأُممِ المتحدةِ لتنسيقِ الشؤونِ الإنسانيةِ (OCHA) ومنظماتُ الإغاثةِ الدوليةِ نداءً لتمويلِ الاحتياجاتِ الإنسانيةِ لنحوِ 189.5 مليونَ شخصٍ حولَ العالمِ، بكُلفةٍ إجماليةٍ تقديريةٍ تبلُغُ 47.4 مليارَ دولارٍ أمريكيٍّ. وقد تم توزيعُ المبالغِ المطلوبةِ بحسبِ المناطقِ الجغرافيةِ على النحوِ التالي:

بكُلفةٍ إجماليةٍ تقديريةٍ تبلُغُ

47.4

مليارَ دولارٍ أمريكيٍّ

الشرقِ الأوسطِ وشمالِ أفريقيا:

15.9

مليارَ دولارٍ

شرقُ وجنوبُ أفريقيا:

12

مليارَ دولارٍ

غربُ ووسطُ أفريقيا:

7.6

مليارَ دولارٍ

آسيا والمحيطُ الهادئ:

5.1

مليارَ دولارٍ

أوروبــا:

3.3

مليارَ دولارٍ

أمريكا اللاتينيةُ ومنطقةُ الكاريبي:

3.6

مليارَ دولارٍ

المصدر: مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA)، تقرير 2025.

نقصُ التمويلِ يُهدِّدُ مسيرةَ العملِ الإنسانيّ الدوليّ:

رغمَ النداءاتِ المتكرِّرةِ التي أطلقَها مكتبُ الأُممِ المتحدةِ لتنسيقِ الشؤونِ الإنسانيةِ (OCHA) في ديسمبر 2024، لجمعِ 47 مليارَ دولارٍ لتلبيةِ الاحتياجاتِ الإنسانيةِ العاجلةِ خلالَ عام 2025، إلَّا أن حجمَ التمويلِ المُحصَّلِ فعلياً حتى مايو 2025 لم يتجاوز 9% فقط، أي نحوَ 4.19 مليارَ دولارٍ.

ويعكسُ هذا التراجعُ استمرارَ التحدِّياتِ التمويليةِ التي تُواجِهُها المنظومةُ الإنسانيةُ العالميةُ، حيثُ شهدَ عام 2023 واقعاً مشابهاً، إذ بلغَ عددُ الأشخاصِ المستهدَفينَ بالمساعداتِ الإنسانيةِ حينَها 245.2 مليونَ شخصٍ، وبلغتِ التقديراتُ الماليةُ المطلوبةُ نحوَ 56.7 مليارَ دولارٍ، إلَّا أن إجماليَّ ما تمَّ جمعُهُ فعلياً لم يتجاوز 21.8 مليارَ دولارٍ، أي ما يُعادِلُ 38.3% فقط منَ الاحتياجاتِ المُعلَنةِ.

هذا التراجعُ المُزمِنُ في حجمِ التمويلِ يُنذِرُ بعواقبَ خطيرةٍ على ملايينَ

فجــوةٌ تمويليــةٌ خطيــرةٌ: الأُمــمُ المتحــدةُ تحصُلُ على 9% فقــط منَ نـــداءِ 2025 الإنسانيّ.

أسبابُ أزمةِ التمويلِ الإنسانيِّ نتجَت عن تصاعُدِ النزاعاتِ والكوارثِ وتراجُعِ التزاماتِ الدولِ المانحةِ.

10% منَ العامليـنَ في المنظمـاتِ الإنسـانيـةِ والإغاثيـةِ تم تسريحُهُـم بسـببِ فجـواتِ التمويـلِ الراهنـةِ.

المتضرِّرينَ حولَ العالمِ، ويضعُ المنظماتِ الإغاثيةَ أمامَ معادلةٍ قاسيةٍ بينَ اتساعِ رقعةِ الاحتياجِ وتقلُّصِ الموارِدِ المُتاحةِ.

أسبابُ ونتائجُ فجوةِ التمويلِ في العملِ الإنسانيِّ الدوليِّ

يرجعُ النقصُ الحادُّ في التمويلِ الإنسانيِّ خلالَ عامِ 2025 إلى عاملَينِ رئيسيَّينِ:

1. **تصاعدُ الأزماتِ العالميةِ:** أدى تزايدُ النزاعاتِ المسلحةِ والكوارثِ المناخيةِ إلى تضاعفِ أعدادِ المحتاجينَ للمساعدةِ في مناطقَ عدةٍ، مثلَ السودانِ واليمنِ وقطاعِ غزَّةَ، وهوَ ما خلقَ ضغطاً غيرَ مسبوقٍ على الموارِدِ الإنسانيةِ المُتاحةِ.
2. **تراجُعُ التزاماتِ الدولِ المانحةِ:** قامت بعضُ الدولِ الكبرى، وعلى رأسِها الولاياتُ المتحدةُ الأمريكيةُ، بتقليصِ مساهماتِها في التمويلِ الإغاثيِّ، نتيجةَ توجُّهِ جزءٍ كبيرٍ من ميزانياتِها الإنسانيةِ نحوَ دعمِ أولوياتِها الاقتصاديةِ الداخليةِ، ما انعكسَ سلبياً على قدرةِ وكالاتِ الإغاثةِ على تلبيةِ الحدِّ الأدنى منَ الاحتياجاتِ.

الآثارُ المُترتِّبةُ على هذا التراجعِ الماليِّ:

بحسبِ بياناتِ (OCHA)، بدأت تداعياتُ هذا التراجعِ تتجلّى في عدةِ مناطقَ حولَ العالمِ، ومنَ المتوقعِ أن تتوسّعَ تأثيراتُها خلالَ النصفِ الثاني من عامِ 2025، ومن أبرزِ هذهِ النتائجِ:

- تسريحُ 10% منَ العاملينَ في المنظماتِ الإنسانيةِ والإغاثيةِ، نتيجةَ نقصِ التمويلِ، معَ تقليصٍ كبيرٍ في العملياتِ المُنقِذةِ للحياةِ التي تُنفِّذُها وكالاتُ الأُممِ المتحدةِ في عدةِ دولٍ.
- تدهورُ الخدماتِ الصحيةِ والتغذويةِ في مناطقَ مثلَ نيجيريا وبوروندي، حيثُ تراجعَ مستوى الرعايةِ الصحيةِ بنسبةٍ قاربت 70%، بينما تقلَّصت خدماتُ التغذيةِ بنحوِ 50% في بعضِ الولاياتِ.
- إعادةُ ترتيبِ الأولوياتِ في خططِ الاستجابةِ الإنسانيةِ، ليتم التركيزُ فقط على التدخُّلاتِ ذاتِ الأولويةِ القصوى، خصوصاً في المناطقِ التي يعيشُ فيها الأشخاصُ الأكثرُ هشاشةً.
- تعليقُ الخدماتِ الأساسيةِ في بعضِ مناطقِ كولومبيا التي تشهدُ صراعاتٍ مسلَّحةً، بما في ذلك وقفُ توزيعِ الموادِّ الإغاثيةِ الأساسيةِ.
- إغلاقُ مراكزِ تغذيةٍ ومياهٍ في أفغانستان بسببِ فجوةٍ تمويليةٍ بلغت 88%، ما ترك مئاتِ الآلافِ دونَ خدماتٍ حيويةٍ.
- تعليقُ برامجِ التغذيةِ الطارئةِ في الصومالِ، مما يُهدِّدُ حياةَ أكثرَ من 55.000 طفلٍ بخطرِ الموتِ جوعاً، بعدَ فقدانِ البرنامجِ لتمويلِه الأساسيِّ الذي كانتْ تُقدِّمُهُ الوكالةُ الأمريكيةُ للتنميةِ الدوليةِ (USAID) بنسبةِ 65%.

ختاماً

إن التراجعَ الملحوظَ في حجمِ المساعداتِ الإنسانيةِ والإغاثيةِ على المستوى الدوليِّ لم يعُد مجردَ انخفاضٍ في الأرقامِ والإحصاءاتِ، بل غدا مؤشراً مقلقاً على فتورِ الالتزامِ العالميِّ تجاهَ القضايا الإنسانيةِ الملحّةِ. هذا الواقعُ يستدعي من المجتمعِ الدوليِّ وقفةً جادةً لإعادةِ تقييمِ استراتيجياتِه وتعزيزِ أدواتِه، سواء عبرَ توسيعِ نطاقِ الشراكاتِ، أو ابتكارِ مصادرَ تمويلٍ مستدامةٍ، فمواجهةُ الأزماتِ الإنسانيةِ لم تعُد خياراً، بل أصبحت ضرورةً تمليها أخلاقياتُ التضامنِ ومسؤولياتُه الأخلاقيةُ.

إن الاستثمارَ في العملِ الإنسانيِّ لا يعني فقط إنقاذَ الأرواحِ، بل يُعدُّ ركيزةً أساسيةً من ركائزِ الاستقرارِ والسلمِ العالميِّ، ومن هذا المنطلقِ، يجب أن تبقى الاستجابةُ الإنسانيةُ أولويةً ثابتةً في سياساتِ الدولِ والمنظماتِ الدوليةِ.

(المعلومات الواردة مستمدة من تقارير الأمم المتحدة (OCHA) ومؤسسة العطاء العالمية CAF لعامي 2024 و2025)

«الإغاثةُ الرقميةُ».. مسارٌ جديدٌ للتضامنِ الإنسانيِّ!

في عالمٍ تتكررُ فيه الأزماتُ الإنسانيةُ والكوارثُ الطبيعيةُ والصراعاتُ المسلّحةُ بوتيرةٍ يوميةٍ، لم تَعدْ منصاتُ التواصلِ الاجتماعيِّ مجرّدَ أدواتٍ للترفيهِ أو التواصلِ، بل تحوّلت إلى وسائلَ إنقاذٍ رقميةٍ تُسهِمُ بفعاليةٍ في دعمِ الإنسانِ وقتَ الأزماتِ.
لقد قادت ثورةُ الاتصالاتِ إلى بروزِ منصاتٍ ذاتِ أثرٍ غيرِ مسبوقٍ، تجاوزت أدوارَها الوظيفيةَ التقليديةَ، لتُصبحَ نوافذَ حيويةً لرصدِ الأزماتِ، ونقلِ معاناةِ المتضررينَ إلى العالمِ، والترويجِ الفوريِّ للاحتياجاتِ الإغاثيةِ، حتى ولو عبرَ وسمٍ أو مقطعٍ فيديو قصيرٍ.

أسهمت هذه المنصاتُ في إعادةِ تشكيلِ مفهومِ الاستجابةِ الإنسانيةِ، إذ باتتِ الصورُ ومقاطعُ الفيديو والبثُّ المباشرُ والوسومُ، أدواتٍ قادرةً على حشدِ التضامنِ العالميِّ، واستنفارِ استجابةِ الحكوماتِ والمنظماتِ الدوليةِ والمجتمعاتِ المانحةِ.
كما أصبحت وسيلةً قويةً لتوجيهِ الرأيِ العامِّ نحوَ بؤرِ المعاناةِ التي لا تحظى بتغطيةٍ إعلاميةٍ تقليديةٍ، مما يُعززُ من قدرةِ المجتمعاتِ على التعبئةِ وحشدِ الموارد، ويجسرُ الفجوةَ بينَ الجهدِ الفرديِّ والعملِ المؤسسيِّ في الإغاثةِ.

دليلُ الصليبِ والهلالِ الأحمرِ: خارطةٌ رقميةٌ للتواصلِ الإنسانيِّ

إدراكاً لأهميةِ التحوّلِ الرقميِّ في تعزيزِ فعاليةِ الاستجابةِ الإنسانيةِ، أصدرت اللجنةُ الدوليةُ للصليبِ الأحمرِ (ICRC)، والاتحادُ الدوليُّ لجمعياتِ الصليبِ الأحمرِ والهلالِ الأحمرِ (IFRC)، بدعمٍ من مكتبِ الأممِ المتحدةِ لتنسيقِ الشؤونِ الإنسانيةِ (OCHA)، دليلاً عملياً في عامِ 2017، يختصُّ باستخدامِ منصاتِ التواصلِ الاجتماعيِّ في العملِ الإغاثيِّ، بالتواصلِ مع المتضررينَ من الأزماتِ. وقد وُجِّهَ هذا الدليلُ للعاملينَ في المنظماتِ الإنسانيةِ، ويتضمنُ مجموعةً من التوصياتِ والإرشاداتِ حولَ كيفيةِ استخدامِ وسائلِ التواصلِ الاجتماعيِّ كأداةٍ فعالةٍ للتواصلِ مع المتضررينَ من الكوارثِ والأزماتِ.
يركزُ الدليلُ على أربعةِ محاورَ رئيسيةٍ تضمنُ استغلالاً أمثلَ للمنصاتِ الرقميةِ:
- **تواصلٌ للاستماعِ والتفاعلِ:** ضرورةُ أن يكونَ التواصلُ عبرَ منصاتِ التواصلِ الاجتماعيِّ ليس فقط لنشرِ المعلوماتِ العمليةِ أو التوعويةِ، بل أيضاً للاستماعِ والتفاعلِ مع المجتمعاتِ المتأثرةِ أو المتضررةِ بالكوارثِ أو الأزماتِ الإنسانيةِ، مما يعززُ من فعاليةِ الاستجابةِ الإنسانيةِ، ويخلقُ قدراً من الثقةِ في المعلوماتِ المتبادلةِ بينَ الطرفينِ.
- **رصدُ المعلوماتِ الخاطئةِ والردُّ عليها:** في أوقاتِ الأزماتِ والكوارثِ الإنسانيةِ، تنتشرُ الشائعاتُ بسرعةٍ، خاصةً عبرَ منصاتِ التواصلِ الاجتماعيِّ، ولهذا ركزَ الدليلُ على أهميةِ رصدِ هذه المعلوماتِ الخاطئةِ والردِّ عليها بشكلٍ فعّالٍ للحفاظِ على ثقةِ مستخدمي هذه المنصاتِ في المؤسساتِ الإغاثيةِ والإنسانيةِ.

دليلُ الصليبِ الأحمرِ: خارطةُ طريقٍ لاستخدامِ التواصلِ الرقميِّ في الكوارثِ.

حينَ تتحوّلُ التغريدةُ إلى طوقِ نجاةٍ: الثورةُ الرقميةُ في خدمةِ الإنسانِ.

من التفاعلِ إلى التعبئةِ: كيفَ تصنعُ «السوشيالُ ميديا» التضامنَ العالميَّ؟

- **التخطيطُ للمحتوى وإدارتُه:** يوفرُ الدليلُ نصائحَ حولَ كيفيةِ تخطيطِ المحتوى وجدولتِه، واختيارِ المنصاتِ المناسبةِ، وضمانِ تناسقِ الرسائلِ مع مبادئِ الحركةِ الدوليةِ للصليبِ الأحمرِ والهلالِ الأحمرِ.
- **بناءُ القدراتِ والتدريبُ:** تدريبُ الموظفينَ والمتطوعينَ في المؤسساتِ الإغاثيةِ على استخدامِ وسائلِ التواصلِ الاجتماعيِّ بشكلٍ مسؤولٍ وفعّالٍ، مع التأكيدِ على أهميةِ فهمِ السياقِ الثقافيِّ والاجتماعيِّ للمجتمعاتِ المستهدفةِ، واكتسابِ القدرةِ على التعاملِ مع المؤثرينَ في المجتمعاتِ المستهدفةِ بالمساعداتِ.

وتجدرُ الإشارةُ إلى أن هذا الدليلَ يعدُّ «وثيقةً حيةً» قابلةً للتحديثِ، ويعكسُ إدراكاً متزايداً لأهميةِ التحوّلِ الرقميِّ في العملِ الإنسانيِّ. وقد تميزَ بتضمينه أمثلةً تطبيقيةً من مناطقِ الأزماتِ كحملةِ توزيعِ المياهِ في سوريا، أو متابعةِ احتياجاتِ المتضررينَ في نيبال وهايتي، مما يُعززُ مصداقيةَ إرشاداتِه. كما ركزَ على مفهومِ «الإنصاتِ الرقميِّ» (Social Media Listening) كمدخلٍ جوهريٍّ لفهمِ المجتمعاتِ المتأثرةِ وتوجيهِ الرسائلِ وفقَ احتياجاتِها الفعليةِ. ويلاحظُ أن تركيزَ الدليلِ يَنصبُّ على تعزيزِ فعاليةِ التواصلِ والمساءلةِ الإنسانيةِ، بعيداً عن أهدافِ التسويقِ أو جمعِ التبرعاتِ، ما يجعلُه مرجعاً مهنياً رصيناً لكلِّ العاملينَ في مجالِ الإغاثةِ الرقميةِ.

مشروعُ LINKS الأوروبيُّ: الرقمنةُ في خدمةِ إدارةِ الكوارثِ

بهدفِ تعزيزِ فهمِ دورِ المنصاتِ الرقميةِ في إدارةِ الكوارثِ، أطلقَ الاتحادُ الأوروبيُّ مشروعَ (LINKS) خلالَ الفترةِ من يونيو 2020 حتى نوفمبر 2023، بدعمٍ من برنامجِ (Horizon 2020). وركزَ المشروعُ على دراسةِ تأثيرِ وسائلِ التواصلِ الاجتماعيِّ والتعهيدِ الجماعيِّ في سياقِ الكوارثِ والأزماتِ، عبرَ تطبيقاتٍ عمليةٍ في أربعِ دولٍ أوروبيةٍ: الدنمارك (فيضاناتٌ مفاجئةٌ في كوبنهاغن)، إيطاليا (زلازلُ في مقاطعةِ تيرني)، ألمانيا (هجماتٌ إرهابيةٌ)، وهولندا (تسرّباتٌ صناعيةٌ وتلوثٌ بيئيٌّ في ليمبورغ). سعى المشروعُ إلى تطويرِ أدواتٍ معرفيةٍ وأدلةٍ ميدانيةٍ تساعدُ الجهاتِ الرسميةَ والمجتمعيةَ على استخدامِ وسائلِ التواصلِ الاجتماعيِّ بكفاءةٍ في مراحلِ التنبؤِ، والاستجابةِ، والتعافي. وخلُصَ إلى مجموعةٍ من النتائجِ المهمةِ، من أبرزِها:

- نقصُ التنسيقِ المؤسسيِّ بينَ الجهاتِ المعنيةِ بإدارةِ الكوارثِ في توظيفِ وسائلِ التواصلِ الاجتماعيِّ بشكلٍ منسّقٍ وفعّالٍ.
- قوةُ مشاركةِ المجتمعاتِ عبرَ هذه المنصاتِ كمصدرِ معلوماتٍ حيويٍّ لتقييمِ الأضرارِ، رغمَ وجودِ تفاوتٍ في دقةِ بعضِ البياناتِ المُجمّعةِ.
- الحاجةُ إلى تدريبٍ منهجيٍّ للعاملينَ في مجالِ إدارةِ الكوارثِ على استخدامِ أدواتِ التحليلِ الرقميِّ، وفهمِ أنماطِ التفاعلِ الإلكترونيِّ في حالاتِ الطوارئِ.
- دورُ المنصاتِ الرقميةِ مثلَ «إكس» (تويتر سابقاً) و«فيسبوك» في توفيرِ المعلوماتِ الآنيةِ، وحشدِ الدعمِ المجتمعيِّ، وتنسيقِ جهودِ الإغاثةِ بينَ المتطوعينَ والجهاتِ الرسميةِ.

كما طوّرَ المشروعُ أدواتٍ معياريةً، مثلَ «دليلِ إشراكِ المواطنينِ»، و«مكتبةِ سيناريوهاتِ الاستجابةِ الرقميةِ»، و«عجلةِ المرونةِ»، التي تُعدُّ مرجعاً عملياً لتطويرِ الجاهزيةِ الرقميةِ في حالاتِ الطوارئِ.

وفي هذا السياقِ، أنشأَ المشروعُ ما يُعرفُ بـ«المجتمعِ التعاونيِّ» (LINKS)، وهو شبكةٌ تضمُّ أكثرَ من 500 جهةٍ معنيةٍ من مختلفِ دولِ أوروبا، تشملُ المستجيبينَ الأوائلَ، والسُلطاتِ العامةَ، ومنظماتِ المجتمعِ المدنيِّ، بهدفِ تعزيزِ تبادلِ المعرفةِ والخبراتِ العمليةِ في مجالِ إدارةِ الكوارثِ وتعزيزِ الصمودِ المجتمعيِّ.

منصةُ «إكس» في صدارةِ الإغاثةِ الرقميةِ: ماذا يقولُ مشروعُ LINKS؟

المهاراتُ الرقميةُ للعاملينَ في الإغاثةِ: من النشرِ إلى التفاعلِ.

إدارةُ الكــوارثِ رقميـاً: من الإنذارِ المبكّرِ إلى التنسيـقِ الميدانيّ.

كما سلّطَ المشروعُ الضوءَ على عددٍ من التحدياتِ المستقبليةِ التي ينبغي التعاملُ معها لضمانِ الاستخدامِ الآمنِ والفعّالِ للأدواتِ الرقميةِ في الأزماتِ، وفي مقدمتِها: قضايا الخصوصيةِ الرقميةِ، والاعتباراتِ الأخلاقيةِ في جمعِ واستخدامِ البياناتِ، إضافةً إلى ضرورةِ مراعاةِ التنوعِ الثقافيّ واللُغويّ لضمانِ عدالةِ الوصولِ وفعاليةِ التفاعلِ مع جميعِ فئاتِ المجتمعِ.

منصةُ «إكس»: منبرٌ رقميٌ لدعمِ العملِ الإنسانيّ

منذ أن أعلنَ إيلون ماسك في عام 2023، عن إعادةِ تسميةِ «تويتر» إلى «إكس» (X)، أعلنَ أيضاً عن طموحِه لتحويلِ المنصةِ إلى نظامٍ رقميٍّ شاملٍ يستخدمُ في مختلفِ مجالاتِ الحياةِ اليوميةِ، بدءاً من التواصلِ الاجتماعيّ ووصولاً إلى الخدماتِ الماليةِ والتفاعلِ مع الذكاءِ الاصطناعيّ (Grok)، وقد أدى هذا التحولُ إلى تعزيزِ موقعِ «إكس» كأحدِ أبرزِ المنصاتِ الرقميةِ عالمياً، بما في ذلك في مجالِ العملِ الإنسانيّ وإدارةِ الأزماتِ.

فبفضلِ طبيعتِها المفتوحةِ والفوريةِ، أصبحت «إكس» منصةً حيويةً في أوقاتِ الكوارثِ الإنسانيةِ، حيث أظهرت فعاليتَها في نشرِ التحذيراتِ العاجلةِ، وتحديثِ المعلوماتِ الميدانيةِ، والتفاعلِ المباشرِ مع المجتمعاتِ المتأثرةِ. وقد كشفت دراسةٌ تحليليةٌ أُجريت على أكثرَ من 21 مليونَ تغريدةٍ نُشرت خلالَ إعصارِ «إيان» الذي ضربَ الولاياتِ المتحدةَ في عامِ 2022، أنَّ المنصةَ شكلت أداةً استراتيجيةً لتقديرِ الأضرارِ وتوجيهِ الاستجابةِ الإنسانيةِ.

وتتمثّلُ أبرزُ الخصائصِ التي ميزت منصةَ «إكس» في سياقاتِ الطوارئِ فيما يلي:

- **الاستجابةُ اللحظيةُ:** حيث وفرتْ المنصةُ بيئةً مثاليةً لنشرِ الأخبارِ العاجلةِ، وتحذيراتِ الطوارئِ، وتحديثاتِ الأزمةِ من قبلِ الأفرادِ، والمؤثرينَ، والمنظماتِ الإنسانيةِ على حدٍّ سواءٍ، مما مكنَ من التدخلِ السريعِ وتنسيقِ الإغاثةِ.
- **تحليلُ الوسومِ والتوجّهاتِ:** حيث تستخدمُ الوسومُ الشائعةُ لتحليلِ الأنماطِ الرقميةِ حولَ المناطقِ المتضررةِ، مما يُسهمُ في وضعِ خططِ إغاثيةٍ دقيقةٍ بناءً على بياناتٍ واقعيةٍ ومُحدَّثةٍ.
- **حشدُ التضامنِ الرقميّ:** حيث تنتشرُ مقاطعُ الفيديو والصورُ على نطاقٍ واسعٍ، مما يُحفّزُ الدعمَ العامَ والتبرعاتِ الفوريةَ، ويُبرزُ حجمَ الأزمةِ عالمياً.
- **تعبيرُ المتضررينَ عن احتياجاتِهم:** حيث تتيحُ المنصةُ للمتأثرينَ بالأزماتِ إيصالَ أصواتِهم مباشرةً، عبرَ تحديدِ مواقعِهم أو سردِ احتياجاتِهم، ما يسهّلُ على فرقِ الإغاثةِ تتبعَ المناطقِ الحرجةِ وتخصيصَ الموارِدِ بشكلٍ فعّالٍ.

ومع دمجِ تقنياتِ الذكاءِ الاصطناعيّ مثلَ (Grok)، تزدادُ قدرةُ المنصةِ على تحليلِ البياناتِ الآنيةِ وتوقّعِ اتجاهاتِ الأزمةِ، مما يُمهّدُ لاستخدامِها مستقبلاً كأداةٍ للإنذارِ المبكّرِ وتوجيهِ الدعمِ الإنسانيّ بشكلٍ أكثرَ استباقيةً.

ختامـاً

لم تَعُدْ منصاتُ التواصلِ الاجتماعيّ، وفي مقدّمتِها «إكس»، مجرّدَ أدواتٍ للتفاعلِ أو الترفيهِ، بل تحولت إلى قنواتٍ إنسانيةٍ حيويةٍ تُسهمُ في الإنقاذِ والتوعيةِ وتنسيقِ الجهودِ الإغاثيةِ. ففي عصرِ الرقمنةِ، يمكنُ لتغريدةٍ أو وسمٍ أن تُنقِذَ حياةً، أو تُطلقَ نداءَ استغاثةٍ يتجاوزُ الحدودَ، أو تُحرّكَ تضامناً عالمياً لم يكن ممكناً من قبلُ.

لقد أعادت هذه المنصاتُ تشكيلَ مفهومِ الاستجابةِ الإنسانيةِ، وجعلت من كلِّ مستخدمٍ فاعلاً محتملاً في مسارِ الدعمِ والإغاثةِ. وهو ما يؤكدُ أنَّ الرقمنةَ لم تَعُدْ خياراً تقنياً، بل مسؤوليةً أخلاقيةً ومجتمعيةً تتطلّبُ وعياً عميقاً عندَ استخدامِها في سياقِ الأزماتِ.

وفي هذا الإطارِ، يُصبحُ من الضروريّ أن تعتمدَ المنظماتُ الإنسانيةُ إطاراً مهنياً في التفاعلِ مع هذه المنصاتِ، بالاستنادِ إلى الأدلةِ المتخصصةِ مثلَ دليلِ الصليبِ الأحمرِ والهلالِ الأحمرِ، لضمانِ استجابةٍ رقميةٍ أكثرَ فاعليةً وإنصافاً، تتوافقُ مع تحدياتِ ومتغيراتِ العصرِ الرقميّ.

الإماراتُ عاصمةُ الإنسانيةِ في 2025

ستُ فعالياتٌ كبرى تؤكدُ ريادتها العالميةَ في التـسامحِ والسِلام وإدارةِ الأزمـاتِ

شهدت دولةُ الإماراتِ العربيةِ المتحدةِ، زخماً إنسانياً غيرَ مسبوقٍ، تجلّى في استضافتِها لسلسلةٍ من القممِ والمؤتمراتِ الدوليةِ رفيعةِ المستوى، التي تؤكّدُ مكانتَها الرائدةَ كعاصمةٍ عالميةٍ للتسامحِ والعملِ الإنسانيّ المستدامِ. وتجسدُ هذه الفعالياتُ البارزةُ جهوزيةَ الإماراتِ التنظيميةَ، وبنيتَها التحتيةَ المتقدمةَ، ومكانتَها كوجهةٍ مفضلةٍ لتعزيزِ الحوارِ الدوليّ وبناءِ الشراكاتِ الإنسانيةِ.

وقد برزت ستُ فعالياتٍ كبرى بينَ إمارتي أبوظبي ودبي، خلال عام 2025، جعلت منها نداءاتٍ جامعةً لرؤى عالميةٍ، وحاضنةً للحواراتِ البناءةِ، ومحفزاً للتغييرِ الإيجابيّ في قضايا السلامِ، والتسامحِ، والاستدامةِ، والعدالةِ، وإدارةِ الأزماتِ، مما يعززُ صورتَها كدولةٍ تعملُ من أجلِ مستقبلٍ أكثرَ توازناً وإنسانيةً لجميعِ شعوبِ العالمِ.

الدورة الخامسة لمؤتمر التسامح والأخوة الإنسانية أكـــدت ريـادةِ الإمـــاراتِ في ترسيخِ قيَمِ التسامحِ والتعايشِ، وتعزيزِ وثيقةِ الأخـوّةِ الإنسانـيـةِ كإطـارٍ عالميّ للحوارِ بينَ الأديانِ والثقافاتِ.

المؤتمرُ العالميُ للتسامحِ والأخوّةِ الإنسانيةِ

انعقدتِ الدورةُ الخامسةُ من المؤتمرِ العالميّ للتسامحِ والأخوّةِ الإنسانيةِ في أبوظبي يومَي 5 و6 فبراير 2025، تحت شعارِ «السلام والكرامة الإنسانية والتعايش السلمي»، بتنظيمٍ مشتركٍ بينَ وزارةِ التسامحِ والتعايشِ ومجلسِ حكماءِ المسلمينَ، بالتعاونِ مع جائزةِ زايد للأخوّةِ الإنسانيةِ.

جاء المؤتمرُ تأكيداً على ريادةِ دولةِ الإماراتِ في ترسيخِ قيَمِ التسامحِ والتعايشِ، وتعزيزِ وثيقةِ أبوظبي للأخوّةِ الإنسانيةِ كإطارٍ عالميّ للحوارِ بينَ الأديانِ والثقافاتِ، إلى جانبِ عرضِ تجربةِ الدولةِ في دعمِ هذه المبادئ عبرَ القوانينِ والمبادراتِ المجتمعيةِ. وبمشاركةِ شخصياتٍ دوليةٍ، حائزينَ على جائزةِ نوبل، وممثلي منظماتٍ أُمميةٍ ودينيةٍ من مختلفِ الدولِ. وتناولتِ الجلساتُ محاورَ رئيسيةً شملت: السلامَ، الكرامةَ الإنسانيةَ، والتعايشَ السلميَّ، وأثرَ إعلانِ الأممِ المتحدةِ عن اليومِ العالميّ للأخوّةِ الإنسانيةِ، إلى جانبِ مناقشةِ الوثيقةِ التاريخيةِ المُوقّعةِ في أبوظبي عامَ 2019 بينَ شيخِ الأزهرِ وبابا الفاتيكانِ.

استعرضَ المؤتمرُ تجربةَ الإماراتِ في تعزيزِ التسامحِ عبرَ التشريعاتِ، وأكدَ على دورِ الشبابِ وأصحابِ الهممِ في بناءِ مجتمعاتٍ متسامحةٍ، وضرورةِ إدماجِ البعدِ البيئيّ في خططِ الأخوّةِ الإنسانيةِ. وتوجَ المؤتمرُ بإطلاقِ «النداء العالمي لتحالف التسامح الدولي» من أبوظبي، داعياً إلى توسيعِ الشراكاتِ بينَ الثقافاتِ، وتمكينِ الشبابِ، واحترامِ الكرامةِ الإنسانيةِ. كما أوصى المؤتمرُ بـ: (دمجِ مفاهيمِ الأخوّة الإنسانية في التعليم والسياسات)، و(دعمِ المبادرات البيئية ذات البعد العادل)، و(تمكين أصحاب الهمم لضمان مشاركتهم المجتمعية الفعالة). كما أكدَ على مكانةِ الإماراتِ كنموذجٍ عالميٍّ للتعايشِ، في ظلِّ إعلانِ 2025 «عامَ المجتمعِ»، ودورِها الريادي في ترسيخِ الحوارِ والانفتاحِ واحترامِ التنوعِ.

ملتقى الشراكاتِ الإنسانيةِ 2025

استضافت هيئةُ الهلال الأحمر الإماراتيُ يومَ 24 فبراير 2025 فعالياتِ ملتقى الشراكاتِ الإنسانيةِ 2025 بتنظيمِ وزارةِ الخارجيةِ، وبمشاركةٍ واسعةٍ من الجهاتِ الإنسانيةِ المحليةِ والدوليةِ والقطاعِ الخاصِ. هدفَ الملتقى إلى تعزيزِ التنسيقِ بين المؤسساتِ، وتوسيعِ الشراكاتِ، وتفعيلِ دورِ القطاعِ الخاصِ والمجتمعِ المدنيِ في الاستجابةِ لحالاتِ الطوارئ.

ناقشَ الملتقى في ثلاث جلساتٍ رئيسيةٍ قضايا الابتكارِ في العملِ الإنسانيّ، الأمنِ الغذائيّ، وحمايةِ الفئاتِ الهشةِ من النساءِ والأطفالِ، مع إبرازِ مبادراتٍ إماراتيةٍ رائدةٍ كمشروعِ «حفظ النعمة»، ومساهمات مركز فاطمة بنت مبارك وصندوق الشيخة فاطمة للمرأةِ اللاجئةِ.

كما استعرض الملتقى جهودَ الدولةِ في الاستجابةِ لأزماتِ غزّةَ، السودانِ، أوكرانيا، ميانمار، والزلازلِ والفيضاناتِ حولَ العالمِ، حيثُ وفرتِ الإماراتُ المياهَ لـ600 ألفَ نازحٍ في غزّةَ، وشاركت في تطعيمِ 640 ألفَ طفلٍ ضد شللِ الأطفالِ، وقدّمت مئاتِ الأطنانِ من المساعداتِ الغذائيةِ.

ملتقى الشراكاتِ الإنسانيةِ 2025 ركز على أهمية تعزيز التنسيقِ بين المؤسساتِ، وتوسيعِ الشراكات لسرعة الاستجابةِ لحالاتِ الطوارئ.

واختُتمَ الملتقى بالتوصيةِ بتحويله إلى فعاليةٍ دوريةٍ، وتطويرِ آلياتِ التنسيقِ والابتكارِ، وترسيخِ مكانةِ الإماراتِ كنموذجٍ عالميٍّ في العملِ الإنسانيّ.

القمةُ العالميةُ لإدارةِ الطوارئِ والأزماتِ 2025

انعقدتِ القمةُ العالميةُ لإدارةِ الطوارئِ والأزماتِ 2025 في أبوظبي يومَي 8 و9 أبريل، بتنظيمٍ من الهيئة الوطنية لإدارة الطوارئ والأزمات والكوارث، وتحت رعاية سمو الشيخ طحنون بن زايد آل نهيان، نائب حاكمِ إمارة أبوظبي، مستشار الأمن الوطني، في مركزِ أبوظبي الوطني للمعارضِ (أدنيك)، تحتَ شعارِ «معاً نحو بناء مرون عالميةٍ».

شهدتِ القمةُ أوسعَ مشاركةٍ في تاريخِها، بمشاركةِ قياداتٍ حكوميةٍ، وخبراءِ دوليين، وممثلين عن منظماتٍ أمميةٍ، ومؤسساتٍ أكاديميةٍ وتكنولوجيةٍ من مختلفِ دولِ العالمِ، بهدفِ تعزيزِ التعاونِ الدوليّ وبناءِ منظومةٍ مرنةٍ قائمةٍ على الابتكارِ لمواجهةِ تحدياتٍ كبرى مثل التغيرِ المناخيّ والكوارثِ الطبيعيةِ والأزماتِ الصحيةِ والأمنيةِ.

وتوزعت فعالياتُ القمةِ على أربعةِ محاورَ رئيسةٍ: توحيدِ القدراتِ العالميةِ، تجسير التعاونِ بينَ القطاعاتِ، إدارةِ الغموضِ، وتعزيزِ الاقتصادِ المتكيفِ.

وتخللتِ القمةَ جلساتٌ حواريةٌ بمشاركةٍ دوليةٍ واسعةٍ، وورشُ عملٍ تخصصيةٌ ركزتْ على القيادةِ والذكاءِ الاصطناعيّ والتخطيطِ الاستباقيّ، إلى جانبِ معرضين دوليين أحدثهما لعرضِ تقنياتِ الطوارئِ الحديثةِ، والآخرُ لتوعيةِ الأطفالِ والشبابِ.

كما طُرحتْ مبادراتٌ رائدةٌ مثلَ «جاهزية المليار»، ومنصةِ «Noggin 2.0»، وآلياتِ التحليلِ الاستباقيّ.

وخلصتِ القمةُ إلى مجموعةٍ من التوصياتِ الاستراتيجيةِ شملتْ تعزيزَ التعاونِ العابرِ للحدودِ، وبناءَ استراتيجياتٍ وطنيةٍ مرنةٍ، وتمكينَ الابتكارِ والذكاءِ الاصطناعيّ، وإشراكَ المجتمعاتِ في تعزيزِ ثقافةِ الجاهزيةِ، وتبني نماذجَ قياديةٍ استباقيةٍ، وتعزيزَ المرونةِ الاقتصاديةِ في مواجهةِ الأزماتِ المستقبليةِ.

مؤتمرُ حكومات العالَمِ حاضنةٌ للتسامحِ

استضافتِ العاصمةُ أبوظبي في 9 أبريل 2025 النسخةَ الثالثةَ من مؤتمرِ «حكومات العالَم حاضنة للتسامح»، بتنظيمٍ من وزارةِ التسامحِ والتعايشِ، وبالتعاونِ مع مؤتمرِ الاستثمارِ السنويّ.

عقدَ المؤتمرُ هذا العامَ تحتَ عنوانِ «نهجٍ متوازن لتحقيق الازدهار»، وشهدَ حضوراً دولياً رفيعَ المستوى من صناعِ سياساتٍ، ودبلوماسيينَ، وأكاديميينَ، ومسؤولينَ من منظماتٍ دوليةٍ، من بينهم وزراءُ من المغربِ، البحرينِ، الصينِ، وإيطاليا.

وركزَ المؤتمرُ على ترسيخِ ثقافةِ التسامحِ والتعايشِ من خلالِ تبادلِ أفضلِ الممارساتِ الحكوميةِ، ومناقشةِ تحدياتِ إدماجِ هذه القيمِ ضمنَ السياساتِ العامةِ، مع إبرازِ أهميةِ الحوارِ بينَ الحكوماتِ والمؤسساتِ الفكريةِ.

وشددَ المشاركونَ على أنَّ المجتمعاتِ التي تنطلقُ من حكوماتٍ متسامحةٍ تكونُ أكثرَ استقراراً وقدرةً على التقدمِ في ظلِّ التحولاتِ العالميةِ.

وقد شهدَ المؤتمرُ مشاركةَ أكثرَ من 500 شخصيةٍ مؤثرةٍ، وتخللهُ توقيعُ ثلاثِ مذكراتِ تفاهمٍ مع جهاتٍ دوليةٍ بارزةٍ من المغربِ، البحرينِ، والوكالةِ الدوليةِ للطاقةِ المتجددةِ (IRENA)، بهدفِ تعزيزِ التعاونِ في مجالاتِ دبلوماسيةِ التسامحِ، ودورِ الشبابِ، وتوظيفِ الذكاءِ الاصطناعيّ في التنميةِ المتوازنةِ.

ومن أبرزِ مخرجاتِ المؤتمرِ إبرازُ النموذجِ الإماراتيّ في دمجِ التسامحِ بالأداءِ الحكوميّ، وصياغةُ توصياتٍ لتعزيزِ الشموليةِ في السياساتِ، وتأكيدُ دورِ دبلوماسيةِ التسامحِ في دعمِ السلامِ العالميّ، والدعوةُ إلى تبني نهجِ التعايشِ كمسارٍ رئيسٍ لتحقيقِ الاستدامةِ الاجتماعيةِ والاقتصاديةِ.

القمةُ العالميةُ للعدالةِ والمحبةِ والسلامِ

استضافتْ مدينةُ دبي يومَي 12 و13 أبريل 2025 فعالياتِ القمةِ العالميةِ للعدالةِ والمحبةِ والسلامِ، التي تعدُّ أكبرَ مؤتمرٍ دوليٍّ مخصّصٍ للسلامِ في العالمِ، بتنظيمٍ من حركةِ «أنا صانع سلام»، وذلكَ في مركزِ دبي للمعارضِ – إكسبو سيتي، تحتَ شعارِ «كوكب واحد، صوت واحد: العدالة والحب والسلام العالمي».

شهدتِ القمةُ مشاركةً أكثرَ من 2800 شخصٍ من صُناعِ السلامِ من مختلفِ أنحاءِ العالمِ، بينهم 72 متحدثاً بارزاً، و12 من الحائزينَ على جائزةِ نوبلَ للسلامِ، إلى جانبِ رؤساءِ دولٍ، وقادةٍ دينيّينَ، ومفكرينَ، ونشطاءٍ بيئيينَ واجتماعيينَ.

هدفتِ القمةُ إلى ترسيخِ قيمِ العدالةِ والمساواةِ والحوارِ، وتعزيزِ المبادراتِ العالميةِ لنشرِ السلامِ، والتأكيدِ على دورِ الحبِّ والحريّةِ والكرامةِ الإنسانيةِ في تحقيقِ الاستقرارِ العالميّ.

وشهدتِ القمةُ إطلاقَ «ميثاق السلام – رسالة حب إلى الإنسانية»، الذي وقعهُ الحائزونَ على جائزةِ نوبلَ، وتقررَ تقديمُهُ للأممِ المتحدةِ كمبادرةٍ دوليةٍ جامعةٍ.

كما تضمنتِ الفعالياتُ جلساتٍ وورشَ عملٍ حولَ قضايا السلامِ البيئيّ، وحقوقِ الإنسانِ، ودورِ الأديانِ في تعزيزِ التفاهمِ، إلى جانبِ إطلاقِ مبادرةِ «أنا صانع سلام» الهادفةِ إلى جمعِ مليونِ صانعِ سلامٍ بحلولِ 21 سبتمبر 2025، وتنظيمِ حفلِ تكريمٍ عالميّ قدمَ 28 جائزةً دوليةً لمتميزينَ في مجالاتٍ متعددةٍ كالتعليمِ، وحقوقِ الإنسانِ، والإعلامِ، والتكنولوجيا.

وأكدَ القادةُ خلالَ القمةِ أنَّ السلامَ لا يعني غيابَ الحربِ فحسب، بل يتطلبُ حضورَ قيمِ العدالةِ، والتعاطفِ، والمعرفةِ، والحوارِ.

وتمثلتِ النتائجُ الختاميةُ للقمةِ في اعتمادِ ميثاقٍ عالميٍّ للسلامِ كوثيقةٍ مرجعيةٍ تعززُ العدالةَ والمحبةَ، والتأكيدِ على دورِ الإماراتِ كمركزٍ عالميٍّ للتسامحِ والسلامِ، وتعهدٍ بعقدِ القمةِ سنوياً في دبي، إلى جانبِ تعزيزِ الشراكاتِ الدوليةِ

جسدت الفعاليات جهوزيةَ الإمـــــاراتِ التـنـظـيميـــةَ، ومكانتَها كوجهـةٍ مفضلةٍ لتعزيزِ الحــوارِ الدوليّ وبناءِ الشراكاتِ الإنسانيةِ.

في مجالاتِ التعايشِ وحقوقِ الإنسانِ والمناخِ، ودفعِ التوجهِ العالميّ نحوَ ترسيخِ القيمِ الإنسانيةِ كسبيلٍ لتحقيقِ السلامِ الشاملِ والتنميةِ المستدامةِ.

مؤتمرُ المشترياتِ وسلاسلِ الإمدادِ الدوليّ «IPSC»

انعقدَ المؤتمرُ الدوليُّ المرموقُ «IPSC» يومَ 13 أبريل 2025 في فندقِ «دبليو» بمدينةِ دبي، تحتَ شعارِ «إعادة تعريف التجارة العالمية: الإمارات تشكل سلاسل إمداد مستدامة للمستقبل»، بتنظيمٍ من شركةِ «بلو أوشن كوربوريشن».

هدفَ المؤتمرُ إلى تسليطِ الضوءِ على الدورِ الريادِيّ لدولةِ الإماراتِ في بناءِ سلاسلِ إمدادٍ مرنةٍ، مبتكرةٍ، ومستدامةٍ، ضمنَ عالمٍ يشهدُ تحدياتٍ اقتصاديةً وجيوسياسيةً متسارعةً، معَ التركيزِ على الحلولِ الذكيةِ مثلَ الذكاءِ الاصطناعيّ، والمشترياتِ البيئيةِ، وأنظمةِ الشراءِ الموحدةِ.

شارك في المؤتمرِ أكثرُ من 650 شخصيةً دوليةً من قادةِ الصناعةِ وصناعِ القرارِ وممثلي منظماتٍ حكوميةٍ وشركاتٍ عالميةٍ، وشهدَ المؤتمرُ عروضاً وحواراتٍ متخصصةً تناولت سلاسلَ الإمدادِ سالبةَ الكربونِ، وتجربةَ الإماراتِ الرائدةَ في برنامجِ القيمةِ المحليةِ المضافةِ، الذي أعادَ توجيهَ 145 مليارَ درهمٍ للاقتصادِ الوطنيّ منذُ 2018، إلى جانبِ استعراضِ حلولٍ ناجحةٍ كمنصةِ «DubaiNow» التي وحّدت عمليات الشراءِ لـ40 جهةً حكوميّةً.

كما أكدَ المؤتمرُ على مكانةِ الإماراتِ كمركزٍ عالميٍّ للتجارةِ الخضراءِ والتكاملِ الاقتصاديّ.

وتضمنَ المؤتمرُ توزيعَ جوائزِ «IPSC» للتميزِ في الابتكارِ والاستدامةِ والقيادةِ.

وخلصت أعمالُ المؤتمرِ إلى عددٍ من النتائجِ والتوصياتِ، أبرزُها: ضرورةُ بناءِ سلاسلَ إمدادٍ مرنةٍ قائمةٍ على البياناتِ والتكنولوجيا، وتعزيزُ الشراكاتِ الدوليةِ لضمانِ استدامةِ التجارةِ، وإبرازُ النموذجِ الإماراتيّ العالميّ في الشفافيةِ والابتكارِ، إلى جانبِ الإعلانِ عن انعقادِ النسخةِ المقبلةِ من المؤتمرِ في نيودلهي، الهندِ.

وقد مثّل المؤتمرُ محطةً فارقةً على مستوى الفعالياتِ العالميةِ، عكستْ التزامَ الإماراتِ بدفعِ عجلةِ التنميةِ المستدامةِ وتعزيزِ التعاونِ الدوليّ في مجالِ سلاسلِ الإمدادِ والتجارةِ.

ختاماً

جاءَ انعقادُ هذهِ الفعالياتِ الستِّ الكبرى في فترةٍ زمنيةٍ وجيزةٍ، ليعكسَ ليسَ فقط الزخمَ المتناميَ للدورِ الإنسانيّ والدبلوماسيّ للإماراتِ، بل أيضاً التكاملَ الفريدَ بينَ رؤيتِها الوطنيةِ وأجندةِ العالمِ في مجالاتِ السلامِ، التسامحِ، العدالةِ، والاستدامةِ.

لقدْ أثبتت دولةُ الإماراتِ من خلالِ هذا الحضورِ العالميّ والتفاعلِ المؤثرِ أنَّها ليست مجردَ دولةٍ تستضيفُ مؤتمراتٍ، بل شريكٌ أساسيٌّ في صياغةِ مستقبلٍ أكثرَ عدلاً وتوازناً للبشريةِ جمعاءَ.

ومن خلالِ مبادراتِها، وتحالفاتِها، ومخرجاتِ هذهِ الفعالياتِ، ترسمُ الإماراتُ ملامحَ عقدٍ جديدٍ من القيادةِ الإنسانيةِ العالميةِ، حيثُ يصبحُ الحوارُ بديلاً عن النزاعِ، والرحمةُ أساساً للسياساتِ، والابتكارُ طريقاً نحوَ الأمانِ والرخاءِ العالميّ.

«اعرف عميلَك».. منصةٌ وطنيةٌ رقميةٌ لتعزيزِ الشفافيةِ وحمايةِ البياناتِ في المعاملاتِ المَاليةِ

تُعدُ مكافحةُ غسلِ الأموالِ وتمويلِ الإرهابِ من أبرزِ التحدياتِ العالميةِ التي تتطلبُ تنسيقاً وثيقاً بينَ الجهودِ الوطنيةِ والدوليةِ، لضمانِ استقرارِ الأنظمةِ الماليةِ والاقتصاديةِ، وصونِ الأمنِ العالميّ. وفي هذا الإطارِ، حققتْ دولةُ الإماراتِ العربيةِ المتحدةِ نقلةً نوعيةً في منظومتِها التشريعيةِ والتنفيذيةِ لمواجهةِ مخاطرِ غسلِ الأموالِ وتمويلِ الإرهابِ، بفعاليةٍ وكفاءةٍ.

ما دورُ المنَصةِ الرقميةِ في تعزيزِ الامتثالِ الماليِّ وفقاً لمعاييرِ (FTAF)؟

وقد جاءَ الإقرارُ الدوليُ بهذا التقدُّمِ عبرَ بيانِ «مجموعةِ العملِ الماليّ» الصادرِ في فبراير 2024، الذي أشادَ بالتحسيناتِ الجوهريةِ التي نفذتْها دولةُ الإماراتِ في سياقِ التزامِها بخطةِ العملِ المعتمدةِ منذَ فبراير 2022. وشملتْ هذه التحسيناتِ: تطويرَ آلياتِ التعاونِ الدوليّ، وتعزيزَ كفاءةِ وحداتِ التحريّ الماليّ، ورفعَ مستوى الرقابةِ والإشرافِ على المؤسساتِ الماليةِ والمهنِ غيرِ الماليةِ المحددةِ، بالإضافةِ إلى تفعيلِ العقوباتِ الرادعةِ، وتحقيقِ تقدمٍ ملموسٍ في مجالاتِ التحقيقِ والملاحقاتِ القضائيةِ.

ومن ثمَّ، فإنَّ موقفَ مجموعةِ العملِ الماليّ من التقدّمِ الإماراتيّ في مجالِ الإصلاحِ الماليّ يعكسُ التزامَ الدولةِ العميقَ بمعاييرِ الحوكمةِ الرشيدةِ، ويرسخُ مكانتَها مركزاً مالياً عالمياً مسؤولاً يسهمُ في حمايةِ النظامِ الماليّ الدوليّ من الأسلحةِ العابرةِ للحدودِ.

أربعونَ توصيةً لمجموعةِ العملِ الماليّ

وضعتْ مجموعةُ العملِ الماليّ (FATF) وثيقةً مرجعيةً تتضمنُ «أربعونَ توصيةً» تُشكّلُ الإطارَ العالميَّ المعتمدَ لبناءِ أنظمةٍ ماليةٍ متكاملةٍ لمكافحةِ غسلِ الأموالِ وتمويلِ الإرهابِ. وتُعدُ هذه التوصياتُ مرجعاً رئيسياً للمؤسساتِ الماليةِ حولَ العالمِ لتعزيزِ امتثالِها للمعاييرِ الدوليةِ ذاتِ الصلةِ.

ومن أبرزِ هذه التوصياتِ، التوصيةُ العاشرةُ التي تؤكدُ أهميةَ تطبيقِ العنايةِ الواجبةِ بالعملاءِ، والحفاظِ على السجلاتِ، وحظرِ فتحِ حساباتٍ مجهولةِ الهويةِ أو بأسماءٍ وهميةٍ. كما تُشدّدُ على ضرورةِ التحقُّقِ من هويةِ العميلِ والمستفيدِ الحقيقيّ، وفهمِ طبيعةِ العلاقةِ التجاريةِ والغرضِ منها، إلى جانبِ المتابعةِ المستمرةِ للمعاملاتِ للتأكدِ من توافقِها مع الملفِّ التعريفيّ للعميلِ.

وفي إطارِ سعي دولةِ الإماراتِ العربيةِ المتحدةِ إلى التوافقِ الدائمِ مع سياساتِ وتوصياتِ مجموعةِ العملِ الماليّ، وتماشياً مع رؤيتِها في تعزيزِ الشفافيةِ ودعمِ الاقتصادِ الرقميّ، أصدرتِ الدولةُ المرسومَ بقانونٍ اتحاديٍّ رقمَ (30) لسنةِ 2024 بشأنِ المنصَّةِ الرقميةِ «اعرف عميلَك»، بتاريخِ 1 أكتوبر 2024، على أن يدخلَ حيِّزَ التنفيذِ في منتصفِ الشهرِ ذاتِه.

ويهدفُ هذا المرسومُ إلى تطويرِ بنيةٍ تحتيةٍ رقميةٍ متقدّمةٍ لجمعِ وحفظِ

موقفُ «مجموعةِ العملِ الماليّ» الإيجابيُ من التقدّمِ الإماراتيّ في مجالِ الإصلاحِ الماليّ يعكسُ التزامَ الدولةِ العميقَ بمعاييرِ الحوكمةِ الرشيدةِ.

المرسومُ الاتحاديُ (30) لسنةِ 2024 هدفَ إلى تطويرِ بنيةٍ تحتيةٍ رقميةٍ متقدمةٍ لجمـــعِ وحـــفـــظِ وتداولِ بيانـاتِ العـملاءِ بمـــا يعـززُ الامتثالَ للمعاييرِ الماليةِ الدوليـــةِ ويســـاهمُ في مكافحـــةِ الجرائمِ الماليةِ والسيبرانيةِ.

خطوةٌ نوعيةٌ نحوَ الريادةِ المصرفيةِ: «اعرف عميلَك» والانتقـــالُ إلى الحـــلـــولِ الرقميةِ المتكاملةِ.

وتداولِ بياناتِ العملاءِ، بما يُعزِّزُ الامتثالَ للمعاييرِ الماليةِ الدوليةِ، ويُسهمُ في مكافحةِ الجرائمِ الماليةِ والسيبرانيةِ، عبرَ إطارٍ تشريعيٍّ وتنفيذيٍّ متكاملٍ يدعمُ سلامةَ النظامِ الماليِّ الوطنيِّ.

أهدافُ المنصةِ ومجالُ سريانِ المرسومِ بقانونٍ

تُحدد المادتانِ (2) و(3) الأساسَ التشريعيَّ والتطبيقيَّ للمرسومِ بقانونٍ، حيثُ توضحُ المادةُ (2) أنَّ الهدفَ من القانونِ هو دعمُ التحوُّلِ الرقميِّ وتطويرُ البنيةِ التحتيةِ الماليةِ في الدولةِ، من خلالِ إنشاءِ نظامٍ وطنيٍّ دقيقٍ للتحقُّقِ من هويةِ العملاءِ، وتعزيزِ الشفافيةِ في التعاملاتِ الماليةِ، وتنظيمِ جمعٍ واستخدامِ بياناتِ «اعرف عميلَك»، والمساهمةِ في مكافحةِ الجرائمِ الماليةِ عبرَ تسهيلِ تبادلِ المعلوماتِ بينَ الجهاتِ المعنيةِ. بينما تُحدِّدُ المادةُ (3) نطاقَ تطبيقِ القانونِ ليشملَ جميعَ الأطرافِ ذاتِ العلاقةِ، بما في ذلكَ الشركةِ، ومزوِّدي البياناتِ، والعملاءِ، والمستخدمينَ، إضافةً إلى أيِّ جهةٍ تتعاملُ مع بياناتِ «اعرف عميلَك»، وفقَ ما تُحددهُ اللائحةُ التنفيذيَّةُ، بما يضمنُ شموليةَ التطبيقِ وتنظيمَهُ بدقةٍ.

تأسيسُ شركةٍ لإدارةِ المنصَّةِ

تهدفُ المادتانِ (4) و(5) إلى وضعِ الأساسِ القانونيِّ والتنظيميِّ لإنشاءِ شركةٍ وطنيةٍ تتولى إنشاءَ وإدارةَ منصةِ «اعرف عميلَك»، بحيثُ تتمتعُ بالشخصيةِ القانونيةِ المستقلةِ وتخضعُ لإشرافِ المصرفِ المركزيِّ. وتُحدِّدانِ بوضوحٍ هيكلَ الحوكمةِ الخاصَّ بالشركةِ، بما يشملُ تشكيلَ مجلسِ إدارتِها، نظامَها الأساسيَّ، ملكيَّتَها، رأسَ مالِها، وحقوقَ الحكومةِ الاتحاديةِ فيها. كما تُبيِّنُ المادتانِ المهامَّ الرئيسيةَ الموكلةَ للشركةِ، وعلى رأسِها إدارةُ المنصَّةِ، وتنظيمُ تداولِ بياناتِ «اعرف عميلَك»، وضمانُ أمنِها السيبرانيِّ، وإصدارُ التقاريرِ المرتبطةِ بها، والتعاونُ مع مزوِّدي البياناتِ، وتطويرُ أدواتِ تقييمِ المخاطرِ، بما يضمنُ فعاليةَ المنصَّةِ ومساهمتَها في التحوُّلِ الرقميِّ وتعزيزِ الامتثالِ والشفافيةِ في الدولةِ.

الإطارُ التنظيميُّ وضمانُ حمايةِ البياناتِ

تهدفُ الموادُّ (6) إلى (8) إلى وضعِ الإطارِ التنظيميِّ الدقيقِ لعملِ الشركةِ وضمانِ حمايةِ بياناتِ «اعرف عميلَك» في جميعِ مراحلِ التعاملِ معها. فالمادةُ (6) تفرضُ على الشركةِ التزاماتٍ صارمةً تتعلَّقُ بعدمِ الإفصاحِ عن البياناتِ، ومعالجتِها بأنظمةٍ حديثةٍ، وتأمينِها من أيِّ خطرٍ تقنيٍّ أو استخدامٍ غيرِ مشروعٍ، مع الالتزامِ الكاملِ بالضوابطِ الصادرةِ عن المصرفِ المركزيِّ والإبلاغِ عن أيِّ مخالفةٍ. أما المادةُ (7) فتؤكدُ على حقِّ العميلِ في الاطلاعِ على تقريرِه، وتنصُّ على إجراءاتِ تصحيحِ البياناتِ في حالِ وجودِ أخطاءٍ، مع تحديدِ حدودِ مسؤوليةِ الشركةِ عندَ الخطأِ الصادرِ من مزوِّدِ البياناتِ. بينما تُنظمُ المادةُ (8) العلاقةَ التعاقديةَ بينَ الشركةِ ومزوِّدي البياناتِ، بما يضمنُ تزويدَ الشركةِ بالبياناتِ المطلوبةِ مجاناً، ويُلزمُ الطرفينِ بحمايةِ البياناتِ وسريَّتِها، وفقاً لما تحددهُ اللائحةُ التنفيذيةُ، بما يُعزِّزُ التكاملَ والشفافيةَ ضمنَ المنظومةِ.

ضوابطٌ صارمةٌ لحمايةِ بياناتِ «اعرف عميلَك»

تهدفُ الموادُّ (9) إلى (13) إلى وضعِ ضوابطٍ صارمةٍ لحمايةِ بياناتِ «اعرف عميلَك» وتنظيمِ استخدامها ضمنَ حدودٍ قانونيةٍ دقيقةٍ. تحظّرُ المادةُ (9) استخدامُ أو تداولُ البياناتِ لأيِّ غرضٍ غيرِ منصوصٍ عليه، فيما تؤكدُ المادةُ (10) على ضرورةِ الحصولِ على موافقةِ العميلِ قبلَ إصدارِ أيِّ تقريرٍ، مع السماحِ باستثناءِ قضائيٍّ لحمايةِ حقوقِ الدائنينَ. وتُرسِّخُ المادةُ (11) مبدأَ السريةِ المطلقةِ للبياناتِ، فلا يُسمحُ بالاطلاعِ عليها إلّا في حالاتٍ محددةٍ ومصرَّحٍ بها قانوناً. أمَّا المادةُ (12) فتعطي المصرفَ المركزيَّ دوراً رقابياً وتنظيمياً شاملاً، يشملُ وضعَ الضوابطِ والسلوكياتِ، وتحديدَ البياناتِ، وإصدارَ التعليماتِ. وأخيراً، تنصُّ المادةُ (13) على تنظيمِ ربطِ قاعدةِ البياناتِ ضمنَ المنظومةِ التقنيةِ للدولةِ بما يُحددهُ النظامُ التنفيذيُّ، لضمانِ التكاملِ والتنسيقِ دونَ المساسِ بالخصوصيَّةِ أو الأمنِ المعلوماتيِّ.

عقوباتٌ رادعةٌ لحمايةِ بياناتِ العملاءِ

تهدفُ الموادُّ من (14) إلى (20) إلى استكمالِ الإطارِ القانونيِّ والتنفيذيِّ للمرسومِ بقانونٍ، من خلالِ وضعِ منظومةِ جزاءاتٍ صارمةٍ لحمايةِ بياناتِ «اعرف عميلَك» وضمانِ سلامةِ تطبيقِ أحكامِ هذا النظامِ. فالمادةُ (14) تُقرُّ بعقوباتٍ جنائيةٍ تصلُ إلى الحبسِ والغرامةِ بحقِّ من يُخالِفُ أحكامَ السريةِ أو يحصلُ على البياناتِ بطرقٍ احتياليةٍ، مع تشديدِ العقوبةِ على الموظفِ العامِّ أو العاملِ في الشركةِ إذا ارتكبَ المخالفةَ. وتُخوِّلُ المادةُ (15) مجلسَ الوزراءِ بإصدارِ لائحةٍ تُحددُ المخالفاتِ والجزاءاتِ الإداريةَ وآلياتِ التظلُّمِ. وتمنحُ المادةُ (16) المصرفَ المركزيَّ صلاحيةَ إعدادِ اللائحةِ التنفيذيةِ المفصَّلةِ لتنظيمِ كلِّ الجوانبِ التقنيةِ والإجرائيةِ للمنصَّةِ. كما تنصُّ المادةُ (17) على تحديدِ المقابلِ الماليِّ لقاءَ خدماتِ الشركةِ، في حينَ تمنحُ المادةُ (18) موظفينَ معينينَ في الشركةِ صفةَ الضبطيةِ القضائيةِ لإثباتِ المخالفاتِ. وتؤكِّدُ المادةُ (19) على إلغاءِ أيِّ نصٍّ قانونيٍّ يتعارضُ مع أحكامِ هذا المرسومِ، فيما تُحددُ المادةُ (20) بدءَ نفاذِه من تاريخِ نشرِه في الجريدةِ الرسميةِ.

عقوباتٌ رادعةٌ لحمايةِ بياناتِ العملاءِ: منظومةٌ قانونيةٌ لضمانِ السريةِ والاستخدامِ المشروعِ.

وتُشكِّلُ هذه الموادُّ مجتمعةً الضماناتِ الرقابيةَ والعقابيةَ والتنفيذيةَ اللازمةَ لتحقيقِ فعاليةِ القانونِ وحمايتِه من أيِّ إساءةِ استخدامٍ.

حمايةُ الخصوصيةِ وتوفيرُ بيئةٍ ماليةٍ آمنةٍ وشفافةٍ

في إطارِ التزامِها بالمعاييرِ الدوليةِ في مكافحةِ غسلِ الأموالِ وتمويلِ الإرهابِ، أصدرتْ دولةُ الإماراتِ العربيةِ المتحدةِ هذا المرسومَ بقانونٍ بهدفِ ترسيخِ بيئةٍ ماليةٍ آمنةٍ وشفافةٍ، قائمةٍ على التوازنِ بينَ حمايةِ بياناتِ العملاءِ وتمكينِ الجهاتِ المعنيةِ من الوصولِ المنضبطِ إلى المعلوماتِ عندَ الحاجةِ. ويعكسُ القانونُ توجُّهَ الدولةِ نحوَ تعزيزِ الامتثالِ، عبرَ وضعِ ضوابطَ واضحةٍ لاستخدامِ بياناتِ «اعرف عميلَك»، وتحديدِ أغراضِ جمعِها، والنصِّ على عقوباتٍ صارمةٍ تجاهَ أيِّ استخدامٍ غيرِ مشروعٍ لها، بما يُعزِّزُ مبادئَ الشفافيةِ والمساءلةِ.

الأثرُ المتوقعُ لتطبيقِ القانونِ:

- تعزيزُ ريادةِ القطاعِ المصرفيِّ في الدولةِ: تمثلُ منصَّةُ «اعرف عميلَك» خطوةً استراتيجيةً ضمنَ جهودِ تطويرِ القطاعِ المصرفيِّ الإماراتيِّ، من خلالِ اعتمادِ حلولٍ رقميةٍ مبتكرةٍ ترفعُ من كفاءةِ العملياتِ وتدعمُ التنافسيةَ العالميةَ.
- توفيرُ آليةٍ رقميةٍ متكاملةٍ للتحقُّقِ من هويةِ العملاءِ: تُسهمُ المنصَّةُ في تسريعِ وتبسيطِ إجراءاتِ التحقُّقِ من الهويةِ، وتأكيدِ مدى امتثالِ العملاءِ للأنظمةِ والتشريعاتِ الوطنيةِ.
- تعزيزُ الشفافيةِ في التعاملاتِ الماليةِ: من خلالِ توفيرِ بياناتٍ دقيقةٍ وشاملةٍ للمستخدمينَ، تُمكنُ المنصَّةُ الجهاتِ الماليةَ من اتخاذِ قراراتٍ أكثرَ وعياً، وتُسهمُ في التنظيمِ القانونيِّ لجمعِ واستخدامِ بياناتِ العملاءِ، بما يُيسِّرُ تبادلَ المعلوماتِ بينَ الجهاتِ المعنيةِ ويُعزِّزُ التعاونَ في مكافحةِ الجرائمِ الماليةِ.
- الوقايةُ من الجرائمِ الماليةِ وتعزيزُ المكانةِ العالميةِ للإماراتِ: يُعزِّزُ القانونُ من قدراتِ الدولةِ في الوقايةِ من الجرائمِ الماليةِ، ويدعمُ مكانةَ دولةِ الإماراتِ كمركزٍ ماليٍّ عالميٍّ يتمتَّعُ بأعلى معاييرِ الأمانِ، والامتثالِ، والحوكمةِ.

توازنٌ تشريعيٌ متكاملٌ: حمايةُ البياناتِ من جهةٍ، وتوفيرُ معلوماتٍ دقيقةٍ من جهةٍ أخرى.

تستهدفُ منصةُ «اعرف عميلك» تعزيزَ الشفافيةِ في التعاملاتِ الماليةِ من خلالِ توفيرِ بياناتٍ دقيقةٍ وشاملةٍ للمستخدمينَ تمكِّنُ الجهاتَ الماليةَ من اتخاذِ قراراتٍ أكثرَ وعياً.

ختاماً

«اعرف عميلَك»، منصَّةٌ وطنيةٌ متكاملةٌ، تُعززُ الرقابةَ على المعاملاتِ الماليةِ، وترسخُ الحمايةَ القانونيةَ للبياناتِ، وتُطبقُ أعلى معاييرِ العنايةِ الواجبةِ بالعملاءِ، بهدفِ الحدِّ من مخاطرِ الاحتيالِ، وغسلِ الأموالِ، والجرائمِ السيبرانيةِ. كما تُساهمُ المنصَّةُ في منعِ الاستيلاءِ على الحساباتِ وسرقةِ الهويةِ، ضمنَ بيئةِ أعمالٍ آمنةٍ وسريةٍ، تُعزِّزُ قواعدَ السلوكِ الماليِّ، وتدعمُ تكاملَ البنيةِ التحتيةِ المصرفيةِ، وترتقي بالمؤشِّراتِ الرقميةِ العالميةِ لدولةِ الإماراتِ العربيةِ المتحدةِ.

التمكـينُ السياسيُّ في الإمــاراتِ.. نموذجٌ رائــدٌ لممارسةِ الحقوقِ السياسيةِ برؤيةٍ إماراتيةٍ متفردةٍ

تبرزُ دولةُ الإماراتِ العربيةِ المتحدةِ كنموذجٍ متفردٍ في ممارسةِ وتطويرِ الحقوقِ السياسيةِ، إذ اعتمدت مساراً مدروساً يجمعُ بين أصالةِ تقاليدِ الشورى وخصوصيةِ المجتمعِ الإماراتيِّ، وبين التجديدِ القائمِ على أحدثِ المساراتِ الديمقراطيةِ المعاصرةِ، فمنذ قيامِ الاتحادِ عام 1971، وضعتِ القيادةُ الرشيدةُ نصبَ أعينِها بناءَ دولةِ مؤسساتٍ، لا على الصعيدِ الإداريِّ والاقتصاديِّ فحسب، بل أيضاً في العلاقةِ الجوهريةِ بين الدولةِ والمواطنِ، وذلك من خلالِ ترسيخِ مبدأ المشاركةِ الوطنيةِ في صنعِ القرارِ.

وتُعدُّ الانتخاباتُ الأولى للمجلسِ الوطنيِّ الاتحاديِّ عام 2006 نقطةَ انطلاقٍ مهمةً في هذا المسارِ، حيث شهدت دولةُ الإماراتِ منذ ذلك الحينَ تطوراتٍ ملحوظةً تمثلت في توسيعِ قاعدةِ الهيئاتِ الانتخابيةِ، واعتمادِ تقنياتٍ حديثةٍ مثل التصويتِ الإلكترونيِّ والتصويتِ عن بُعدٍ، لترتقيَ التجربةُ السياسيةُ الإماراتيةُ إلى نموذجٍ يجمعُ بين التحديثِ والهويةِ الوطنيةِ.

برنامجُ التمكينِ السياسيِّ: رؤيةٌ وطنيةٌ للانتقالِ التدريجيِّ

أطلقَ المغفورُ له بإذن اللهِ الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان «رحمه اللهُ»، برنامجَ التمكينِ السياسيِّ في اليومِ الوطنيِّ الرابعِ والثلاثين عام 2005،

بهدفِ تعزيزِ المشاركةِ السياسيةِ للمواطنينَ، وتفعيلِ دورِ المجلسِ الوطنيِّ الاتحاديِّ.

استهدفَ البرنامجُ إعدادَ مواطنٍ أكثرَ إسهاماً ووعياً، وتعزيزَ موقعِ المجلسِ كمؤسسةٍ مساندةٍ ومرشدةٍ للسلطةِ التنفيذيةِ، قادرةٍ على طرحِ قضايا الوطنِ والمواطنينَ بفعاليةٍ، وقد تبنّى البرنامجُ نهجاً تدريجياً متوازناً يراعي الخصوصيةَ الثقافيةَ والاجتماعيةَ لدولةِ الإماراتِ من خلالِ ترسيخِ قيمِ الشورى والمشاركةِ السياسيةِ بصورةٍ مدروسةٍ.

ولتحقيقِ هذه الرؤيةِ، صدرَ المرسومُ الاتحاديُّ رقم (10) لسنةِ 2006 بإنشاءِ وزارةِ الدولةِ لشؤونِ المجلسِ الوطنيِّ الاتحاديِّ، لتقودَ عمليةَ التنسيقِ بين الحكومةِ والمجلسِ، وتعملَ على تطويرِ العملِ البرلمانيِّ، وتعزيزِ تواصلِه مع المجتمعِ الإماراتيِّ.

تعزيزُ التمثيلِ البرلمانيِّ وتوسيعُ صلاحياتِ المجلسِ

في إطارِ برنامجِ التمكينِ السياسيِّ، تمَّ في عام 2006 تفعيلُ دورِ المجلسِ الوطنيِّ الاتحاديِّ من خلالِ انتخابِ نصفِ أعضائِه (20) عضواً عبر هيئاتٍ انتخابيةٍ تم تشكيلُها في كلِّ إمارةٍ، فيما تم تعيينُ النصفِ الآخرِ من قِبلِ القيادةِ الرشيدةِ، بما يُمثلُ خطوةً أولى نحوَ تعزيزِ المشاركةِ السياسيةِ وتنويعِ مصادرِ التمثيلِ الوطنيِّ.

وتواصلَ هذا التطويرُ من خلالِ التعديلِ الدستوريِّ رقم (1) لسنةِ 2009، الذي نصَّ على تمديدِ مدةِ عضويةِ المجلسِ من سنتينِ إلى أربعِ سنواتٍ، ورفعِ الحدِّ الأدنى لمدةِ أدوارِ الانعقادِ السنويةِ إلى سبعةِ أشهرٍ، كما منحَ التعديلُ

برنامجُ التمكينِ السياسيِّ: انطلاقــةٌ جديدةٌ لعلاقـةِ المواطنِ بالدولةِ.

المجلسَ صلاحيةَ إعدادِ لائحتِهِ الداخليةِ باستقلاليةٍ، لتُعتمدَ لاحقاً بقرارٍ من رئيسِ الدولةِ، وبموافقةِ المجلسِ الأعلى للاتحادِ.

وبموجبِ ذلك، صدرَ قرارُ رئيسِ الدولةِ رقم (1) لسنةِ 2016 باعتمادِ اللائحةِ الجديدةِ. إضافةً إلى ما سبقَ، مُنحَ المجلسُ صلاحيةَ مناقشةِ الاتفاقياتِ والمعاهداتِ الدوليةِ التي تُحالُ إليهِ من رئيسِ الدولةِ قبلَ التصديقِ عليها، ممّا يعكسُ دورَهُ المتنامي في منظومةِ صناعةِ القرارِ الوطنيِّ والرقابةِ التشريعيةِ.

مسيرةُ التنميةِ السياسيةِ: مشاركةٌ متزايدةٌ وتجربةٌ متجددةٌ

شكلتِ الدوراتُ الانتخابيةُ المتعاقبةُ في دولةِ الإماراتِ العربيةِ المتحدةِ منذ عام 2006 حتى عام 2023، تجربةً رائدةً في ترسيخِ المشاركةِ السياسيةِ الفاعلةِ، حيثُ شهدت توسعاً تدريجياً في عددِ أعضاءِ الهيئاتِ الانتخابيةِ، وتزايداً ملحوظاً في نسبةِ مشاركةِ المواطنينَ من مختلفِ الفئاتِ، لاسيما المرأةِ، والشبابِ، وكبارِ المواطنينَ، وأصحابِ الهممِ. وقد تميزتِ العمليةُ الانتخابيةُ بسهولةِ الإجراءاتِ، وحرصتِ الجهاتُ المعنيةُ على تهيئةِ بيئةٍ ملائمةٍ للناخبينَ والمرشحينَ على حدٍّ سواء، من خلالِ اعتمادِ أحدثِ الحلولِ التقنيةِ والتنظيميةِ، وتطويرِ التعليماتِ التنفيذيةِ لكلِّ دورةِ انتخابيةٍ. وتمثلُ انتخاباتُ المجلسِ الوطنيِّ لعام 2023 محطةً مفصليةً في هذا المسارِ، حيثُ شهدت إدخالَ تعديلاتٍ نوعيةٍ على التعليماتِ التنفيذيةِ، واعتمادَ نظامِ التصويتِ الإلكترونيِّ والتصويتِ عن بُعدٍ، بما عزّزَ من مستوياتِ الشفافيةِ وسهولةِ الوصولِ، وجعلَ المشاركةَ السياسيةَ أكثرَ شمولاً وانسيابيةً وفقَ أفضلِ الممارساتِ العالميةِ.

تصويتٌ إلكترونيٌ وشبابٌ يقودونَ المشهدَ: الانتخاباتُ الإماراتيةُ تتحولُ إلى تجربةٍ رقميةٍ رائدةٍ.

نموٌّ متصاعدٌ في حجمِ المشاركةِ السياسيةِ

شهدتِ الهيئةُ الانتخابيةُ في دولةِ الإماراتِ تطوراً لافتاً يعكسُ الرؤيةَ الاستراتيجيةَ للقيادةِ الرشيدةِ في تعزيزِ المشاركةِ السياسيةِ، حيثُ ارتفعَ عددُ أعضائها من 6.595 ناخباً في أولِ دورةٍ انتخابيةٍ عام 2006، إلى ما يقاربُ 399 ألفَ ناخبٍ في انتخاباتِ 2023، أي بزيادةٍ مقدارُها 392.284 ناخباً وناخبةً خلال 17 عاماً، وقد توزعتِ الزياداتُ على النحوِ الآتي:

- الدورةُ الأولى عام 2006: 6,595 ناخباً.
- الدورةُ الثانية عام 2011: 135,308 ناخبينَ (زيادةٌ بنسبةِ نحو 1951.7 %، أي ما يقربُ من 20 ضعفاً، وهي قفزةٌ هائلةٌ تعكسُ التحولَ الجذريَّ في استراتيجيةِ التمكينِ السياسيّ).
- الدورةُ الثالثة عام 2015: 224,281 ناخباً (زيادةٌ بنسبةِ 66 % عن 2011).
- الدورةُ الرابعة عام 2019: 337,738 ناخباً (زيادةٌ بنسبةِ 51 % عن 2015).
- الدورةُ الخامسة عام 2023: 398,879 ناخباً (زيادةٌ بنسبةِ 18.1 % عن 2019).

وتميزتِ القوائمُ الانتخابيةُ الأخيرةُ بتنوعِها وشمولِها، إذ بلغتْ نسبةُ الشبابِ من الفئةِ العمريةِ (21 – 40 سنةً) نحو 55 % من إجماليِّ الهيئاتِ الانتخابيةِ، بينما بلغت نسبة النساءُ 51 % من إجماليِّ المسجلينَ، مقابلَ 49 % للرجالِ. هذهِ المؤشراتُ تؤكدُ التزامَ الدولةِ بتمكينِ المرأةِ والشبابِ، وتوفيرِ بيئةٍ شاملةٍ وعادلةٍ للمشاركةِ السياسيةِ. إن النمو المتصاعدَ في عددِ أعضاءِ الهيئةِ الانتخابيةِ يعكسُ الثقةَ التي توليها القيادةُ بالمواطنِ، ويجسدُ نجاحَ استراتيجيةِ التمكينِ السياسيِّ التي رسَّختها دولةُ الإماراتِ كجزءٍ أساسيٍّ من مسيرةِ البناءِ الوطنيّ.

من 6 آلافَ إلى 400 ألفِ ناخبٍ: مسيرةُ نموٍّ مذهلةٌ للمشاركةِ السياسيةِ.

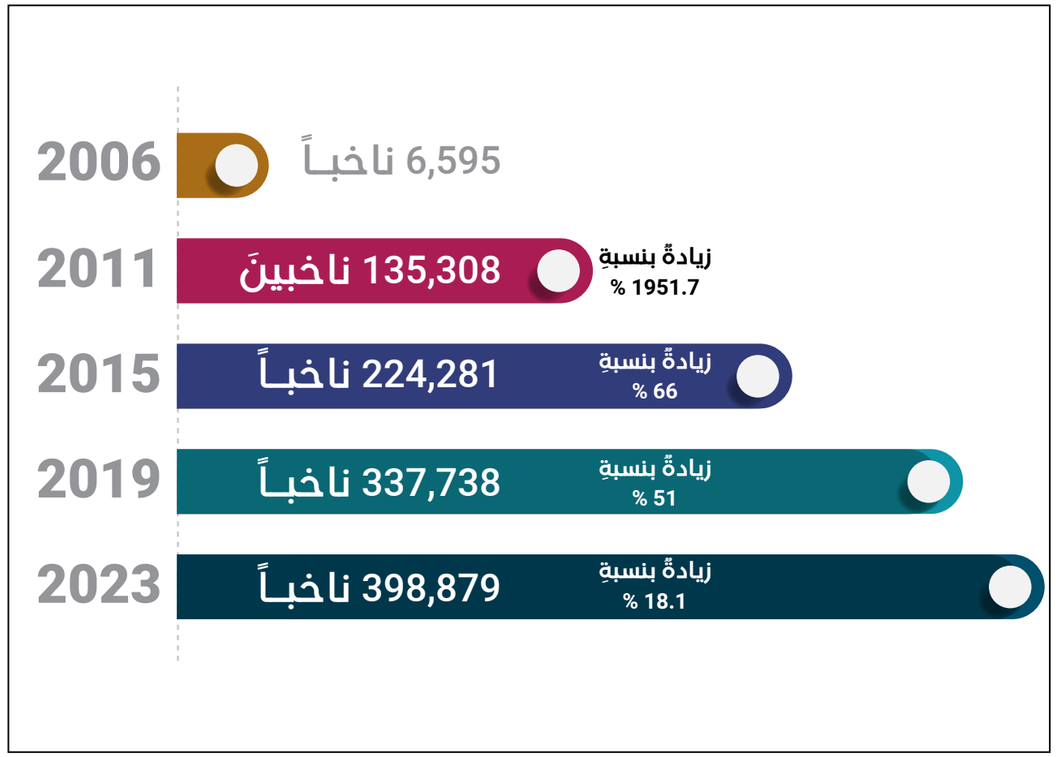

التوعيةُ السياسيةُ: ركيزةٌ موازيةٌ للمشاركةِ

لم يقتصر مسارُ التمكينِ السياسيّ في دولةِ الإماراتِ على تطويرِ الأطرِ القانونيةِ والإجرائيةِ، بل رافقهُ جهدٌ وطنيٌّ مؤسسيٌّ متواصلٌ لنشرِ ثقافةِ المشاركةِ السياسيةِ وتعزيزِ الوعيِ الانتخابيّ. وقد تجلّى ذلك في حملاتٍ توعويةٍ أطلقتها اللجنةُ الوطنيةُ للانتخاباتِ قبلَ كلِّ دورةٍ انتخابيةٍ، شملت ورشَ عملٍ، ولقاءاتٍ مجتمعيةً، ومنصاتٍ تفاعليةً مخصصةً للشبابِ. كما تم إدماجُ مفاهيمِ المشاركةِ والمسؤوليةِ الوطنيةِ ضمنَ برامجِ التعليمِ، من خلالِ مبادراتٍ في المدارسِ والجامعاتِ، إلى جانبِ التغطيةِ المكثفةِ عبر وسائلِ الإعلامِ التقليديةِ والرقميةِ. وأسهمَ هذا الحراكُ التثقيفيُّ في ترسيخِ قيمِ الانتماءِ والمواطنةِ الفاعلةِ لدى جميعِ فئاتِ المجتمعِ، لا سيما جيلِ الشبابِ الذي شكَّلَ أكثرَ من نصفِ الهيئةِ الانتخابيةِ في انتخاباتِ 2023، بما يعكسُ الأثرَ الإيجابيَّ المباشرَ لجهودِ التوعيةِ السياسيةِ في تعميقِ الثقافةِ الديمقراطيةِ الإماراتيةِ.

المرأةُ الإماراتيةُ: من التمثيلِ إلى القيادةِ

يتصدرُ تمكينُ المرأةِ الإماراتيةِ أولوياتِ القيادةِ الرشيدةِ في دولةِ الإماراتِ، برعايةِ سموِّ الشيخة فاطمة بنت مبارك «أم الإمارات»، رئيسةِ الاتحادِ النسائيِّ العامِّ، رئيسةِ المجلسِ الأعلى للأمومةِ والطفولةِ، الرئيسةِ الأعلى لمؤسسةِ التنميةِ الأسريةِ. وقد حرصت سموها على تسخيرِ الإمكاناتِ والفرصِ لتمكينِ المرأةِ من القيامِ بدورِها الوطنيِّ الكاملِ، لا سيما في المجالِ السياسيّ.

في عامِ 2019، صدرَ القرارُ التاريخيُّ رقم (1) عن القيادةِ الرشيدةِ، برفعِ نسبةِ تمثيلِ المرأةِ في المجلسِ الوطنيِّ الاتحاديِّ إلى 50 % من إجماليِّ الأعضاءِ، في سابقةٍ تُعدُّ الأولى من نوعِها على مستوى العالمِ العربيِّ، لتجسدَ التزامَ الدولةِ بمبدأ المساواةِ، وتعزيزِ حضورِ المرأةِ في مواقعِ صنعِ القرارِ.

الجديرُ بالذكرِ، أن المرأةَ لم تكن بعيدةً عن العملِ السياسيِّ قبلَ هذا القرارِ، فقد سجلت نسبةً بلغت 22 % خلالَ الفصلِ التشريعيِّ الرابعِ عشر (2006–2011)، وهي الأعلى حينئذٍ بين الدولِ العربيةِ. كما سجلتِ الإماراتُ سابقةً أخرى تاريخيةً حين ترأست معالي الدكتورة أمل عبد الله القبيسي، المجلسَ الوطنيَّ الاتحاديَّ، خلالَ الفصلِ التشريعيِّ السادسِ عشر (2015–2019)، لتصبحَ أولَ امرأةٍ تترأسُ مؤسسةً برلمانيةً في العالمِ العربيّ.

إنَّ ما تحققَ للمرأةِ الإماراتيةِ لم يكن مجرّدَ تمكينٍ عدديٍّ، بل هو تمكينٌ نوعيٌّ يعكسُ الإيمانَ العميقَ بكفاءتِها وقدرتِها على الإسهامِ الفاعلِ في بناءِ الدولةِ، والمشاركةِ في صنعِ السياساتِ الوطنيةِ.

ختاماً

تُعدُّ تجربةُ ممارسةِ الحقوقِ السياسيةِ في دولةِ الإماراتِ نموذجاً وطنياً فريداً، لم يُستنسخ من تجاربِ الآخرينَ، بل نشأَ من خصوصيةِ المجتمعِ الإماراتيِّ وقيمِه، ومن رؤيةٍ قياديةٍ واعيةٍ آمنت بالتدرجِ، وبناءِ المساراتِ السياسيةِ على أُسسِ التمكينِ والمشاركةِ. وقد نجحتِ الدولةُ في تحقيقِ توازنٍ دقيقٍ بين الحفاظِ على التماسكِ الاجتماعيِّ والانفتاحِ على مفاهيمِ المشاركةِ السياسيةِ الحديثةِ، دونَ التفريطِ بتقاليدِها الراسخةِ في الشورى والعملِ الوطنيّ. إنَّ ما تحققَ على صعيدِ الانتخاباتِ والتمثيلِ السياسيِّ، سواءً في تعزيزِ دورِ المرأةِ أو إشراكِ الشبابِ، أو تبنّي أحدثِ أدواتِ التكنولوجيا في العملياتِ الانتخابيةِ، يُمثلُ إنجازاً يستحقُّ الدراسةَ والإشادةَ، بوصفِه تجربةً وطنيةً رائدةً في صياغةِ نموذجٍ سياسيٍّ عصريٍّ ينبضُ بالهويةِ والكرامةِ والمشاركةِ.

المرأةُ الإماراتيةُ في البرلمانِ: من الريادةِ إلى المساواةِ الكاملةِ.

عبرَ منصاتٍ ومشروعاتٍ نوعيةٍ غيرِ مسبوقةٍ في العالمِ

الذكاءُ الاصطناعيُّ في الرعايةِ الصحيةِ: رؤيــةٌ إمـاراتـــيةٌ تضـعُ الإنســـانَ أولاً

لمْ تَعُدْ رعايةُ الحقِّ في الصحةِ مجردَ أحدِ التحدياتِ التي تواجهُ العالمَ، بلْ باتَ التحديُ الأكبرُ يكمنُ في قدرةِ الدولِ على مواكبةِ التطوياتِ التكنولوجيةِ الحديثةِ وتطويعِها لتقديمِ أرقى مستوياتِ الرعايةِ الصحيةِ. وفي دولةِ الإماراتِ العربيةِ المتحدةِ لمْ تَعُدْ الرعايةُ الصحيةُ مجردَ وظيفةٍ تُؤدّيها الدولةُ ومؤسساتُها، بلْ أصبحتْ ركيزةً أساسيةً من ركائزِ حقوقِ الإنسانِ، وقدْ كفلَ الدستورُ الإماراتيُ هذا الحقَّ بشكلٍ صريحٍ في المادةِ (19) التي نصتْ على أنْ «يكفلُ المجتمعُ للمواطنينَ الرعايةَ الصحيةَ، ووسائلَ الوقايةِ والعلاجِ منَ الأمراضِ والأوبئةِ، ويُشجعُ على إنشاءِ المستشفياتِ والمستوصفاتِ ودورِ العلاجِ العامةِ والخاصةِ».

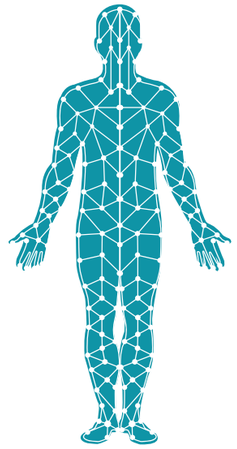

منَ الحقِّ في الصحــةِ إلى التمـيـزِ الذكـيّ: الإمـــاراتُ وريادةُ التحولِ الرقميِّ في القطاعِ الصحيِّ.

ومُنذُ قيامِ دولةِ الاتحادِ عام 1971، أولتِ القيادةُ الرشيدةُ أهميةً قصوى لبناءِ منظومةٍ طبيةٍ متطورةٍ تُواكِبُ أعلى المعاييرِ العالميةِ، ليسَ فقط على مستوى توفيرِ الخدماتِ الوقائيةِ والعلاجيةِ، بلْ أيضاً من خلالِ الاستثمارِ في البنيةِ التحتيةِ الصحيةِ والاعتمادِ على التقنياتِ الحديثةِ في هذا القطاعِ.

وقدْ كانَ لتبنّي الدولةِ استراتيجيةَ الإماراتِ للذكاءِ الاصطناعيّ، التي تهدفُ إلى دعمِ أهدافِ مئويةِ الإماراتِ 2071، أَثَرٌ كبيرٌ في إحداثِ نقلةٍ نوعيةٍ في القطاعِ الصحيّ من خلالِ إدخالِ أنظمةِ الذكاءِ الاصطناعيّ والتقنياتِ الرقميةِ لتحسينِ جودةِ الخدماتِ الصحيةِ والتقليلِ منَ الأمراضِ المزمنةِ والخطيرةِ، بما يُعززُ من رفاهيةِ الإنسانِ، مواطناً أو مقيماً، على أرضِ الدولةِ.

وبهذا أصبحتِ الإماراتُ تمتلكُ واحدةً من أكثرِ المنظوماتِ الصحيةِ تكاملاً وتطوراً في المنطقةِ، قائمةً على الابتكارِ والتحوّلِ الرقميّ، ما يُرسّخُ مكانتَها كدولةٍ تضعُ الإنسانَ وكرامتَه وصحتَه في صُلبِ أولوياتِها.

تقنياتُ الذكاءِ الاصطناعيّ في وزارةِ الصحةِ ووقايةِ المجتمعِ

انطلقتْ مسيرةُ تطبيقِ الذكاءِ الاصطناعيّ في قطاعِ الرعايةِ الصحيةِ بدولةِ الإماراتِ من خلالِ وزارةِ الصحةِ ووقايةِ المجتمعِ، التي بادرتْ بإطلاقِ عددٍ من المبادراتِ الرائدةِ لتوظيفِ التقنياتِ الذكيةِ في تحسينِ جودةِ الخدماتِ الصحيةِ، ومن أبرزِ هذه المبادراتِ، اعتمادُ تقنياتِ الذكاءِ الاصطناعيّ في أجهزةِ الأشعةِ السينيةِ ضمنَ إجراءاتِ الفحصِ الطبيّ للإقامةِ في الدولةِ، بهدفِ تحصينِ المجتمعِ منَ الأمراضِ الساريةِ والارتقاءِ بمستوى الخدماتِ الطبيةِ والوقائيةِ وتعزيزِ رضا وإسعادِ المتعاملينَ.

كما أنشأتِ الوزارةُ مكتبَ الذكاءِ الاصطناعيّ التابعَ لإدارةِ تقنيةِ المعلوماتِ، في خطوةٍ استراتيجيةٍ تهدفُ إلى تسريعِ وتيرةِ التحولِ الرقميّ في القطاعِ الصحيّ، من خلالِ دعمِ تبنّي تطبيقاتِ الذكاءِ الاصطناعيّ وتحقيقِ التكاملِ بينَ الابتكارِ والتكنولوجيا بما يتماشى معَ رؤيةِ دولةِ الإماراتِ في هذا المجالِ.

أهدافُ مكتبِ الذكاءِ الاصطناعيّ:

- ترسيخُ ثقافةِ الابتكارِ ضمنَ المنظومةِ الصحيةِ لتقديمِ خدماتٍ صحيةٍ مستدامةٍ وعاليةِ الكفاءةِ.
- تحسينُ تجربةِ المتعاملينَ من خلالِ تطبيقِ الحلولِ الذكيةِ.
- تعزيزُ الكفاءةِ التشغيليةِ باستخدامِ الأتمتةِ والتحليلاتِ التنبؤيةِ.
- ضمانُ الاستخدامِ الأخلاقيّ والمسؤولِ لتقنياتِ الذكاءِ الاصطناعيّ.
- تمكينُ الكوادرِ الوطنيةِ عبرَ التدريبِ وبناءِ القدراتِ في مجالِ الذكاءِ الاصطناعيّ والتكنولوجيا الصحيةِ المتقدمةِ.

مشاريعُ رائدةٌ في الذكاءِ الاصطناعيّ بوزارةِ الصحةِ ووقايةِ المجتمعِ

يعملُ مكتبُ الذكاءِ الاصطناعيّ بالتعاونِ معَ مختلفِ الإداراتِ على تنفيذِ مجموعةٍ منَ المشاريعِ المبتكرةِ التي تسهمُ في تعزيزِ جودةِ الخدماتِ الصحيةِ وتسريعِ التحولِ الرقميّ، ومن أبرزِ هذه المشاريعِ:

- **لوحةُ القيادةِ الذكيةِ لإدارةِ الأزماتِ الصحيةِ:** تُوفّرُ تحليلاتٍ متقدمةً لدعمِ اتخاذِ قراراتٍ فعالةٍ في الأزماتِ الصحيةِ، مما يُسهمُ في تخصيصِ الموارِدِ بكفاءةٍ وتعزيزِ سرعةِ الاستجابةِ.
- **نظامُ التبرعِ بالأعضاءِ «حياة»:** لوحةُ بياناتٍ متطورةٌ تُتيحُ تتبّعَ عملياتِ التبرعِ بالأعضاءِ، مما يعزّزُ الشفافيةَ ويسهمُ في إنقاذِ المزيدِ منَ الأرواحِ.
- **أداةُ كشفِ التزويرِ «وافد»:** تعتمدُ على تقنياتِ الذكاءِ الاصطناعيّ للكشفِ عن الشهاداتِ الصحيةِ المُزوّرةِ، مما يَضمنُ سلامةَ القوى العاملةِ في القطاعِ الصحيّ.
- **نظامُ مراجعةِ المخططاتِ الهندسيةِ:** نظامٌ قائمٌ على الذكاءِ الاصطناعيّ يهدفُ إلى مراجعةِ واعتمادِ المخططاتِ الهندسيةِ للمرافقِ الصحيةِ، مما يُسرّعُ العملياتِ ويَضمنُ الامتثالَ للمعاييرِ الصحيةِ والهندسيةِ.
- **نظامُ الدردشةِ الذكيّ للموظفينَ:** يسهّلُ تنفيذَ المهامِ ويُوفرُ إجاباتٍ فوريةً عبرَ الذكاءِ الاصطناعيّ، مما يُعزّزُ كفاءةَ العملِ الداخليّ.
- **النموذجُ الذكيّ للتنبؤِ بالمواليدِ والوفياتِ والأمراضِ:** يُساعدُ في التخطيطِ الصحيّ الفعّالِ بناءً على البياناتِ الديموغرافيةِ، مما يُدعّمُ اتخاذَ قراراتٍ استراتيجيةٍ في القطاعِ الصحيّ.

تمكينُ الكوادرِ الوطنيةِ: أكـاديمياتٌ إماراتيةٌ تُخـــرّجُ أبطالَ الذكـــاءِ الاصطناعيّ الصحيّ.

مراكزُ تميزٍ ومنصاتٌ ذكيةٌ: كـيفَ تُعيدُ الإمــاراتُ رسمَ مستقبلِ الصحةِ؟

أول مركزٍ «تميزٍ» بالذكاءِ الاصطناعيّ في القطاعِ الصحيّ الاتحاديّ

خلالَ أكتوبر 2023 أعلنت وزارةُ الصحةِ ووقايةُ المجتمعِ عن تدشينِ أولِ مركزٍ تميّزٍ بالذكاءِ الاصطناعيّ في القطاعِ الصحيّ على المستوى الاتحاديّ، خلالَ مشاركتِها في معرضِ «جيتكس جلوبال 2023». يهدفُ المركزُ إلى تعزيزِ مسيرةِ التحولِ الرقميّ في مجالِ البياناتِ الصحيةِ وتوظيفِ التقنياتِ الذكيةِ في تطويرِ كفاءةِ وجودةِ الخدماتِ الصحيةِ، وإرساءِ منظومةِ خدماتٍ رقميةٍ متكاملةٍ تُسعدُ المتعاملينَ وتُوفرُ لهم أفضلَ الخدماتِ المستدامةِ والمبتكرةِ.

تمَّ تخصيصُ كوادرَ إماراتيةٍ لإدارةِ هذا المركزِ بالتعاونِ معَ خبراءِ تحليلِ البياناتِ من شركةِ «ساس» (SAS)، ويشملُ اختصاصُ المركزِ سبعةَ مجالاتٍ رئيسيةٍ:

- **تراخيصُ المنشآتِ الطبيةِ:** استخدامُ الذكاءِ الاصطناعيّ لتسهيلِ عمليةِ اختيارِ المواقعِ لبناءِ المستشفياتِ أو المراكزِ الطبيةِ من خلالِ ربطِ نتائجِ التحليلاتِ بالمستثمرينَ قبلَ تقديمِ طلباتِ التراخيصِ للمرافقِ الطبيةِ، ودعمُ الأطباءِ في تأمينِ التراخيصِ اللازمةِ، وفقاً لاحتياجاتِ الدولةِ.
- **مركزُ التبرعِ وزراعةُ الأعضاءِ:** لمطابقةِ الفحوصاتِ بينَ المتبرعينَ والمرضى باستخدامِ الذكاءِ الاصطناعيّ، مما يُساعدُ على تسهيلِ عملياتِ نقلِ الأعضاءِ وإعطاءِ الأولويةِ للحالاتِ الحرجةِ داخلَ الدولةِ وخارجَها.
- **تحليلُ نتائجِ الفحوصِ الشعاعيةِ:** استخدامُ الذكاءِ الاصطناعيّ في تحليلِ نتائجِ الفحوصاتِ الشعاعيةِ، ما يزيدُ من كفاءةِ تشخيصِ الحالاتِ.
- **تحليلُ بياناتِ المواليدِ والوفياتِ:** تحليلُ بياناتِ المواليدِ والوفياتِ باستخدامِ الذكاءِ الاصطناعيّ، ما يُساعدُ في فَهمِ الأسبابِ وتحليلِ البياناتِ بشكلٍ أفضلَ.
- **إدارةُ مركزِ الأزماتِ والطوارئِ والكوارثِ التابعِ للوزارةِ.**
- **إدارةُ المخزونِ الاستراتيجيّ للأدويةِ:** استخدامُ الذكاءِ الاصطناعيّ لربطِ قواعدِ البياناتِ وتحليلِ الاستخدامِ لوضعِ استراتيجياتِ التوزيعِ وفقاً للاحتياجاتِ الضروريةِ، وتتبعُ شحنِ الأدويةِ من بلدِ التصنيعِ حتى تسليمِها للمرضى، مع ربطِهِ بأنظمةٍ أخرى في الدولةِ.

يأتي إنشاءُ مركزِ التميّزِ للذكاءِ الاصطناعيّ ضمنَ مشروعٍ مشتركٍ بينَ وزارةِ الصحةِ ووقايةِ المجتمعِ وشركةِ «ساس»، تماشياً معَ رؤيةِ القيادةِ بالاستفادةِ من أحدثِ الابتكاراتِ التكنولوجيةِ، وذلكَ عبرَ توظيفِ البياناتِ الضخمةِ للمساعدةِ في التحليلِ التنبؤيّ للمعلوماتِ واتخاذِ قراراتٍ أكثرَ فاعليةً، فضلاً عن استقطابِ نُخبةٍ مواطنةٍ من الكفاءاتِ البحثيةِ لدفعِ الابتكارِ التكنولوجيّ الذي يُعزّزُ مكانةَ الدولةِ كمركزٍ عالميٍّ مزدهرٍ ومثالٍ رائدٍ للحكوماتِ الرقميةِ، بما يتماشى معَ الأهدافِ الرئيسيةِ لاستراتيجيةِ الإماراتِ للذكاءِ الاصطناعيّ 2031.

مبادراتُ الذكاءِ الاصطناعيّ في مؤسسةِ الإماراتِ للخدماتِ الصحيةِ (EHS)

تُعدُّ مؤسسةُ الإماراتِ للخدماتِ من الجهاتِ الرائدةِ في تبنّي الذكاءِ الاصطناعيّ لتعزيزِ جودةِ وكفاءةِ الخدماتِ الصحيةِ. ومن أبرزِ المشاريعِ المبتكرةِ التي أطلقتها المؤسسةُ:

- **منصةُ «العملياتِ الجراحيةِ» لتعزيزِ كفاءةِ التميّزِ الإكلينيكيّ:** تُعدُّ جزءاً من برنامجِ الأداءِ والتميّزِ الإكلينيكيّ (PACE)، حيثُ تقومُ المنصةُ بالتحليلِ المعمّقِ لبياناتِ الجراحاتِ التي تُجرى في المستشفياتِ ونسبِ إشغالِ غرفِ العملياتِ، مما يُتيحُ للمستشفياتِ تحسينَ مؤشراتِ الأداءِ ومقارنتَها

يأتي إنشاءُ مركزِ التميزِ للذكاءِ الاصطناعيّ تماشياً مع رؤيةِ القيادةِ الرشيدةِ بالاستفادةِ من أحدثِ الابتكاراتِ التكنولوجيةِ في التحليلِ التنبؤيّ للمعلوماتِ واتخاذِ قراراتٍ أكثرَ فاعليةً.

«إرادة» أولُ منصـــةٍ ذكـيةٍ في الشـــرقِ الأوسـطِ تُعنى بخدمـــاتِ الطوارئِ لأصحابِ الهممِ.

54 | العدد (3) - يونيو 2025

مشروعُ «الميتافيرسِ الصحيّ» للرعايةِ الصحيةِ عن بُعدٍ

أطلقتْ مؤسسةُ الإماراتِ للخدماتِ الصحيةِ مشروعَ «الميتافيرسِ الصحيّ»، الذي يهدفُ إلى تقديمِ خدماتِ التطبيبِ عن بُعدٍ باستخدامِ تقنياتِ الواقعِ الافتراضيّ ثلاثيّ الأبعادِ «ميتافيرس» (Metaverse). يُتيحُ هذا المشروعُ للمرضى التفاعلَ مع الأطباءِ في بيئةٍ افتراضيةٍ، مما يُسهمُ في تحسينِ تجربةِ المرضى وتسهيلِ وصولِهم إلى الخدماتِ الصحيةِ، وتشملُ الخدماتُ المقدّمةُ عبرَ المنصةِ: الاستشاراتُ الطبيةُ الافتراضيةُ، توفيرُ الأدويةِ من خلالِ الصيدلياتِ الروبوتيةِ، خدماتُ العياداتِ الخارجيةِ، الاستشاراتُ الطبيةُ النفسيةُ لمختلفِ الفئاتِ العمريةِ، إنشاءُ مركزٍ لسعادةِ المتعاملين، وخدماتُ تعزيزِ صحةِ الأسرةِ. وتستخدمُ مؤسسةُ الإماراتِ للخدماتِ الصحيةِ تقنياتِ الذكاءِ الاصطناعيّ في عدةِ مجالاتٍ لتعزيزِ جودةِ الرعايةِ الصحيةِ، منها:

- **التشخيصُ والكشفُ المبكرُ عن سرطانِ الثدي:** باستخدامِ خوارزمياتِ تحليلِ الصورِ الطبيةِ، مما يُسهمُ في تحسينِ دقةِ التشخيصِ والتدخلِ المبكرِ.
- **علاجُ السكريّ:** من خلالِ تحليلِ البياناتِ الحيويةِ للمرضى وتقديمِ خططِ علاجيةٍ مخصصةٍ.
- **تشخيصُ الزهايمرِ:** باستخدامِ تقنياتِ التعلّمِ الآليّ لتحليلِ أنماطِ السلوكِ والتغيراتِ الدماغيةِ.
- **التعرّفُ على الأمراضِ في مراحلِها المبكرةِ:** مما يُتيحُ التدخلاتِ العلاجيةَ في الوقتِ المناسبِ وتحسينَ نتائجِ المرضى.
- **التعاونُ مع جامعةِ شيكاغو لعلومِ الأعصابِ:** لاستخدامِ تقنياتِ الذكاءِ بالفتراتِ الزمنيةِ السابقةِ، وبالتالي تعزيزَ التخطيطِ الاستراتيجيّ والكفاءةِ التشغيليةِ.
- **مشروعُ «إرادة» لخدماتِ أصحابِ الهممِ:** يُمثلُ منصةً هي الأولى من نوعِها في منطقةِ الشرقِ الأوسطِ، تستهدفُ تحسينَ جودةِ حياتِهم من خلالِ التنبّؤِ باحتياجاتِهم من خدماتِ الطوارئِ.
- **منصةُ «التنبؤِ بإعادةِ الدخولِ إلى المستشفى قبلَ حدوثِها»:** تُعدُّ حلاً ذكياً يهدفُ إلى تحسينِ تجربةِ المريضِ وتقليلِ عددِ حالاتِ الإدخالِ غيرِ الضروريةِ وخفضِ التكاليفِ.
- **منصةُ «إنجاز»:** تستهدفُ ضمانَ كفاءةِ تشغيلِ العياداتِ الخارجيةِ من خلالِ التحليلاتِ التنبؤيةِ التي تدعمُ التخطيطَ الأمثلَ للمواردِ وتُسهمُ في تقليلِ الازدحامِ.
- **مشروعُ «سلامتي - مبادرة صفر ضرر»:** يُمثلُ خطوةً تحوّليةً نحوَ تعزيزِ سلامةِ المرضى، ويهدفُ إلى تقليلِ الأخطاءِ التي يمكنُ تجنّبُها في بيئةِ الرعايةِ الصحيةِ، ويتضمّنُ المشروعُ منصةً ولوحةَ بياناتٍ مركزيةً لرصدِ وتحليلِ الحوادثِ ومعدلاتِ الامتثالِ والمقاييسِ الخاصةِ بالحالاتِ، مع التركيزِ على الحالاتِ الحرجةِ، مثلَ التقرّحاتِ السريريةِ والتسممِ الدمويّ والفشلِ الكلويّ الحادّ وغيرِها، بالإضافةِ إلى إرشاداتِ سيرِ العملِ والبروتوكولاتِ الطبيةِ التي تُوجّهُ الفِرقَ متعددةَ التخصصاتِ إلى ضرورةِ التدخّلِ السريعِ واتخاذِ إجراءاتٍ فعّالةٍ، مما يُسهمُ في خلقِ بيئةٍ علاجيةٍ أكثرَ أماناً وموثوقيةً.

تأتي هذه المشاريعُ ضمنَ استراتيجيةِ المؤسسةِ لتعزيزِ التحولِ الرقميّ في القطاعِ الصحيّ، وتوظيفِ التقنياتِ الحديثةِ لتحسينِ جودةِ الخدماتِ الصحيةِ المقدمةِ للمجتمعِ.

منَ «الميـتافـــيرس» إلى التنـبؤِ بالأمـــراضِ: مشـاريعُ صحيةٌ تـسبقُ زمنَـهـا.

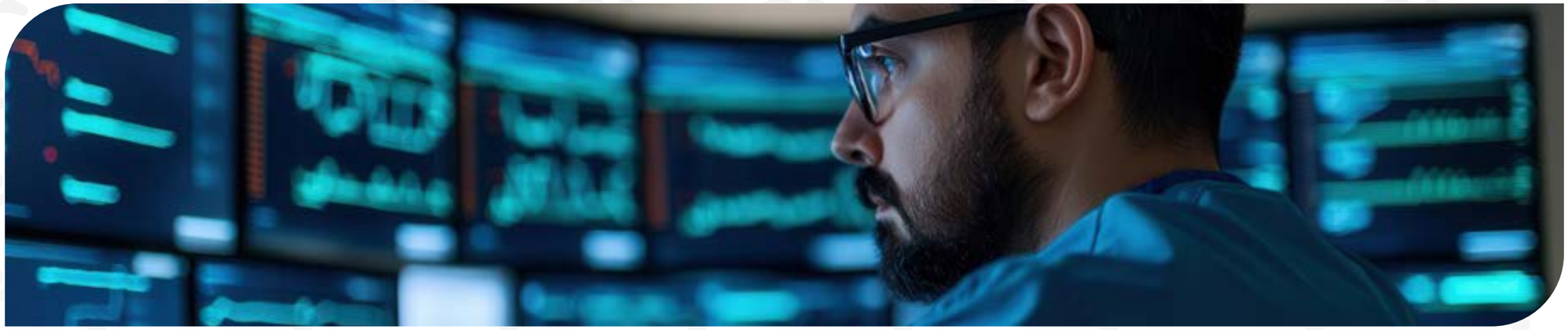

الاصطناعيّ في تشخيصِ وعلاجِ السكتاتِ الدماغيةِ عن بُعدٍ، مما يُسهمُ في تقديمِ رعايةٍ متقدمةٍ للمرضى.

أكاديميةُ الذكاءِ الاصطناعيّ العالميةِ في الرعايةِ الصحيةِ

أطلقتْ دائرةُ الصحةِ - أبوظبي بالتعاونِ مع جامعةِ محمدِ بن زايدٍ للذكاءِ الاصطناعيّ (MBZUAI)، وشركةِ «كور42» (Core42)، التابعةِ لشركةِ «جي42»، أكاديميةَ الذكاءِ الاصطناعيّ العالميةَ في الرعايةِ الصحيةِ، خلالَ أسبوعِ أبوظبي العالميّ للرعايةِ الصحيةِ في مايو 2024.

تهدفُ الأكاديميةُ إلى تعزيزِ مهاراتِ الكوادرِ الصحيةِ في مجالِ الذكاءِ الاصطناعيّ، مما يُسهمُ في تحسينِ جودةِ الرعايةِ الصحيةِ وتسريعِ التحولِ الرقميّ في القطاعِ الصحيّ.

منذُ انطلاقِها، قامتِ الأكاديميةُ بتدريبِ أكثرَ من 3.750 متخصصاً في الرعايةِ الصحيةِ من إمارةِ أبوظبي، حيثُ شاركوا في برامجَ تدريبيةٍ ودوراتٍ مُصمّمةٍ لتعزيزِ قدراتِهم في تقنياتِ الذكاءِ الاصطناعيّ وتطبيقاتِه في مجالاتٍ مثلَ الأشعةِ، أمراضِ القلبِ، وتحليلِ البياناتِ المتقدمةِ.

أهدافُ الأكاديميةِ:

- **بناءُ القدراتِ:** توفيرُ برامجَ تدريبيةٍ متخصصةٍ للمهنيينَ الصحيينَ في مجالاتٍ مثلَ الأشعةِ، أمراضِ القلبِ، وتحليلِ البياناتِ المتقدمةِ، وإقامةُ دوراتٍ متعددةٍ مُصمّمةٍ خصيصاً للنهوضِ بالذكاءِ الاصطناعيّ في الرعايةِ الصحيةِ، وتقنياتِ التنبؤِ.
- **تحسينُ جودةِ الرعايةِ:** تمكينُ الكوادرِ من استخدامِ تقنياتِ الذكاءِ الاصطناعيّ لتحسينِ التشخيصِ والعلاجِ، مما يُسهمُ في تقديمِ رعايةٍ صحيةٍ أكثرَ دقةً وفعاليةً.
- **الرعايةُ الاستباقيةُ:** التحولُ من الرعايةِ الصحيةِ التفاعليةِ إلى الرعايةِ الاستباقيةِ، مما يُساهمُ في الكشفِ المبكرِ عن الأمراضِ وتقديمِ تدخلاتٍ علاجيةٍ في الوقتِ المناسبِ.
- **دعمُ الابتكارِ:** تعزيزُ مكانةِ أبوظبي كمركزٍ عالميٍّ للابتكارِ في الرعايةِ الصحيةِ، من خلالِ دعمِ البحثِ والتطويرِ في مجالِ الذكاءِ الاصطناعيّ وتطبيقاتِه في القطاعِ الصحيّ.

شركاءُ التنفيذِ:

- **جامعةُ محمدِ بن زايدٍ للذكاءِ الاصطناعيّ (MBZUAI):** تُقدّمُ الجامعةُ الهيئةَ التعليميةَ للدوراتِ التدريبيةِ وورشِ العملِ، مستفيدةً من خبرتِها في مجالِ الذكاءِ الاصطناعيّ وتطبيقاتِه في الرعايةِ الصحيةِ.
- **كور42 (Core42):** تُوفّرُ الشركةُ التقنياتِ التكنولوجيةَ الحديثةَ والبنيةَ التحتيةَ اللازمةَ لتنفيذِ البرامجِ التدريبيةِ، مما يضمنُ تجربةً تعليميةً متكاملةً للمشاركينَ.

تُظهرُ هذه المبادرةُ التزامَ أبوظبي بتعزيزِ قدراتِ الكوادرِ الصحيةِ وتبني أحدثِ التقنياتِ في مجالِ الرعايةِ الصحيةِ، مما يُسهمُ في تحسينِ جودةِ الخدماتِ الصحيةِ المقدّمةِ للمجتمعِ.

تهدفُ أكاديميةُ الذكاءِ الاصطناعيّ العالميةِ في الرعايةِ الصحيةِ إلى تعزيزِ مهاراتِ الكوادرِ الصحيةِ لتحسينِ جودةِ الرعايةِ الصحيةِ وتسريعِ التحولِ الرقميّ في القطاعِ الصحيّ.

تستهدفُ الإماراتُ التحولَ من الرعايةِ الصحيةِ التفاعليةِ إلى الرعايةِ الاستباقيةِ مما يساهمُ في الكشفِ المبكرِ عن الأمراضِ وتقديمِ تدخلاتٍ علاجيةٍ في الوقتِ المناسبِ.

من أبوظبي إلى العالمِ: صياغةُ مبادئِ حوكمةِ الذكاءِ الاصطناعيّ الصحيّ

في أبريل 2025، نظّمتْ دائرةُ الصحةِ – أبوظبي، على هامشِ أسبوعِ أبوظبي العالميّ للصحةِ 2025، جلسةً حواريةً جمعتْ نُخبةً من المسؤولينَ الحكوميينَ الدوليينَ، بهدفِ صياغةِ إعلانِ مبادئَ لحوكمةِ الذكاءِ الاصطناعيّ في الرعايةِ الصحيةِ.

تناولتِ الجلسةُ التحدياتِ والفرصَ الرئيسيةَ لإطلاقِ قدراتِ الذكاءِ الاصطناعيّ، واستكشفتِ المبادئَ الأساسيةَ لحوكمتِه في القطاعِ الصحيّ، لتكونَ انطلاقةً من دولةِ الإماراتِ نحو العالمِ.

أبرزُ محاورِ الجلسةِ:

- **الفرصُ والتحدياتُ:** ناقشتِ الجلسةُ كيفيةَ الاستفادةِ من الذكاءِ الاصطناعيّ في تحسينِ جودةِ الرعايةِ الصحيةِ، مع التركيزِ على التحدياتِ المتعلقةِ بالخصوصيةِ، والأمانِ، والتحيزاتِ المحتملةِ في الخوارزمياتِ.
- **المبادئُ الأساسيةُ للحوكمةِ:** تم استعراضُ مبادئِ حوكمةِ الذكاءِ الاصطناعيّ، بما في ذلكَ الشفافيةِ، والمساءلةِ، والعدالةِ، وضمانُ الاستخدامِ الأخلاقيّ والمسؤولِ للتقنياتِ الحديثةِ.
- **التعاونُ الدوليُ:** أكّدتِ الجلسةُ على أهميةِ التعاونِ بين الحكوماتِ والمؤسساتِ الدوليةِ لوضعِ أطرٍ تنظيميةٍ مشتركةٍ، تضمنُ الاستخدامَ الآمنَ والفعالَ للذكاءِ الاصطناعيّ في الرعايةِ الصحيةِ.

تُعدُّ هذه المبادرةُ خطوةً رائدةً من دولةِ الإماراتِ في مجالِ حوكمةِ الذكاءِ الاصطناعيّ، وتُعكسُ التزامَها بتطويرِ سياساتٍ تنظيميةٍ تُعززُ من جودةِ وكفاءةِ الخدماتِ الصحيةِ على المستويينِ المحليّ والعالميّ.

ختاماً

إنَّ ما تقومُ به دولةُ الإماراتِ في قطاعِ الرعايةِ الصحيةِ لا يُعدُّ مجردَ تحديثٍ تقنيّ، بل يُمثلُ تحولاً جوهرياً في مفهومِ «الحقِّ في الصحةِ»، حيثُ باتَ الذكاءُ الاصطناعيُّ أداةً محوريةً لتحقيقِ أفضلِ مستوياتِ الرعايةِ، مدعوماً بمنهجيةٍ واضحةٍ في تأهيلِ الكوادرِ الصحيةِ الوطنيةِ بالتعاونِ مع أبرزِ المؤسساتِ المتخصصةِ عالمياً.

وتُجسّدُ المنصاتُ الذكيةُ والمشروعاتُ الصحيةُ الرائدةُ، من الكشفِ المبكرِ عن الأمراضِ إلى تقديمِ الرعايةِ الصحيةِ عن بُعدٍ، وتقليصِ فتراتِ انتظارِ العملياتِ، وتوفيرِ خدمةٍ متقدمةٍ ومثاليةٍ لأصحابِ الهممِ، رؤيةً إماراتيةً عميقةً تُعلي من قيمةِ الإنسانِ وحقِّه في الحياةِ الكريمةِ.

ففي الإماراتِ، لا تُبنى السياساتُ على التكنولوجيا فحسب، بل على أساسٍ راسخٍ من احترامِ الإنسانِ وضمانِ رفاهيتِه عبرَ رعايةٍ صحيةٍ متكاملةٍ وشاملةٍ.

أبوظبي تقودُ صياغةَ مبادئِ حوكمةِ الذكاءِ الاصطناعيّ للعالمِ من منظورٍ إنسانيّ.

لماذا استحقّت الإماراتُ صدارةَ مؤشّراتِ الرعايةِ الصحيةِ العالميةِ؟

لم تعُدِ التحدياتُ الصحيةُ المعاصرةُ مقتصرةً على توفيرِ الرعايةِ الأساسيةِ، بل أصبحَ التحدي الحقيقيُ يكمنُ في القدرةِ على استدامةِ تطويرِ النظامِ الصحيّ لمواكبةِ التحولاتِ المتسارعةِ في مسبباتِ الأمراضِ والأوبئةِ. ومن هذا المنطلقِ، باتَ من الضروريّ أن نعيدَ تعريفَ مفهومِ الرعايةِ الصحيةِ، ليسَ فقط كوسيلةٍ للعلاجِ، بَل كضمانةٍ لكرامةِ الإنسانِ وجودةِ حياتِهِ.

سعادة:
عمران الخوري
عضو مجلس إدارة
جمعية الاتحاد لحقوق الإنسان

الإمـــاراتُ تولي اهتـماماً بالغـاً ببناءِ منظومـةٍ صحيةٍ متكاملةٍ تواكــبُ المعاييرَ العالميـــةَ وترتكـــزُ على الابتكارِ بما يضمنُ خدمــاتٍ عاليةَ الجودةِ.

لطالما آمنتُ أن «الرّكيزةَ الأساسيةَ لحقوقِ الإنسانِ تبدأُ من الرعايةِ الصحيةِ المتكاملةِ والمتقدمةِ». فلا يمكنُ الحديثُ عن منظومةِ حقوقٍ متكاملةٍ في ظلّ عجزِ الفردِ عن الوصولِ إلى خدماتٍ صحيةٍ فعالةٍ تواكبُ احتياجاتِهِ المتجددةِ.

وفي هذا السياقِ، تبرُزُ تجربةُ دولةِ الإماراتِ العربيةِ المتحدةِ كنموذجٍ عالميٍّ رائدٍ في بناءِ منظومةٍ صحيةٍ مرنةٍ، تستثمرُ في التكنولوجيا والذكاءِ الاصطناعيِّ والوقايةِ المجتمعيةِ، مما جعلَها تتصدرُ العديدَ من المؤشراتِ الصحيةِ الدوليةِ، وتُثبتَ أن الحقَّ في الصحةِ ليسَ شعاراً، بل واقعاً مدعوماً بالإرادةِ السياسيةِ والرؤيةِ الاستراتيجيةِ.

الإماراتُ في صدارةِ المؤشراتِ والمعاييرِ العالميةِ

أولت دولةُ الإماراتِ العربيةِ المتحدةِ بقيادتِها الرشيدةِ، اهتماماً بالغاً ببناءِ منظومةٍ صحيةٍ متكاملةٍ ومتقدمةٍ، تواكبُ أحدثَ المعاييرِ العالميةِ وترتكزُ على الابتكارِ والتكنولوجيا الحديثةِ، بما يضمنُ تقديمَ خدماتٍ صحيةٍ عاليةَ الجودةِ لكافةِ أفرادِ المجتمعِ من المواطنينَ والمقيمينَ على حدٍّ سواءٍ، وقد انعكست هذه الجهودُ في التصنيفاتِ والتقاريرِ العالميةِ، حيثُ جاءَ تقريرُ التنميةِ البشريةِ لعام 2025 الصادرُ عن برنامجِ الأممِ المتحدةِ الإنمائيّ؛ ليؤكدَ هذا التميزَ، حيثُ حافظتْ دولةُ الإماراتِ على موقعِها الريادِيّ إقليمياً ضمنَ الدولِ ذاتِ التنميةِ البشريةِ المرتفعةِ جداً، وتقدمت عالمياً (11) مرتبةً، مقارنةً بتصنيفها في تقرير 2021 - 2022.

وحلّت دولةُ الإمـــاراتِ في المركــزِ الـ15 عالمياً من بينَ 193 دولـةً شملَها التقريرُ، متقدمةً على دولٍ مثلَ كندا، والولاياتِ المتحدةِ الأمريكيةِ، واليابانِ وأستراليا وكــوريا الجنوبيةِ، إلى جانبِ أنَّها الدولةُ العربيــةُ الوحيدةُ ضمنَ قائمةِ أفضلَ 20 دولةً في العالمِ، ما يعكــسُ ريادتَها في مؤشــراتِ التنميةِ الشـاملـةِ، وعلى رأسِها الرعايةُ الصحيةُ، التي باتت أحدَ أعمــدةِ جــودةِ الحياةِ في الدولةِ.

أنظمةٌ رقميةٌ وكوادرُ بشريةٌ متطوّرةٌ

من أبرزِ ملامحِ التقدمِ في منظومةِ الرعايةِ الصحيةِ بدولةِ الإماراتِ، هو التحوّلُ الرقميُ الشاملُ الذي شهدَهُ القطاعُ خلالَ السنواتِ الماضيةِ، حيثُ تم تطويرُ أنظمةٍ رقميةٍ موحدةٍ لتخزينِ ومشاركةِ السجلّاتِ الطبيةِ، مثلَ نظامَي «رايتي» (Riayati)، و«ملفّي» (Malaffi)، مما ساهمَ في تسريعِ عملياتِ التشخيصِ وتحسينِ جودةِ الخدماتِ الصحيةِ وتيسيرِ الوصولِ إليها.

كما أطلقتِ الجهاتُ الصحيةُ في الدولةِ مجموعةً من التطبيقاتِ الذكيةِ التي تتيحُ للمستخدمينَ حجزَ المواعيدِ، وطلبَ الأدويةِ، والحصولَ على الاستشاراتِ الطبيةِ عن بُعدٍ، مثلَ تطبيقِ (SEHA) و(MOHAP)، بما يَعكسُ التزامَ الدولةِ بتقديمِ رعايةٍ صحيةٍ فعّالةٍ وسهلةِ الوصولِ.

وقد أسهمَ هذا التطورُ في تعزيزِ مكانةِ الإماراتِ كمركزٍ إقليميٍّ جاذبٍ لكبرى الشركاتِ العالميةِ المتخصصةِ في قطاعِ الرعايةِ الصحيةِ، فيما ظلَّ الإنسانُ ورفاهيتهُ في صميمِ السياساتِ الصحيةِ للدولةِ، باعتبارِ الصحةِ حقاً أساسياً وأولويةً وطنيةً.

استثمارٌ ضخمٌ في صحةِ الإنسانِ

في تجسيدٍ لالتزامِها العميقِ بتعزيزِ المنظومةِ الصحيةِ، خصصت حكومةُ دولةِ الإماراتِ 5.7 مليار درهمٍ ضمنَ الموازنةِ الاتحاديةِ لعام 2025 لقطاعِ الخدماتِ الصحيةِ ووقايةِ المجتمعِ، مقارنةً بـ5 مليارات درهمٍ في عام 2024، و4.9 مليارات درهمٍ في عامِ 2023، وتعكسُ هذه الزيادةُ التصاعديةُ إيمانَ الدولةِ الراسخَ بأن الصحةَ ليست مجردَ أولويةٍ، بل حجرَ أساسٍ في معادلةِ التنميةِ والاستقرارِ والرفاهِ.

ويستخدمُ هذا التمويلُ لتوسيعِ البنيةِ التحتيةِ الصحيةِ، وتطويرِ الكوادرِ البشريةِ، ودعمِ التحولِ الرقميّ، إلى جانبِ الاستثمارِ في التقنياتِ الحديثةِ مثلَ الذكاءِ الاصطناعيِّ والتشخيصِ الذكيِّ والرعايةِ الوقائيةِ.

وفي سياقٍ متصلٍ، تُولي الدولةُ اهتماماً خاصاً ببرامجِ التعليمِ الطبيِّ المستمرِّ، حيثُ تطلقُ كل من وزارةِ الصحةِ ووقايةِ المجتمعِ ودائرتَي الصحةِ في أبوظبي ودبي، العديدَ من البرامجِ التدريبيةِ المعتمدةِ، تشملُ أكثرَ من 40 برنامجاً متخصصاً، بإشرافِ نخبةٍ من أعضاءِ الهيئاتِ التدريسيةِ المؤهلةِ، تغطي مجالاتِ الطبِّ العامِّ، وطبِّ الأسنانِ، والصيدلةِ، والزمالاتِ الطبيةِ المتقدمةِ.

كما يعملُ المركزُ الوطنيُ للبحوثِ الصحيةِ في وزارةِ الصحةِ ووقايةِ المجتمعِ على بناءِ بيئةٍ محفّزةٍ للبحثِ العلميّ في المجالِ الصحيّ والطبيّ، من خلالِ تأهيلِ الكفاءاتِ الوطنيةِ وتطويرِ المهاراتِ البحثيةِ، بما يعززُ مكانةَ الإماراتِ كمركزٍ رائدٍ للابتكارِ الطبيّ إقليمياً وعالمياً.

ختاماً

أرى أن الرعايةَ الصحيةَ في الإماراتِ لم تَعُدْ مجردَ خدمةٍ تقدمُها الدولةُ، بل أصبحت رؤيةً وطنيةً متكاملةً تترجَمُ إلى سياساتٍ ومبادراتٍ ترتكزُ على الإنسانِ أولاً، وتَعكسُ التزاماً راسخاً بتحقيقِ أفضلِ مستوياتِ الجودةِ في الرعايةِ الطبيةِ.

وما حققتهُ الدولةُ في هذا القطاعِ يعدُّ نموذجاً رائداً على المستوى الإقليميّ والعالميّ، سواءً من حيثُ الاستثمارِ في البنيةِ التحتيةِ الصحيةِ أو تأهيلِ الكوادرِ البشريةِ أو تبنّي أحدثِ الابتكاراتِ التقنيةِ والتعليمِ الطبيّ المستمرِّ.

وانطلاقاً من هذه الرؤيةِ، فإنَّ دولةَ الإماراتِ تَمضي بخُطىً واثقةٍ نحوَ الريادةِ العالميةِ في مجالِ الصحةِ العامةِ، حيثُ لا تَكتفي بتقديمِ خدماتٍ صحيةٍ متقدمةٍ، بل تَسعى إلى ترسيخِ ثقافةِ الابتكارِ والتميزِ المستدامِ في كلِّ ما تقدمهُ من رعايةٍ.

مستقبلُ التعليمِ في دولةِ الإماراتِ العربيةِ المتحدةِ:

احتضانُ الابتكـــارِ والتعليـمِ المُخصَّصِ

الدكتورة:
مانويلا إيلينا كونسيو
رئيسةُ الجمعيةِ الأوروبيةِ للعقلِ
عالمةُ أحياءٍ وخبيرةٌ في التعلُّمِ التربويّ

اعتمـدت الإمـــــاراتُ نماذجَ التعلّمِ عبرَ الإنترنتِ والتعلمِ المدمجِ مما دفعَ المؤسساتِ التعليميـــةَ إلى استكشـــافِ حـــلولٍ تكـــنولوجيةٍ مبتكرةٍ تهدفُ إلى توفيرِ بيئةٍ تعليميةٍ مرنةٍ تحترمُ حقوقَ المتعلمينَ وتدعمُ نموَهم الفرديّ.

لقد رسَّخت دولةُ الإماراتِ العربيةُ المتحدةُ مكانتَها كمركزٍ ديناميكيّ للابتكارِ والتقدمِ، حيثُ تلعبُ منظومةُ التعليمِ دوراً محورياً في تشكيلِ مستقبلِها وتعزيزِ الثورةِ الأوسعِ لحقوقِ الإنسانِ. ومن منطلقِ اعتبارِ التعليمِ حقاً أساسياً من حقوقِ الإنسانِ، أحرزتِ الإماراتُ تقدُّماً ملحوظاً في توسيعِ نطاقِ الوصولِ إلى تعليمٍ عالٍ ذي جودةٍ شاملٍ ومنصفٍ على جميعِ المستوياتِ، بما في ذلك التعليمُ التقنيُ والمهنيُ. ويتماشى هذا الالتزامُ مع الهدفِ الرابعِ من أهدافِ التنميةِ المستدامةِ للأممِ المتحدةِ (SDG 4)، والذي يسعى إلى ضمانِ فرصِ التعلُّمِ مدى الحياةِ للجميعِ وتزويدِ المتعلّمينَ بالمعرفةِ والمهاراتِ اللازمةِ لدعمِ التنميةِ المستدامةِ.

ومع تطوُّرِ الدولةِ المستمرِّ، يتزايدُ التركيزُ على دمجِ التقنياتِ المتقدمةِ في الأنظمةِ التعليميةِ لتعزيزِ التعلُّمِ المستمرِّ والدمجِ المجتمعيّ وتطويرِ المهاراتِ. ويواكبُ هذا التوجهُ المستقبليُ الاتجاهاتِ العالميةَ نحو التعلُّمِ المُخصَّصِ، الذي يهدفُ إلى مواءمةِ التعليمِ مع الاحتياجاتِ والاهتماماتِ والقدراتِ الفرديةِ، ممّا يهيئُ المجتمعَ لمواجهةِ التحدياتِ المجتمعيةِ والاقتصاديةِ المستقبليةِ. ومن خلالِ هذه الجهودِ، تؤكدُ دولةُ الإماراتِ العربيةُ المتحدةُ التزامَها بمواءمةِ سياساتِها الوطنيةِ مع أجندةِ حقوقِ الإنسانِ العالميةِ، بما يسهمُ في بناءِ مجتمعٍ أكثرَ عدلاً ومساواةً وتقدماً.

المشهدُ التعليميُ في دولةِ الإماراتِ العربيةِ المتحدةِ

يُعرَفُ قطاعُ التعليمِ في دولةِ الإماراتِ العربيةِ المتحدةِ بالتزامِه بالتميُّزِ والشموليةِ، إذ تحتضنُ الدولةُ مجموعةً متنوعةً من المؤسساتِ، تشملُ الجامعاتِ الحكوميةَ والكلياتِ الخاصةَ والمدارسَ الدوليةَ، مما يعكسُ طبيعةَ المجتمعِ متعددِ الثقافاتِ في الدولةِ. وتُركّزُ رؤيةُ الحكومةِ على تحقيقِ التميُّزِ الأكاديميّ إلى جانبِ تنميةِ المهاراتِ الأساسيةِ للمستقبلِ. وتبرزُ مبادراتٌ مثل «رؤيةُ نحنُ الإماراتُ 2031» و«الاستراتيجيةُ الوطنيةُ للابتكارِ» مثلَ هذا التوجّهِ من خلالِ تعزيزِ الابتكارِ وريادةِ الأعمالِ والتعلُّمِ مدى الحياةِ.

في السنواتِ الأخيرةِ، أحرزت دولةُ الإماراتِ العربيةُ المتحدةُ تقدُّماً ملحوظًا في التحولِ الرقميّ للتعليمِ، فقد ساهمت جائحةُ «كوفيد- 19» في تسريعِ اعتمادِ نماذجِ التعلُّمِ عن بُعدٍ والتعليمِ المُدمَجِ، ممّا دفعَ المؤسساتِ التعليميةَ إلى استكشافِ حلولٍ تكنولوجيةٍ مبتكرةٍ. وتهدفُ هذه التطوّراتُ إلى توفيرِ بيئةٍ تعليميةٍ مرنةٍ وسهلةِ الوصولِ، وشخصيةٍ تحترمُ حقوقَ المتعلّمينَ وتدعمُ نموَّهم الفرديّ.

مقدمةٌ حولَ التعلُّمِ المُخصَّصِ ونظريةُ التحديدِ الذاتيّ (SDT)

في السنواتِ الأخيرةِ، أولت العديدُ من خبراءِ التعلُّمِ والدولِ، بما في ذلك الإماراتُ العربيةُ المتحدةُ، أهميّةً خاصةً لمفهومِ «التعلُّمِ المُخصَّصِ». ويعتمدُ هذا النهجُ

على تكييفِ التعليمِ بما يتناسبُ مع احتياجاتِ واهتماماتِ وقدراتِ كلِّ طالبٍ بشكلٍ فرديّ، بدلاً من اتباعِ أسلوبٍ موحَّدٍ للجميعِ. ويُساعدُ التعلُّمُ المُخصَّصُ الطلابَ على أن يصبحوا أكثرَ تحفيزاً وتفاعلاً واستقلاليةً في تعلُّمِهم.

ومن الطرقِ المفيدةِ لفهمِ أسبابِ فعاليةِ هذا النوعِ من التعليمِ هي النظريةُ النفسيةُ المعروفةُ باسمِ «نظريةِ التحديدِ الذاتيّ (– Self-Determination Theory (SDT) ، وقد طوّرَ هذه النظريةَ العالِمانِ النفسيّانِ إدوارد ديسي وريتشارد رايان (Ryan and Deci, 2000) وتشرحُ هذه النظريةُ ما الذي يدفعُ الأفرادَ للتعلُّمِ والنموِّ.

ما هي نظرية التحديد الذاتي؟

تُعَدُّ فكرةُ «التحديدِ الذاتيّ» من المفاهيمِ التي قدَّمَها الباحثانِ رايان وديسي في عملِهما عامَ 1985، من خلالِ كتابٍ بعنوانِ «التحديدُ الذاتيُ والدافعيةُ الذاتيةُ في السلوكِ البشريّ» (Self-Determination and Intrinsic Motivation in Human Behaviour) ويشيرُ مصطلحُ «التحديدِ الذاتيّ» إلى قدرةِ الشخصِ على إدارةِ ذاتِه، واتخاذِ خياراتٍ واثقةٍ، والتفكيرِ بشكلٍ مستقلٍّ.

تمَّ تحديدُ ثلاثِ احتياجاتٍ نفسيةٍ أساسيةٍ: الاستقلاليةُ، والكفاءةُ، والارتباطُ.

تشيرُ نظريةُ التحديدِ الذاتيّ إلى أن الأفرادَ يكونونَ أكثرَ تحفيزًا عندما يتمُّ تلبيةُ ثلاثةِ احتياجاتٍ أساسيةٍ للطلابِ، وهي:

- **الاستقلاليةُ (Autonomy):** أن يشعرَ الطالبُ بأنه يملكُ السيطرةَ على تعلُّمِه وقراراتِه.
- **الكفاءةُ (Competence):** أن يشعرَ بأنه قادرٌ وواثقٌ في مهاراتِه وقدراتِه.
- **الترابطُ (Relatedness):** أن يشعرَ بأنه مرتبطٌ بالآخرينَ ويحظى بدعمِهم، كالمعلّمينَ والزملاءِ.

وتقترحُ النظريةُ أنه عندما يتمُّ تلبيةُ هذه الحاجاتِ الثلاثِ، فإنَّ الطلابَ يكونونَ أكثرَ حماساً واستمتاعاً بالتعلُّمِ، ويعملونَ بجديةٍ أكبرَ، ويطوّرونَ حباً حقيقياً للمعرفةِ. أما إذا تم تجاهلُ هذه الحاجاتِ، فقد يشعرُ الطلابُ بالمللِ أو الإحباطِ أو قلّةِ الدافعيةِ.

قطعت الإماراتُ خطواتٍ كبيرةً في تعزيزِ فرصِ الحصولِ على تعليمٍ جيدٍ وشاملٍ وعادلٍ على جميعِ المستوياتِ.

كيفَ يُدعمُ التعلُّمُ المُخصَّص نظريةَ التحديدِ الذاتيّ (SDT)؟

يرتبطُ التعلُّمُ المُخصصُ ارتباطاً وثيقاً بنظريةِ التحديدِ الذاتيّ، لأنَّه:

- **يُعزِّزُ الاستقلاليةَ:** يُتيحُ للطلابِ اختيارَ المواضيعِ التي تهمُّهم، وتحديدَ أهدافِهم الخاصةِ، واختيارَ الطريقةِ التي يرغبونَ بها لإنجازِ المهامِّ.
- **يُبني الكفاءةَ:** من خلالِ العملِ وفقاً لسرعتِهم الخاصةِ والحصولِ على تغذيةٍ راجعةٍ مُخصَّصةٍ، يكتسبُ الطلابُ الثقةَ ويتقنونَ المهاراتِ.
- **يُعزِّزُ الترابطَ:** غالباً ما يشملُ التعلُّمُ المُخصَّصُ مشاريعَ تعاونيةً وعلاقاتٍ داعمةً بينَ المعلّمينَ والطلابِ، ممّا يجعلُ المتعلّمَ يشعرُ بالتقديرِ والانتماءِ.

إلّا أنَّ هناكَ عدّةَ عواملَ تُؤثِّرُ في فعاليةِ التعلُّمِ المُخصَّصِ القائمِ على التكنولوجيا وتُشكِّلُ أنشطتَه التعليميةَ.

من العوامل الخارجية: التطورات التكنولوجية في التعليم، وتطبيقُها على أنظمةٍ تعليميةٍ مختلفةٍ، ومقاومةُ التغييرِ من قِبلِ الإداراتِ والمؤسساتِ التعليميةِ، وتوفّرُ الكوادرِ البشريةِ (المعلّمونَ المُدرَّبونَ على المهاراتِ الرقميةِ).

أما العوامل الجوهرية التي تُؤثِّر على التعلم القائم على التكنولوجيا فتتمثل في: المعرفة السابقة، والقدرات الإدراكية، واهتماماتُ التعلُّمِ والميلُ إليهِ، وأهدافُ التعلُّمِ والتحفيزُ..

لماذا يُعَدُّ التعلُّمُ المُخصَّص مهماً لمستقبلِ التعليمِ؟

في دولةِ الإماراتِ العربيةِ المتحدةِ، حيثُ يعتمدُ اقتصادُ المستقبلِ بشكلٍ متزايدٍ على المعرفةِ والابتكارِ وحلِّ المشكلاتِ، يُسهمُ التعلُّمُ المُخصَّصُ في إعدادِ الطلابِ لمواجهةِ هذه التحدياتِ. فهو يُشجِّعُ على التفكيرِ المستقلِّ، والإبداعِ، والتعلُّمِ مدى الحياةِ – وهي كلُّها مهاراتٌ ضروريةٌ للنجاحِ في عالمٍ سريعِ التغيرِ.

التطبيقُ في دولةِ الإماراتِ العربيةِ المتحدةِ

يعتمدُ نظامُ التعليمِ في دولةِ الإماراتِ بشكلٍ متزايدٍ استراتيجياتِ التعلُّمِ المُخصَّصِ المدعومةِ بالتكنولوجيا. فعلى سبيلِ المثالِ، تُتيحُ المنصّاتُ الرقميةُ للطلابِ الوصولَ إلى محتوىً يتناسبُ مع مستوى مهاراتِهم، كما تُمكنُ المعلّمينَ من تتبُّعِ تقدُّمِ كلِّ طالبٍ وتخصيصِ الدروسِ وفقاً لاحتياجاتِه. ويُسهمُ هذا النهجُ في ضمانِ حصولِ كلِّ طالبٍ على فرصةٍ حقيقيةٍ للنجاحِ وتنميةِ مواهبِه الفريدةِ.

تتيحُ المنصّاتُ الرقميةُ للطلابِ في الإماراتِ الوصولَ إلى محتوىً يناسبُ مستوى مهاراتِهم مما يساعدُ على ضمانِ حصولِ كلِّ طالبٍ على فرصةِ النجاحِ وتنميةِ مواهبِه.

دمجُ التكنولوجيا والتعليمِ المخصص

يرتكزُ مستقبلُ التعليمِ في دولةِ الإماراتِ العربيةِ المتحدةِ على توظيفِ التكنولوجيا لتعزيزِ التفاعلِ والتحفيزِ والشموليةِ. وانطلاقاً من مبادئِ نظريةِ التحديدِ الذاتيّ، التي تُركِّزُ على الاستقلاليةِ والكفاءةِ والانتماءِ، تهدفُ التطوراتُ التعليميةُ في الإماراتِ إلى تمكينِ الطلابِ من تولّي زمامِ مسيرتِهم التعليميةِ. فعلى سبيلِ المثالِ، يمكنُ للذكاءِ الاصطناعيِّ (AI) والبيئاتِ التعليميةِ الافتراضيةِ أن تُوفّرَ محتوىً يتناسبُ مع أساليبِ واهتماماتِ التعلُّمِ الفرديةِ، ممّا يُعزِّزُ شعورَ الطالبِ بالكفاءةِ والاستقلاليةِ.

كما أن دمجَ أدواتٍ مُبتكرةٍ مثلَ التعلُّمِ المُدمَجِ بالألعابِ، والواقعِ المُعزَّزِ (AR)، ومنصّاتِ التعاونِ عبرَ الإنترنتِ، يُتيحُ للطلابِ استكشافَ

المفاهيمِ المُجرَّدةِ بدرجةٍ أعلى من الاهتمامِ والثقةِ. وقد صُمِّمتْ هذه الاستراتيجياتُ التكنولوجيةُ لتوفيرِ بيئةٍ تعليميةٍ داعمةٍ يشعرُ فيها الطلابُ بالترابطِ مع زملائِهم ومعلّميهم، ممّا يُعزِّزُ الشمولَ الاجتماعيَّ والاحترامَ المتبادلَ.

حقوقُ الإنسانِ والاعتباراتُ الأخلاقيةُ

مع تبنّي التقدُّمِ التكنولوجيِّ، تظلُّ دولةُ الإماراتِ مُلتزمةً بالحفاظِ على كرامةِ وحقوقِ وحرياتِ المواطنينَ والمقيمينَ على أراضيها. ويجري تنفيذُ السياساتِ التعليميةِ بحساسيةٍ تجاهَ القيمِ الثقافيةِ والاجتماعيةِ، مع التأكيدِ على مفاهيمِ الاحترامِ والانفتاحِ والتنوّعِ. ويعكسُ نهجُ حقوقِ الإنسانِ في التعليمِ توازناً دقيقاً بينَ التقدُّمِ والتقاليدِ، بهدفِ تعزيزِ بيئةٍ تُحمى فيها حقوقُ كلِّ متعلِّمٍ، وتُسمعُ أصواتُهم.

ومن المهمِّ الإقرارُ بأنَّ مشهدَ حقوقِ الإنسانِ في الإماراتِ متنوّعٌ ومتطوِّرٌ، مع جهودٍ مستمرّةٍ لتعزيزِ الشفافيةِ والكرامةِ الإنسانيةِ. ويُبرزُ التركيزُ على التماسكِ الاجتماعيِّ والتسامحِ والتنميةِ المجتمعيةِ التزامَ الدولةِ ببناءِ بيئةٍ تعليميةٍ حاضنةٍ تحترمُ الحقوقَ الفرديةَ وتُعزِّزُ الانسجامَ الاجتماعيَّ.

التحدياتُ والفُرَصُ المستقبليةُ

تتطلّبُ المرحلةُ القادمةُ مواجهةَ تحدياتٍ عدّةٍ، مثلَ ضمانِ العدالةِ في الوصولِ إلى الموارِدِ الرقميةِ، وتدريبِ المعلّمينَ على الأساليبِ التربويةِ الحديثةِ، والحفاظِ على حوارٍ مُنفتحٍ ومحترمٍ حولَ التنوّعِ الثقافيِّ. وتعملُ مبادراتُ الإماراتِ، مثلَ «استراتيجيةِ التعليمِ الرقميِّ» والاستثماراتِ في الذكاءِ الاصطناعيِّ، على إعدادِ الطلابِ لعالمٍ سريعِ التغيُّرِ، وتزويدِهم بمهاراتِ سوقِ العملِ المستقبليةِ، وتعزيزِ الشمولِ الاجتماعيِّ.

ختاماً

تتمثّلُ رؤيةُ الإماراتِ للتعليمِ في الانفتاحِ والابتكارِ. ومن خلالِ دمجِ التكنولوجيا المُتقدِّمةِ والتركيزِ على التعلُّمِ المُخصَّصِ، تسعى الدولةُ إلى بناءِ نظامٍ تعليميٍّ مرنٍ (resilient) وشاملٍ ومُواكبٍ للمستقبلِ. ويَعِدُ هذا النهجُ بتمكينِ المتعلّمينَ، ودعمِ التنميةِ المجتمعيةِ، والحفاظِ على الحقوقِ الأساسيةِ لجميعِ الأفرادِ، بما يضمنُ أن يطالَ التقدُّمُ الجميعَ، وفقاً للقيمِ الثقافيةِ والالتزاماتِ في مجالِ حقوقِ الإنسانِ.

سياساتُ التعليمِ في الإماراتِ تراعي القيمَ الثقافيةَ والمجتمعيةَ مع التركيزِ على الاحترامِ والانفتاحِ والشمولِ بما يعكسُ نهجَ حقوقِ الإنسانِ في التعليمِ توازناً بينَ التقدمِ والتقاليدِ.

معالجةٌ وتسليطُ الضوءِ بشكلٍ شاملٍ على العديدِ من التطوراتِ والإنجازاتِ في دولِ الخليجِ العربيِّ ودولةِ الإماراتِ العربيةِ المتحدةِ

السفير الدكتور:
جورج باباداتوس

- رئيسُ الوفدِ والمراقبِ الدائمِ لمنظمةِ القانونِ العامِّ الأوروبيةِ لدى الأممِ المتحدةِ في جنيف منذ عامِ 2015.
- شغلَ الدكتور باباداتوس سابقاً منصبَ المنسقِ الإقليميِّ لأوروبا الغربيةِ في منظمةِ العملِ الدوليةِ، كما عملَ مستشاراً كبيراً لبعثةِ اليونانِ لدى الأممِ المتحدةِ. حصلَ على درجةِ الدكتوراهِ في الاقتصادِ من جامعةِ فيرجينيا للتكنولوجيا.
- تشملُ مسيرتهُ الدبلوماسيةَ المتميزةَ أدواراً قياديةً بارزةً، من أهمها توليهِ منصبَ نائبِ رئيسِ المجلسِ الاقتصاديِّ والاجتماعيِّ، ونائبِ رئيسِ القمةِ العالميةِ لمجتمعِ المعلوماتِ التابعةِ للأممِ المتحدةِ.

عندما بدأتُ في كتابَةِ هذا المقالِ، تذكّرتُ المدافعَ الشهيرَ عن حقوقِ الإنسانِ الدكتور مارتن لوثر كينغ جونيور، وقولَهُ: «كان لديَّ حلمٌ». لقد ألهمني ذلك الحلمُ لكتابَةِ هذا المقالِ.

وبما أنني سأتناولُ أنشطةَ دولِ الخليجِ – وبشكلٍ خاصٍّ دولةَ الإماراتِ العربيةِ المتحدةِ – أودُّ أن أُجريَ بعضَ المقارناتِ بين منظمةِ القانونِ العامِّ الأوروبيةِ (EPLO) التي أُمثِّلُها، ومجلسِ التعاونِ لدولِ الخليجِ العربيةِ (GCC) الذي يُمثِّلُ الدولَ الخليجيةَ الستَّ. فكلاهُمَا منظمتانِ دوليتانِ حكوميتانِ تتكونانِ من دولٍ متشابهةٍ في التوجّهاتِ، وقد تمَّ اعتمادهُمَا من قبلِ الجمعيةِ العامةِ للأممِ المتحدةِ كمنظمَتَينِ مراقبتَينِ، تتابعانِ عن كثبٍ أعمالَ المجلسِ.

يعدُّ مجلسُ التعاونِ الخليجيِّ، مجموعةً متماسكةً من الدولِ التي تتشاركُ رؤىً وقيماً مشتركةً. وتشبهُه منظمةُ (EPLO) من حيثُ الهيكلِ، إذ تضمُّ 14 دولةً أوروبيةً عضوَةً تتقاسمُ أيضاً قيماً موحَّدةً ورؤيةً جماعيةً. ومع أن بعضَ المناطقِ في العالمِ تميلُ اليومَ إلى الانغلاقِ وتشديدِ الحدودِ، فإن منظمةَ (EPLO) – وفاءً لمبادئِها التأسيسيةِ – تواصلُ التوسّعَ. ففي الواقعِ، نحن على وشكِ الترحيبِ بانضمامِ دولة الرأسِ الأخضرِ مطلعَ الشهرِ المقبلِ، كأولِ عضوٍ غيرِ أوروبيٍّ، وأولِ عضوٍ أفريقيٍّ في منظمتِنا، وهو إنجازٌ نفخرُ به كثيراً.

لقد نجحَ إقليمُ الخليجِ، ودولةُ الإماراتِ بشكلٍ خاصٍّ، في التعاملِ مع التحدياتِ المترتبَةِ على استضافَةِ أعدادٍ كبيرةٍ من المقيمينَ الأجانبِ، من خلالِ تنفيذِ سياساتٍ تهدفُ إلى تحقيقِ التوازنِ بين الاحتياجاتِ الاقتصاديةِ والتماسُكِ المجتمعيِّ. فعلى الرغمِ من أن الوافدينَ يُشكِّلونَ الأغلبيةَ السكانيةَ في بعضِ دولِ المنطقةِ، إلَّا أن الحكوماتِ قد أدخلت إصلاحاتٍ على قوانينِ العملِ، واتخذت تدابيرَ لتعزيزِ الهويةِ الوطنيةِ والمشاركةِ الفاعلةِ للقوَى العاملةِ المحليةِ. وفي الوقتِ نفسهِ، هناك اعترافٌ متزايدٌ بالتقدُّمِ المُحرزِ لضمانِ معاملةٍ عادلةٍ، وحقوقٍ، واندماجِ العمالِ الأجانبِ ضمنَ الرؤيةِ التنمويةِ الشاملةِ للمنطقةِ.

يُمثِّلُ العالمُ متعددُ الأقطابِ ساحةً تتنافسُ فيها الدولُ ومجموعاتُ الدولِ على النفوذِ، وتسعى لإيجادِ حلولٍ دبلوماسيةٍ للمشكلاتِ العالميةِ والإقليميةِ. ومعَ إعادةِ ترتيبِ القوى العالميةِ لحضورِها في الشرقِ الأوسطِ، بدأت دولُ الخليجِ في سدِّ هذا الفراغِ من خلالِ مزيجٍ من القوةِ الناعمةِ، والدبلوماسيةِ الاقتصاديةِ، والتعاونِ في مجالِ الأمنِ الإقليميِّ، متحولةً من موفّري طاقةٍ سلبيِّينَ إلى مهندسينَ نشطينَ للنظامِ الإقليميِّ.

وخلالَ السنواتِ الأخيرةِ، شهدت بعضُ دولِ الخليجِ، وخاصةً دولةُ الإماراتِ العربيةِ المتحدةِ، والمملكةُ العربيةُ السعوديةُ، ودولةُ قطرَ، ارتفاعاً ملحوظاً في أهميتها الجيوسياسيةِ، مدفوعاً بمزيجٍ من تنويعِ الاقتصادِ، وتحسينِ ظروفِ العملِ، ورفعِ جودةِ الحياةِ. وقد رسَّخت هذه الدولُ مكانتَها كوسطاءِ إقليميينَ وقوىً فاعلة عالمياً، تلعبُ أدواراً محوريةً في الوساطَةِ في النزاعاتِ الإقليميةِ والعالميةِ، مستفيدةً من استقرارِها السياسيِّ وقوتها الماليةِ لعقدِ صفقاتِ سلامٍ والتأثيرِ على النتائجِ في مناطقَ متعددةٍ، بما في ذلك أوكرانيا. وقد عزَّزَ هذا الانخراطُ الدبلوماسيُّ الواسعُ من مكانتِها على الساحةِ الدوليةِ. كما أن استثماراتِها في القطاعاتِ التكنولوجيةِ المتقدمةِ، إلى جانبِ مبادراتٍ مثلَ توسعِ الإماراتِ في مجالِ استكشافِ الفضاءِ، والطاقةِ الخضراءِ، واللوجستياتِ، تؤكدُ على تحوُّلٍ استراتيجيٍّ نحوَ تحقيقِ استدامةٍ اقتصاديةٍ وسياسيةٍ طويلةِ الأمدِ تتجاوزُ الاعتمادَ على الموارِدِ الهيدروكربونيةِ.

إن تعزيزَ حقوقِ الإنسانِ يتطلبُ بيئةً تتوافرُ فيها عدةُ عناصرَ أساسيةٍ. وسأحاولُ أن أصفَ الظروفَ اللازمَةَ لتحقيقِ هذا التقدُّمِ، والتي تتوافرُ في دولةِ الإماراتِ العربيةِ المتحدةِ.

لقد حقَّقت دولةُ الإماراتِ إنجازاتٍ كبيرةً في المجالاتِ الدبلوماسيةِ والاقتصاديةِ والتكنولوجيةِ والثقافيةِ. ففي عامِ 2024، احتلت الإماراتُ المرتبةَ الأولى إقليمياً والعاشرةَ عالمياً في مؤشرِ القوةِ الناعمَةِ العالميِّ، ممَّا يعكسُ فاعليةَ دبلوماسيتها وتأثيرَها الدوليَّ. وقد أقامت علاقاتٍ دبلوماسيةً معَ 189 دولةً، وتستضيفُ 198 سفارةً، مما يُبرزُ التزامَها بالانخراطِ العالميِّ. كما أصبحت ثالثَ أكبرَ مانحٍ للمساعداتِ الإنسانيةِ في العالمِ نسبةً إلى الدخلِ القوميِّ الإجماليِّ في عامِ 2016، ما يعكسُ التزامَها بالجهودِ الإنسانيةِ على مستوى العالمِ.

ختاماً

وأخيراً، نؤكدُ على أهميةِ الاستمرارِ في تعزيزِ احترامِ حقوقِ الإنسانِ، وتطويرِ الأطرِ القانونيةِ لحمايتِها، وتعزيزِ سيادةِ القانونِ، وكذلك دعمِ الحوكمةِ الفاعلةِ، والشفافيةِ، والمساءلةِ.

كما نؤكدُ على ضرورةِ تعزيزِ مشاركةِ المجتمعِ المدنيِّ في النهوضِ بمنظومةِ حقوقِ الإنسانِ، والمشاركةِ الفاعلةِ في عملياتِ صنعِ القرارِ. ونشددُ أيضاً على أهميةِ نشرِ ثقافةِ حقوقِ الإنسانِ، لما لها من دورٍ أساسيٍّ في إبرازِ الجهودِ المبذولةِ لتعزيزِ حقوقِ الإنسانِ على مستوى العالمِ.

حققت الإماراتُ إنجازاتٍ بارزةً في المجالاتِ الدبلوماسيةِ والاقتصاديةِ والتكنولوجيةِ والثقافيةِ لتأتي في المرتبةِ الأولى إقليمياً والعاشرةِ عالمياً في مؤشرِ القوةِ الناعمةِ العالميِّ 2024.

العلامةُ الوطنيةُ في تقاطعِ القوةِ الناعمةِ والقيمِ:

نموذجُ الإمـــاراتِ العربيـــةِ المتحـدةِ في تعزيـــزِ الأمـنِ الإنســانـــيِّ

في بيئةٍ عالميةٍ مترابطةٍ بشكلٍ متزايدٍ ومجتمعٍ معلوماتيٍّ متقدمٍ تقنياً، أصبحتِ العلامةُ الوطنيةُ (National Branding) ركيزةً مركزيةً في جهودِ الدولِ لبسطِ قوتها الناعمةِ واكتسابِ النفوذِ السياسيِّ والاقتصاديِّ على الساحةِ الدوليةِ. وتتجاوزُ استراتيجياتُ العلامةِ الوطنيةِ الناجحةِ هذهِ الازدواجيةَ المعقدةَ بين المنافسةِ، من خلالِ إبرازِ نقاطِ القوةِ المميزةِ، والانخراطِ التعاونيِّ، والتأكيدِ على نقاطِ القوةِ المميزةِ، والمشاركةِ التعاونيةِ، ومن خلالِ ثقةٍ واهتماماتٍ ومعتقداتِ الناسِ داخلَ البلادِ وخارجها، بدلاً من تعميقِ الانقساماتِ وتوسيعِ المسافاتِ، تصبحُ العلامةُ التجاريةُ الوطنيةُ أداةً لبناءِ السلامِ والتعاونِ الدوليِّ عندما تعكسُ القيمَ والمبادئَ الأساسيةَ للبلادِ.

فينتسيسلاف سابيف
مرصدُ الأمنِ، جامعةُ جنيفَ

علامةٌ تجاريةٌ للأمةِ:
انعكاسٌ للقيمِ والسياساتِ والإجراءاتِ الأساسيةِ

انطلاقاً من مهمتها المتمثلةِ في إدارةِ «صورةِ الدولةِ وسمعتها في الساحةِ الدوليةِ»، أصبحتِ العلامةُ الوطنيةُ عنصراً رئيسياً في الدبلوماسيةِ العامةِ. فهي ليست مجردَ تمرينٍ تسويقيٍّ يتضمنُ حملاتٍ جذّابةٍ، أو شعاراتٍ، أو رموزاً أو قصصاً، بل هي عمليةٌ متجذّرةٌ بعمقٍ في الطموحاتِ والإنجازاتِ والخصائصِ الثقافيةِ والاجتماعيةِ والتاريخيةِ والطبيعيةِ الفريدةِ التي تُعرِّفُ الهويةَ التنافسيةَ للدولةِ.

ولكي يُنظرَ إلى العلامةِ الوطنيةِ على أنها أصيلةٌ وموثوقةٌ، يجبُ أن تُبنى على أصولٍ وسياساتٍ ملموسةٍ تنسجمُ مع القيمِ الوطنيةِ المقبولةِ على نطاقٍ واسعٍ. ويعتمدُ نجاحُ العلامةِ الوطنيةِ على قدرةِ الدولِ في تحويلِ القيمِ المجرّدةِ إلى أفعالٍ ملموسةٍ، مثل استضافةِ الفعالياتِ متعددةِ الثقافاتِ، وتعزيزِ حقوقِ الإنسانِ، أو الريادةِ في المسؤوليةِ البيئيةِ، وهي جميعها تعززُ مصداقيةَ العلامةِ وجاذبيتها.

العلامةُ الوطنيةُ في دولةِ الإماراتِ العربيةِ المتحدةِ

ترتبطُ الدبلوماسيةُ العامةُ لدولةِ الإماراتِ ارتباطاً وثيقاً بقيمها الأساسيةِ. وتُركّزُ مبادراتُ العلامةِ الوطنيةِ على إبرازِ هويةِ الإماراتِ كمركزٍ للتسامحِ والأمنِ والفرصِ في المنطقةِ والعالمِ.

وقد حملتِ الحملاتُ الوطنيةُ البارزةُ، مثل عامِ التسامحِ وعامِ الابتكارِ، رسائلَ قائمةً على القيمِ. ويُجسّدُ شعارُ العلامةِ الوطنيةِ «الخطوطُ السبعةُ»، إلى جانبِ حملةِ «سبعُ إماراتٍ – سبعةُ منارات – مستقبلٌ واحدٌ»، صورةَ الإماراتِ كـ»بوتقةٍ تنصهرُ فيها الثقافاتُ، ونقطةُ التقاءٍ للأفكارِ والطموحاتِ، ووجهةٌ للعيشِ والعملِ».

ويُبرزُ الخطابُ أن الإماراتَ أرضٌ يجتمعُ فيها أشخاصٌ من خلفياتٍ ثقافيةٍ وعرقيةٍ متعددةٍ من جميعِ أنحاءِ العالمِ لبناءِ وتعزيزِ هويةِ الإماراتِ العالميةِ الفريدةِ، و»أرضٌ لا مكانَ فيها لكلمةِ مستحيلٍ».

ومن خلالِ دمجِ قيمٍ مثلَ الأمنِ، والتعايشِ، والاستدامةِ في هويتها المؤسسيةِ والعلاميةِ، توظّفُ دولةُ الإماراتِ القوةَ الناعمةَ لتعزيزِ الثقةِ والمصداقيةِ على الساحةِ الدوليةِ. وتضمنُ الصلةُ الوثيقةُ بين العلامةِ والقيمِ الأساسيةِ دعماً شعبياً واسعاً داخل الدولةِ، وانخراطاً وطنياً حقيقياً في سرديات العلامةِ الوطنيةِ.

وتُعدّ مبادراتٌ مثل مسابقةِ تصميمِ شعارِ الهويةِ الإعلاميةِ لدولةِ الإماراتِ، التي شارك فيها ملايينُ الأشخاصِ حول العالمِ، واقترنت فيها كلُّ مشاركةٍ بزراعةِ شجرةٍ، مثالاً بارزاً على كيفيةِ بناءِ جسورٍ بين الجمهورِ المحليّ والعالميّ، وإبرازِ كيف يمكنُ للعلامةِ الوطنيةِ أن تحشدَ المواطنينَ والمجتمعَ الدوليَّ حولَ قيمٍ مشتركةٍ.

الأمنُ الإنسانيُ كقيمةٍ أساسيةٍ وتطلعٍ عالميٍّ

تُعدّ العلامةُ الوطنيةُ في دولةِ الإماراتِ العربيةِ المتحدةِ أداةً استراتيجيةً في بناءِ الدولةِ، وتحقيقِ اتّساقِ السياساتِ، وتعزيزِ الحضورِ الدوليّ. وفي هذا السياقِ، تحتلُّ قيمةُ «الأمنِ» – وبشكلٍ أوسعَ الأمنِ الإنسانيّ – مكانةً محوريةً ضمنَ استراتيجيةِ العلامةِ الوطنيةِ للدولةِ، إذ تستجيبُ هذه القيمةُ للاحتياجاتِ المجتمعيةِ الأساسيةِ، وتدعمُ منظومةً من القيمِ الأخرى مثلَ الازدهارِ، والاستقرارِ، والتسامحِ.

إن إعطاءَ الأولويةِ للأمنِ الإنسانيّ في الإماراتَ ينسجمُ مع التوجّهاتِ العالميةِ. فقد أظهرتِ الأبحاثُ الاجتماعيةُ والاستطلاعاتُ الدوليةُ باستمرارٍ أن الأمنَ يُنظرُ إليه كأحدِ المكوناتِ الجوهريةِ للرفاهِ البشريّ في مختلفِ أنحاءِ العالمِ. فبحسبَ «مسحِ القيمِ العالميةِ» (World Values Survey) بين عامي 2017–2021، اعتبر غالبيةُ المشاركينَ في 70% من الدولِ الـ54 المشمولةِ في الدراسةِ، أن الأمنَ أهمُّ من الحريةِ. ويعكسُ هذا التوجّهُ ميلاً عالمياً نحو تقديرِ السلامةِ والاستقرارِ والاستمراريةِ والتوقّعِ الواضحِ في السياسةِ والقانونِ والعملِ والحياةِ الأسريةِ.

تؤكدُ مبادراتُ بناءِ الهويةِ الوطنيةِ على هويةِ الإماراتِ كمركزٍ للتسامحِ والأمنِ والـفـرصِ في المنطقـــةِ وخارجَهـا.

تعدُ الهويةُ الإعلاميةُ المرئيةُ للإماراتِ أداةً استراتيجيةً لبناءِ الدولةِ وتماسكِ السياساتِ وتعزيزِ مكانتِها الدوليةِ.

وتُظهرُ مؤشراتٌ دوليةٌ مثل مؤشرِ السلامِ العالميّ (Global Peace Index)، ومؤشرِ الحياةِ الأفضلِ التابعِ لمنظمةِ التعاونِ الاقتصاديّ والتنميةِ (OECD Better Life Index)، ومؤشرِ المدنِ الآمنةِ (Safe Cities Index)، الطابعَ متعددَ الأبعادِ للأمنِ، والذي يشمل الأمنَ البيئيّ والرقميّ والصحيّ وأمنَ البنيةِ التحتيةِ. كما أن مشاعرَ الأمانِ ترتبطُ ارتباطاً وثيقاً بالرفاهيةِ العامةِ والرضا عن الحياةِ.

وقد دمجت دولةُ الإماراتِ بشكلٍ استراتيجيّ تعزيزَ الأمنِ كركيزةٍ أساسيةٍ في جهودِ العلامةِ الوطنيةِ، مما رسّخ صورتها كدولةٍ آمنةٍ، مستقرةٍ، وموجهةٍ نحو المستقبلِ على الساحةِ العالميةِ. وعلى مدى العقدينِ الماضيينِ، نفّذت الإماراتُ إحدى أنجحَ حملاتِ العلامةِ الوطنيةِ في الشرقِ الأوسطِ، من خلالِ توظيفِ سمعتها في مجالِ الأمنِ والسلامةِ لاستقطابِ السياحِ والمستثمرينَ والمهنيينَ ذوي الكفاءاتِ العاليةِ. وتُبرز الموادُ الترويجيةُ الحكوميةُ والفعالياتُ الدوليةُ الكبرى الأمنَ والسلامةَ كأصولٍ وطنيةٍ رئيسيةٍ تعزز صورةَ الإماراتِ كوجهةٍ آمنةٍ.

وترتكز استراتيجياتُ الأمنِ في الإماراتَ على صونِ التراثِ الثقافيّ والهويةِ الوطنيةِ، مع التأكيدِ على الانسجامِ الاجتماعيّ، والتعايشِ الثقافيّ، والتسامحِ. وتميل الدولةُ تاريخياً إلى الوساطةِ بدلاً من المواجهةِ، وتسعى لحلّ النزاعاتِ عبر الحوارِ والمؤسساتِ متعددةِ الأطرافِ، وهو ما يتجلّى في سياستها الدبلوماسيةِ الساعيةِ إلى خفضِ التوتراتِ الإقليميةِ.

وتتّسم مبادراتُ الإماراتِ الإقليميةُ بـ«البراغماتيةِ، والحزمِ، والاعتمادِ على الذاتِ»، بما يشمل تطويرَ قدراتها العسكريةِ المستقلةِ، واتخاذَ قراراتِها الأمنيةِ، داخلياً وخارجياً، بشكلٍ سياديّ. كما تدمج الإماراتُ قيمَ التسامحِ والاعتدالِ في سياستها الأمنيةِ، بهدف مكافحةِ التطرفِ وتعزيزِ الانسجامِ المجتمعيّ.

ويُعد الأمنُ أيضاً عنصراً محورياً في دعمِ مكانةِ الإماراتِ كمركزٍ عالميّ للأعمالِ، من خلالِ حمايةِ طرقِ التجارةِ البحريةِ والبنيةِ التحتيةِ الحيويةِ. وقد ساهم المشهدُ الثقافيُ المزدهرُ في الإماراتَ، مثل متحفِ اللوفرِ أبوظبي، ومعرضِ «آرتِ دبي»، وبينالي الشارقة وغيرها، في تعزيزِ الهويةِ العالميةِ للدولةِ كراعيةٍ وحاميةٍ للفنونِ.

دمجتْ الإماراتُ استراتيجياً تعزيزَ الأمنِ كركيزةٍ أساسيةٍ في جهودِها لتعزيزِ هويتِها الوطنيةِ مما جعلَها دولةً آمنةً ومستقرةً وتطلعيةً على الساحةِ العالميةِ.

عززَ المشهدُ الثقافيُ المزدهرُ في الإماراتِ (متحفُ اللوفرِ أبوظبي، آرتْ دبي، بينالي الشارقة، وغيرها) هويةَ الدولةِ العالميةِ كراعٍ للفنونِ.

وفي السنواتِ الأخيرةِ، ازدادت الاعترافاتُ الرسميةُ بأهميةِ العلاقةِ بين الأمنِ وحمايةِ البيئةِ. فالمخاطرُ البيئيةُ تشكلُ تهديداتٍ مباشرةً للأمنِ الإنسانيّ، والصحةِ العامةِ، والاستقرارِ الاقتصاديّ. وتُعرّفُ السياسةُ العامةُ للبيئةِ في الإماراتِ الحفاظَ على الموارِدِ الطبيعيةِ والاستخدامَ المستدامَ لها كجزءٍ من الثقافةِ والأمنِ الوطنيّين، مع التأكيدِ على أن الرفاهَ البيئيّ أساسٌ للمجتمعاتِ المتماسكةِ والمرنةِ.

وقد حدّدت رؤيةُ «نحن الإمارات 2031»، ورؤيةُ «الإماراتِ للطاقة 2050»، أهدافاً طموحةً في مجالاتِ جودةِ الهواءِ والطاقةِ النظيفةِ والتنميةِ المستدامةِ، بما في ذلك تحقيقُ 30% من الطاقةِ النظيفةِ بحلول عام 2030، والوصولُ إلى صفرِ انبعاثاتٍ في قطاعي الطاقةِ والمياهِ بحلول عام 2050. كما شكّلت رئاسةُ الإماراتِ لمؤتمرِ الأطرافِ (COP28)، وما نتج عنه من توافقِ الإماراتِ (UAE Consensus)، محطةً فارقةً في الدبلوماسيةِ المناخيةِ العالميةِ، حيث تم التأكيدُ على أن التكيفَ والتحولَ العادلَ هما جزءٌ لا يتجزأ من الأمنِ والتنميةِ المستدامةِ.

وتعمل الحملاتُ الوطنيةُ والبرامجُ التعليميةُ على رفعِ الوعيِ العامّ حول المسؤوليةِ البيئيةِ، وتغيّرِ المناخِ، وأمنِ الغذاءِ والمياهِ. كما دخلت الإماراتُ في شراكةٍ مع آليةِ الأمنِ المناخيّ التابعةِ للأممِ المتحدةِ، لتكونَ أولَ دولةٍ مانحةٍ من دولِ الجنوبِ العالميّ تدعمُ تعزيزَ قدرةِ الأممِ المتحدةِ على معالجةِ العلاقةِ المتشابكةِ بينَ تغيّرِ المناخِ والسلامِ والأمنِ.

ملخصُ القيمِ الأساسيةِ التي تستندُ إليها رؤيةُ الإماراتِ العربيةِ المتحدةِ للأمنِ الإنسانيّ:

القيمةُ	التنفيذُ المحليّ	التنفيذُ الدوليّ (الدبلوماسيةُ العامةُ)
التراثُ الثقافيُ والتقاليدُ	التماسكُ الاجتماعيُ، التعليمُ، النظامُ القانونيُ	الترويجُ للثقافةِ الإماراتيةِ والتسامحِ في الخارجِ
الاستقرارُ الإقليميُ	التعاونُ ضمنَ مجلسِ التعاونِ الخليجيّ، الأمنُ الداخليُ	الوساطةُ، بناءُ التحالفاتِ، العملياتُ العسكريةُ المشتركةُ
البراغماتيةُ/الاعتمادُ على الذاتِ	الاستثمارُ في القطاعِ العسكريّ، الاستقلاليةُ	سياسةٌ خارجيةٌ مستقلةٌ، التعدديةُ في التحالفاتِ والشراكاتِ المتنوعةِ
التسامحُ	التسامحُ الدينيُ، التعليمُ، الوقايةُ من التطرفِ وخطابِ الكراهيةِ	رسائلُ مكافحةٍ للتطرفِ، الدبلوماسيةُ الثقافيةُ
الازدهارُ الاقتصاديُ	بيئةُ أعمالٍ مستقرةٌ، سيادةُ القانونِ، حمايةُ البنيةِ التحتيةِ	الترويجُ للاستثمارِ، الدبلوماسيةُ التجاريةُ
التعدديةُ/الوساطةُ	التوافقُ الداخليُ، بناءُ القدراتِ في مجالِ الدبلوماسيةِ العامةِ	الوساطةُ في النزاعاتِ الإقليميةِ، المشاركةُ الفعالةُ في المنتدياتِ العالميةِ
الاستدامةُ البيئيةُ	الطاقةُ النظيفةُ، خفضُ انبعاثاتِ ثاني أكسيدِ الكربونِ، التنوعُ البيولوجيُ، الأمنُ المائيُ	الدبلوماسيةُ المناخيةُ، مؤتمرُ الأطرافِ الثامنُ والعشرونَ (COP28)، أهدافُ التنميةِ المستدامةِ، تمويلُ الأبحاثِ والشركاتِ الناشئةِ في مجالِ الطاقةِ الخضراءِ

ختاماً
الريادةُ في تصنيفِ القوّةِ الناعمةِ العالميةِ

تُعرَفُ القوةُ الناعمةُ، كما صاغَها الباحثُ الأمريكيُ في جامعةِ هارفاردَ جوزيفُ ناي، بأنها «القُدرةُ على التأثيرِ في تفضيلاتِ وسلوكِ الآخرينَ من خلالِ الجاذبيةِ والإقناعِ، بدلاً من الوسائلِ القسريةِ». وفي ظلِّ نظامٍ دوليٍّ متعددِ الأقطابِ بشكلٍ متزايدٍ، تزدادُ أهميةُ هذا النوعِ من التأثيرِ، وهو ما يتجلّى بشكلٍ خاصٍّ في الدولِ الشرقِ أوسطيةِ التي تسعى لإعادةِ تعريفِ أدوارِها على الساحةِ العالميةِ عبرَ توظيفِ الدبلوماسيةِ، والاستثمارِ الاستراتيجيّ، والمبادراتِ الثقافيةِ.

وفي إصدارِ عامَ 2025 من مؤشرِ القوةِ الناعمةِ العالميّ (Global Soft Power Index)، تواصلُ دولةُ الإماراتِ العربيةِ المتحدةِ تصدرَها إقليمياً في منطقةِ الشرقِ الأوسطِ، وتحافظُ على مكانتِها ضمنَ أفضلِ 10 دولٍ عالمياً، رغمَ تباطؤٍ إقليميٍّ في مؤشراتِ القوةِ الناعمةِ.

فقد جاءتِ الإماراتُ في المرتبةِ: الثامنةِ عالمياً في مؤشرِ «التأثيرِ» (Influence)، والتاسعةِ في مؤشرِ «العلاقاتِ الدوليةِ» (International Relations)، والعاشرةِ في مؤشرِ «الأعمالِ والتجارةِ» (Business & Trade). كما ارتفعت إلى المرتبةِ الثانيةِ عالمياً من حيثُ كونِها دولةً «من السهلِ ممارسةُ الأعمالِ فيها ومعها»، وتبقى ضمنَ أفضلِ 10 دولٍ من حيثُ «إمكاناتِ النموِّ المستقبليّ»، و«قوّةِ واستقرارِ الاقتصادِ».

يُعدُّ هذا الأداءُ القويُ والمستدامُ شهادةً على استراتيجيةِ الإماراتِ العربيةِ المتحدةِ طويلةِ الأجلِ في التنويعِ الاقتصاديّ، والاستثمارِ في صناعاتِ المستقبلِ، بالإضافةِ إلى الالتزامِ بالوساطةِ والمساعي الحميدةِ التي تعززُ ثقتَها وجاذبيتَها العالميةَ، بما يتماشى مع قيمِها الجوهريةِ.

ماثيو روبنسون لـ «مجلة الإمارات لحقوق الإنسان»:

ريادةٌ إماراتيةٌ في مشهدٍ خليجيٍّ متطورٍ: حقوقُ الإنسانِ في قلبِ التحديثِ القانونيِّ والتحولِ الرقميِّ المسؤولِ

في ظلِّ التحولاتِ الجيوسياسيةِ المتسارعةِ التي تشهدُها العلاقاتُ الدوليةُ، تبرزُ أهميةُ مراكزِ الفكرِ والدراساتِ الاستراتيجيةِ كجسورٍ معرفيةٍ تُسهِمُ في تعزيزِ الحوارِ وبناءِ التفاهمِ بين دولِ العالمِ، بما يدعمُ أجواءَ التقاربِ المعرفيِّ بين الجميعِ.

ومن بين هذهِ المراكزِ، يبرزُ مركزُ المعلوماتِ الأوروبيِّ الخليجيِّ (EGIC)، والذي يستهدِفُ إحداثَ تقاربٍ بين أوروبا ودولِ مجلسِ التعاونِ الخليجيِّ.

في هذا السياقِ، كانَ لـ«مجلةِ الإماراتِ لحقوقِ الإنسانِ» حوارٌ مع ماثيو روبنسون، مديرِ المركزِ، والذي يتمتعُ بخبرةٍ قانونيةٍ وسياسيةٍ تمتدُ عبر مؤسساتِ الاتحادِ الأوروبيِّ، لبيانِ رؤيتِه حولَ مسيرةِ هذا التقاربِ والتطوراتِ الإيجابيةِ خليجياً لمسيرةِ تعزيزِ رعايةِ حقوقِ الإنسانِ.

الذكاءُ الاصطناعيُّ وحقوقُ الإنسانِ: الإماراتُ تقودُ الابتكارَ المسؤولَ عالمياً.

• في البدايةِ نرغَبُ أن تُحدثَنا عن انطلاقِ مركزِ الدراساتِ والبحوثِ الأوروبيةِ الخليجيةِ، وعملِه وجهودِه، لاسيما تلك المرتبطةِ بحقوقِ الإنسانِ؟

•• تأسّسَ مركزُ المعلوماتِ الأوروبيُّ الخليجيُّ (EGIC) كجمعيّةٍ غيرِ ربحيّةٍ في روما في خريفِ العامِ 2015. وتتمثّلُ رسالتُنا في بناءِ جسورِ التواصلِ بين أوروبا والخليجِ العربيِّ في المجالاتِ السياسيّةِ والاستراتيجيةِ والثّقافيةِ والاقتصاديةِ، ولهذا يعتمِدُ المركزُ على شبكةٍ من الأكاديميينَ وصانعي السياساتِ وخبراءِ المجتمعِ المدنيِّ من كلا المنطقتَينِ.

وينشرُ المركزُ أبحاثَهُ من خلالِ مجموعةٍ واسعةٍ من الإصداراتِ، بما في ذلكَ التقاريرِ الخاصةِ، وأوراقِ السياساتِ، والتحليلاتِ. كما ينظمُ ندواتٍ ومؤتمراتٍ وحواراتٍ وموائدَ مستديرةً حولَ القضايا الراهنةِ في العلاقاتِ الأوروبيةِ الخليجيةِ، ويقدمُ أيضاً برامجَ تدريبيةً وفرصاً للتدريبِ العمليِّ. فعلى سبيلِ المثالِ، يفتخِرُ المركزُ بعضويتِه في شبكةِ التبادلِ الأكاديميِّ «إيراسموس»، ويتعاونُ بشكلٍ وثيقٍ مع جامعاتٍ في أنحاءِ أوروبا والخليجِ العربيِّ.

اهتمّام بقضايا المرأةِ وحقوقِ العمّالِ والحريّاتِ المدنيّة.

وفيما يتعلّقُ بحقوقِ الإنسانِ، يُولي المركزُ اهتماماً كبيراً بقضايا مثل دورِ المرأةِ في التعليمِ، وحقوقِ العمّالِ، والحريّاتِ المدنيةِ. وقد كتبَ محلّلونَ لدينا عن مواضيعَ مثلَ تحصيلِ المرأةِ العلميِّ، كما استضَفنا حلقاتِ نقاشٍ متخصّصةٍ حولَ سيادةِ القانونِ وحواراتِ حقوقِ الإنسانِ، وتُعكسُ هذهِ الأنشطةُ التزامَ المركزِ بتعميقِ الفهمِ لتحدياتِ حقوقِ الإنسانِ، وتعزيزِ تبادلِ أفضلِ الممارساتِ بين المنطقتَينِ.

تقدُّمٌ خليجيٌّ مستمرٌ وواضحٌ لتعزيزِ رعايةِ حقوقِ الإنسانِ

• خلالَ السنواتِ الأخيرةِ، أبدت دولُ الخليجِ العربيِّ، لاسيّما الإماراتُ العربيةُ المتحدةُ، اهتماماً كبيراً بتطويرِ مسيرةِ وريادةِ حقوقِ الإنسانِ فيها، وسعت إلى تطويرِ منظومتِها الوطنيةِ بما يُحقّقُ لها المزيدَ من التطورِ على صعيدِ تعزيزِ الحقوقِ والحرياتِ وتحقيقِ التنميةِ المستدامةِ، كيفَ تنظرونَ إلى هذهِ الخطواتِ والتقدُّمِ الذي تُحرزُه دولُ مجلسِ التعاونِ الخليجيِّ؟

•• في السنواتِ الأخيرةِ، اتّخذَت دولُ الخليجِ خطواتٍ بارزةً لتحديثِ جوانبَ من أنظمتِها القانونيةِ والاجتماعيةِ. فعلى سبيلِ المثالِ، قامت دولُ الخليجِ، وفي مقدمتِها دولةُ الإماراتِ العربيةُ المتحدةُ، بإجراءِ تعديلاتٍ جوهريةٍ في أنظمتِها القانونيةِ دعماً وتعزيزاً لمسيرةِ رعايةِ حقوقِ الإنسانِ، إضافةً إلى اعتمادِ السياساتِ الوطنيةِ لرعايةِ حقوقِ الإنسانِ الرقميةِ، أو المتعلّقةِ بأخلاقياتِ الذكاءِ الاصطناعيِّ، فالهدفُ هو رعايةُ حقوقِ الإنسانِ سواءً في الحاضرِ أو المستقبلِ.

كما أنشأت العديدُ من دولِ مجلسِ التعاونِ، مؤسّساتٍ وطنيةً لحقوقِ الإنسانِ، وفقاً لمبادئِ باريسَ، وصدّقت على اتفاقياتٍ دوليةٍ إضافيةٍ، منها تلكَ المتعلّقةُ بحقوقِ الطفلِ وذوي الإعاقةِ.

تُشيرُ هذهِ الخطواتُ إلى تقدُّمٍ متواصلٍ وواضحٍ، وتُعكسُ استعداداً لتكييفِ بعضِ جوانبِ القانونِ الوطنيِّ مع المعاييرِ الدوليةِ. وتُظهِرُ هذهِ الإصلاحاتُ أن قادةَ الخليجِ يرَونَ أهميةً في تعزيزِ مجتمعٍ أكثرَ انفتاحاً واقتصادٍ قائمٍ على المعرفةِ. كما أصبحت أهدافُ التنميةِ المستدامةِ، مثلَ توسيعِ مشاركةِ المرأةِ في سوقِ العملِ وتنويعِ الاقتصادِ، جزءاً أصيلاً من الخططِ الوطنيةِ، مثلَ مئويّةِ الإماراتِ 2071، ورؤيةِ السعوديةِ 2030.

وتعدُّ التطوّراتُ الأخيرةُ في مجالاتِ حقوقِ الإنسانِ والقوانينِ بدولِ الخليجِ تطوراتٍ حقيقيّةً، وتمثّلُ خطوةً متقدمةً ومهمةً إلى الأمامِ.

استراتيجيّاتٌ خليجيّةٌ طموحةٌ في مجالِ الذكاءِ الاصطناعيِّ

• يُمثّلُ الذكاءُ الاصطناعيُّ والتقنياتُ الحديثةُ أحدَ أهمِّ التحدياتِ على صعيدِ حقوقِ الإنسانِ، كيفَ يمكنُ مواجهةُ تلك التحدّياتِ والمخاطرِ، لاسيّما ما يتعلّقُ بالحمايةِ والمساءلةِ عن الانتهاكاتِ في العالمِ الرقميِّ؟

•• توفرُ تقنياتُ الذكاءِ الاصطناعيِّ، والتقنياتُ الرقميةُ، فوائدَ هائلةً، لكنها في الوقتِ نفسهِ تُثيرُ مخاطرَ جديدةً على حقوقِ الإنسانِ، خصوصاً فيما يتعلّقُ بالخصوصيةِ، والمراقبةِ، والتمييزِ، والمعلوماتِ المُضلِّلةِ.

ماثيو روبنسون

مديرُ مركزِ المعلوماتِ الأوروبيِّ الخليجيِّ.

- شغَلَ منصبَ رئيسِ حزبِ المحافظينَ البريطانيِّ في إيرلندا الشماليةِ خلالَ الفترةِ من 2021 إلى 2023.

- قدَّم سابقاً المشورةَ لأعضاءِ حزبِ المحافظينَ البريطانيِّ المُنتخبينَ في البرلمانِ الأوروبيِّ في بروكسل وستراسبورغ بشأنِ قضايا متعدّدةٍ، شملَتِ الشؤونَ الخارجيةَ، والأمنَ والدفاعَ، والتجارةَ الدوليةَ، والسياساتِ الداخليةَ، وذلكَ على مدى ثلاثِ ولاياتٍ برلمانيةٍ (من 2013 إلى 2020). كما شغَلَ أيضاً منصبَ المستشارِ الرئيسيِّ لرؤساءِ وفدَي البرلمانِ الأوروبيِّ للعلاقاتِ مع العراقِ، والعلاقاتِ مع جنوبِ آسيا.

- عمِلَ ماثيو أيضاً في برنامجِ «أمريكا والاقتصادِ العالميِّ» التابعِ لمركزِ وودرو ويلسون الدوليِّ للباحثينَ في واشنطن العاصمةِ عام 2010. ويظهَرُ بانتظامٍ في العديدِ من وسائلِ الإعلامِ، منها: بي بي سي، يورونيوز، سي إن إن، الشرقُ للأخبارِ، جي بي نيوز، إن بي سي، وإم إس إن بي سي.

- محامٍ مؤهّلٌ (غيرُ ممارسٍ) منذُ عامِ 2011، حاصلٌ على درجةِ البكالوريوسِ في القانونِ مع مرتبةِ الشرفِ من ويلز، ودرجةِ الماجستيرِ في القانونِ من جامعةِ إدنبرة عام 2012.

قادةُ الخليجِ يرَونَ أهميةً في تعزيزِ مجتمعٍ أكثرَ انفتاحاً واقتصادٍ قائمٍ على المعرفةِ.

وفي بعضِ دولِ الخليجِ، أُطلِقت استراتيجياتٌ طموحةٌ في مجالِ الذكاءِ الاصطناعيِّ، مثلَ استراتيجيةِ الإماراتِ للذكاءِ الاصطناعيِّ 2031، بهدفِ دفعِ عجلةِ الابتكارِ.

وقد وضَعَ مجلسُ التعاونِ الخليجيُّ «الدليلَ الإرشاديَّ لأخلاقياتِ الذكاءِ الاصطناعيِّ»، الذي تمَّ إعدادُهُ بالاستنادِ إلى توصياتِ منظّمةِ «اليونسكو» بشأنِ أخلاقياتِ الذكاءِ الاصطناعيِّ، ويُحذِّرُ صراحةً من أن الذكاءَ الاصطناعيَّ قادرٌ على تعزيزِ حقوقِ الإنسانِ كما يُمكنُه أن يُقوّضَها.

ويؤكدُ هذا الدليلُ أن الذكاءَ الاصطناعيَّ قد يُهدّدُ الحقوقَ الأساسيةَ مثلَ المساواةِ والخصوصيةِ إذا تُرِكَ دونَ ضوابطَ، ويدعو إلى اتخاذِ تدابيرَ وطنيةٍ ودوليةٍ عاجلةٍ للحدِّ من هذهِ المخاطرِ، وهو ما قامت به عددٌ من الدولِ الخليجيةِ، ومنها دولةُ الإماراتِ، التي كانت سباقةً في إنشاءِ وزارةٍ مخصّصةٍ للذكاءِ الاصطناعيِّ، تجسيداً لرؤيتِها الاستشرافيّةِ في قيادةِ التحوّلِ الرقميِّ العالميِّ.

وقد أصدرتِ الوزارةُ في منتصفِ عامِ 2024 ميثاقاً لتطويرِ واستخدامِ الذكاءِ الاصطناعيِّ في دولةِ الإماراتِ، كوثيقةٍ وطنيةٍ تهدفُ إلى تحقيقِ مستهدفاتِ استراتيجيةِ الإماراتِ للذكاءِ الاصطناعيِّ، بما يضمنُ الاستخدامَ المسؤولَ والمنضبطَ لهذهِ التقنيةِ المتقدّمةِ.

وإلى جانبِ الميثاقِ، اعتمدَتِ الدولةُ أيضاً وثيقةَ سياسةِ الإماراتِ بشأنِ الذكاءِ الاصطناعيِّ على المستوى الدوليِّ، التي تحددُ موقفَها من حوكمةِ الذكاءِ الاصطناعيِّ في المنتدياتِ متعدّدةِ الأطرافِ، وتُركزُ على تعزيزِ الحقوقِ الرقميةِ، وحمايةِ الخصوصيةِ، وضمانِ الشفافيةِ والمساءلةِ.

كما أصدرتْ في ديسمبرَ 2023 دليلَ «أخلاقيّاتِ الذكاءِ الاصطناعيِّ: الإرشاداتِ والمبادئِ التوجيهيّةِ»، الذي يُرسّخُ ثمانيةَ مبادئَ أخلاقيّةً لضمانِ احترامِ حقوقِ الإنسانِ في كلِّ مراحلِ تطويرِ ونشرِ أنظمةِ الذكاءِ الاصطناعيِّ.

وتُشكّلُ هذهِ المنظومةُ المتكاملةُ نموذجاً رائداً لتوازنٍ فاعلٍ بين الابتكارِ التكنولوجيِّ وصونِ الكرامةِ الإنسانيةِ، وتُبرزُ التزامَ الإماراتِ باستخدامِ الذكاءِ الاصطناعيِّ كأداةٍ لتحقيقِ التنميةِ المستدامةِ، وتعزيزِ العدالةِ الاجتماعيّةِ، وبناءِ مستقبلٍ آمنٍ وعادلٍ للجميعِ.

التعاونُ بين مراكزِ البحوثِ والدراساتِ يشكلُ جسوراً للتقاربِ ودعمِ التعاونِ المشتركِ

ضرورةُ دعمِ التعاونِ بين مراكزِ البحوثِ الخليجيةِ والأوروبيةِ كونَهُ يُمثّلُ جسراً للتقاربِ ونقلِ الخبراتِ بين الجانبينِ.

• كيفَ تنظرونَ إلى أهميّةِ تعزيزِ التعاونِ بين مراكزِ البحوثِ والدراساتِ الاستراتيجيةِ الأوروبيةِ والخليجيةِ، لاسيّما ما يتعلّقُ بتطويرِ ومواءمةِ التشريعاتِ والسياساتِ والاستراتيجياتِ المعنيةِ بحقوقِ الإنسانِ والتنميةِ المستدامةِ؟

•• يُعدُّ التعاونُ القويُّ بين مراكزِ البحوثِ الأوروبيةِ والخليجيةِ أمراً بالغَ الأهميّةِ، إذ أنَّ تحدّياتِ حقوقِ الإنسانِ والتنميةِ المستدامةِ هي بطبيعتِها تحدّياتٌ عالميةٌ، وبالتالي فإنَّ أوروبا والخليجَ يستفيدانِ من تبادلِ الخبراتِ وأفضلِ الممارساتِ. فالمؤسّساتُ الأوروبيةُ غالباً ما تمتلكُ خبرةً طويلةً في أُطرِ سيادةِ القانونِ وسياساتِ الرفاهِ الاجتماعيِّ، بينما تمتلكُ المؤسّساتُ الخليجيةُ فهماً عميقاً للثقافاتِ والسياساتِ والسياقِ الاجتماعيِّ الإقليميِّ.

ويمكنُ لمراكزِ البحوثِ في كلا الجانبينِ أن تُشكّلَ جسوراً للتقاربِ، من خلالِ استضافةِ مؤتمراتٍ مشتركةٍ، وإصدارِ منشوراتٍ علميةٍ، وتنظيمِ برامجِ تبادلٍ أكاديميٍّ.

ويعملُ مركزُ المعلوماتِ الأوروبيُّ الخليجيُّ (EGIC) تحديداً مع جامعاتٍ ومراكزَ فكرٍ في أوروبا والخليجِ العربيِّ لتعزيزِ شبكاتِ التواصلِ المباشرِ بين الباحثينَ، ومن ثمَّ المساهمةِ في إقامةِ حوارٍ أكاديميٍّ يستهدفُ دعمَ مواءمةِ القوانينِ والسياساتِ، لا سيّما في مجالاتٍ مثلَ التجارةِ الحرّةِ والاستثمارِ.

• تتصدّرُ دولةُ الإماراتِ العربيةُ المتحدةُ، دولَ العالمِ في العملِ المعنيِّ بتحقيقِ السِلام والتسامحِ والتعايشِ الإنسانيِّ، وتسعَى لتعزيزِ ونشرِ السِلام في العديدِ من دولِ العالمِ، كيفَ ترَونَ أهميةَ هذا الدورِ؟

•• الدورُ النشطُ الذي تقومُ به دولةُ الإماراتِ في بناءِ السلامِ العالميِّ يُعدُّ محلَّ إشادةٍ كبيرةٍ، ويتزايدُ تأثيرُهُ بشكلٍ ملحوظٍ. فمن خلالِ استضافةِ قممِ السلامِ، ودعمِ الحوارِ بين الأديانِ، وتقديمِ نفسِها كوسيطٍ محايدٍ، تُعزّزُ الإماراتُ من مصداقيتِها على الساحةِ الدوليةِ.

ومن الأمثلةِ البارزةِ على ذلكَ، النجاحُ الذي حققته في الوساطةِ في تبادلِ الأسرى بين روسيا وأوكرانيا مؤخراً، ما يُجدّدُ التأكيدَ على التزامِ الإماراتِ بحلِّ النزاعاتِ سلمياً. ويُظهرُ هذا الإنجازُ كيفَ أنَّ تركيزَ الإماراتِ على التسامحِ والدبلوماسيةِ الهادئةِ يُؤتي ثمارَهُ سياسياً، ويُعزّزُ من مكانتِها الجيوسياسيةِ عالمياً.

رسالةٌ للشبابِ الخليجيِّ: المستقبلُ بين يديكَ، فاحرِص على أن يعمَّهُ السلامُ والازدهارُ، واستمراريةُ تعزيزِ رعايةِ حقوقِ الإنسانِ

• ما الرسالةُ التي تودُّ توجيهَها للشبابِ بدولِ مجلسِ التعاونِ لدولِ الخليجِ العربيِّ؟

•• أنتَ الجسرُ بين التقاليدِ والمستقبلِ. اغتنِمِ الفرصَ المتاحةَ أمامكَ – من جامعاتٍ عاليةِ الجودةِ، وبرامجِ التبادلِ الدوليِّ، والتقنياتِ الحديثةِ – ولكن في الوقتِ نفسِه، حافظ على إرثِكَ الثقافيِّ واعتزَّ به.

اجتهِد في دراستِكَ وعملِكَ، وكن فضولياً تجاهَ العالمِ الأوسعِ. انخرِط في الحوارِ مع الآخرينَ، وسافِر إن استطعتَ، ففهمُ وجهاتِ النظرِ المختلفةِ هو عنصرٌ أساسيٌّ في القيادةِ الحقيقيةِ.

وفي الوقتِ نفسِه، لا تنسَ القيمَ التي نشأتَ عليها – قيمَ التسامحِ، والأسرةِ، والمجتمعِ – التي لطالما شكّلت أساسَ تماسكِ مجتمعاتِ الخليجِ العربيِّ.

ولا بدَّ أن تُدركَ أنَّ المستقبلَ يتشكّلُ الآن بين يديكَ، فاجعَلْهُ مستقبلاً يعمُّهُ السلامُ، والازدهارُ، وكرامةُ الإنسانِ.

دبلوماسيةٌ إماراتيةٌ للسلامِ والتعايشِ: من الوساطةِ الدوليةِ إلى بناءِ المستقبلِ.

الإمارات و«اليونيسف»: شراكةٌ عالميةٌ لحمايـةِ الطفولةِ وتمكينِ المستقـبلِ

في الوقتِ الذي يشهدُ فيهِ العالمُ معاناةَ ملايينِ الأطفالِ حولَ العالمِ نتيجةَ ظروفِ الفقرِ والنزاعاتِ المسلحةِ وضعفِ الخدماتِ المقدمةِ إليهمْ، تقفُ منظمةُ الأممِ المتحدةِ للأطفالِ «اليونيسف» حارساً أميناً على حقوقِ ورفاهِ الأطفالِ، إذ ساهمتِ المنظمةُ منذُ تأسيسِها في مساعدةِ الأطفالِ الذينَ باتَ الخطرُ يتهددُ أرواحَهمْ ومستقبلَهمْ.

قصةُ اليونيسف – من الطوارئِ إلى الأملِ

تأسستْ منظمةُ الأممِ المتحدةِ للطفولةِ «اليونيسف» (UNICEF) في 11 ديسمبر 1946، بقرارٍ من الجمعيةِ العامةِ للأممِ المتحدةِ (القرار رقم 57-د/1)، وكانَ الهدفُ توفيرَ الإمداداتِ والمساعدةِ العاجلةِ للأطفالِ الذينَ تضرّروا من ويلاتِ الحربِ العالميةِ الثانيةِ.

آنذاكَ، حملتِ المنظمةُ اسمَ «صندوقِ الطوارئِ الدوليّ للأطفالِ التابعِ للأممِ المتحدةِ»، وعملت كصندوقٍ إغاثةٍ مؤقتٍ، مما منحَها الحقَّ في استخدامِ شعارِ الأممِ المتحدةِ.

لكنْ معَ تزايدِ التحدياتِ التي تواجهُ الأطفالَ حولَ العالمِ، لمْ يعدْ دورُها ينحصرُ في تقديمِ الإغاثةِ المؤقتةِ، بلْ تطورَ بشكلٍ جذريٍّ، ففي عام 1953، أصبحتْ «اليونيسفُ» جزءاً دائماً من منظومةِ الأممِ المتحدةِ، وتغيرَ اسمُها إلى منظمةِ الأممِ المتحدةِ للطفولةِ، ليعكسَ دورَها الأشملَ والدائمَ في رعايةِ حقوقِ الطفلِ.

منذُ ذلكَ الحينِ، تعملُ «اليونيسفُ» في جميعِ أنحاءِ العالمِ لدعمِ الأطفالِ، ليسَ فقطْ في أوقاتِ الطوارئِ والكوارثِ أو النزاعاتِ المسلحةِ، بلْ في كلِّ الأوقاتِ، منْ خلالِ برامجَ تنمويةٍ وصحيةٍ وتعليميةٍ تهدفُ إلى تحسينِ جودةِ حياةِ الأطفالِ وضمانِ مستقبلٍ آمنٍ لهمْ.

مسيرةُ «اليونيسف»: منَ الإغاثةِ إلى التنميةِ المستدامةِ

منذُ تأسيسِها عام 1946، تعدُّ منظمةُ الأممِ المتحدةِ للطفولةِ «اليونيسف» ركيزةً أساسيةً في دعمِ حقوقِ الأطفالِ حولَ العالمِ. فقدْ امتدتْ برامجُها لتشملَ 190 دولةً وإقليماً، مركزةً جهودَها على توفيرِ التعليمِ، والرعايةِ الصحيةِ، والمياهِ النظيفةِ، وحمايةِ الأطفالِ منَ العنفِ والاستغلالِ. ومنْ أبرزِ نجاحاتِها القضاءُ شبهَ التامِّ على مرضِ شللِ الأطفالِ منْ خلالِ حملاتِ تطعيمٍ شملتْ أكثرَ منْ 400 مليونَ طفلٍ سنوياً، إضافةً إلى مشاريعَ مستدامةٍ وفّرتِ المياهَ النقيةَ لملايينِ الأطفالِ في المناطقِ المتأثرةِ بالأزماتِ. كما تقودُ المنظمةُ بالتعاونِ معَ الحكوماتِ ومنظماتِ المجتمعِ المدنيِّ برامجَ تعليميةً نوعيةً تمكنُ الأطفالَ منْ مواصلةِ تعلّمِهمْ حتى في أصعبِ الظروفِ.

تعملُ منظمةُ «اليونيسف» على رعايةِ حقوقِ الأطفالِ ورفاهِهم في 190 دولةً بالتعاونِ معَ شركاءٍ دوليينَ وفي مقدمتِهم الإماراتُ العربيةُ المتحدةُ.

الأهدافُ الأساسيةُ لليونيسف:

تسعى منظمةُ الأممِ المتحدةِ للطفولةِ «اليونيسف» إلى تحقيقِ مجموعةٍ منَ الأهدافِ الأساسيةِ التي تتوافقُ معَ حقوقِ الطفلِ الواردةِ في اتفاقيةِ

الأممِ المتحدةِ لحقوقِ الطفلِ، وتشملُ هذهِ الأهدافَ:

- **حمايةُ حقوقِ الأطفالِ:** تعملُ اليونيسفُ على حمايةِ حقوقِ الأطفالِ، بما في ذلكَ الحقِّ في الحياةِ، والنموِّ في بيئةٍ آمنةٍ، والتعليمِ، والرعايةِ الصحيةِ، لضمانِ تمتعِ كلِّ طفلٍ بحياةٍ مليئةٍ بالفرصِ.
- **القضاءُ على الفقرِ والجوعِ:** تسعى المنظمةُ إلى الحدِّ منْ معدلاتِ الفقرِ والجوعِ بينَ الأطفالِ في جميعِ أنحاءِ العالمِ منْ خلالِ توفيرِ برامجِ المساعداتِ الاجتماعيةِ وتوزيعِ الموادِّ الغذائيةِ الأساسيةِ.
- **التعليمُ الجيدُ والشاملُ:** تعملُ اليونيسفُ على ضمانِ وصولِ جميعِ الأطفالِ، بما في ذلكَ الفتياتِ والأطفالِ ذوي الإعاقةِ، إلى تعليمٍ جيدٍ ومجانيٍّ؛ للحدِّ منْ معدلاتِ الأميةِ وتعزيزِ فرصِ التنميةِ.
- **الصحةُ والرعايةُ الطبيةُ:** تقدّمُ المنظمةُ الدعمَ الصحيَّ للأطفالِ منْ خلالِ حملاتِ التطعيمِ، وعلاجِ الأمراضِ المعديةِ، وتحسينِ الخدماتِ الصحيةِ في المناطقِ الناميةِ.
- **الحمايةُ منَ العنفِ والاستغلالِ:** تواجهُ اليونيسفُ حالاتِ العملِ القسريِّ، والاتجارِ بالأطفالِ، والزواجِ المبكرِ، وتسعى لحمايةِ الأطفالِ في مناطقِ النزاعاتِ المسلحةِ.
- **المساواةُ بينَ الجنسينِ:** تعملُ المنظمةُ على تعزيزِ المساواةِ بينَ الجنسينِ منْ خلالِ التوعيةِ بمخاطرِ الزواجِ المبكرِ والتمييزِ في التعليمِ، وتمكينِ الفتياتِ منْ الوصولِ إلى حقوقِهنْ.
- **الاستجابةُ للطوارئِ:** تقدّمُ اليونيسفُ المساعداتِ الطارئةَ للأطفالِ والنساءِ في حالاتِ الكوارثِ والنزاعاتِ، مثلَ توفيرِ المياهِ النظيفةِ، والموادِّ الغذائيةِ، والتعليمِ، والخدماتِ الصحيةِ

الإماراتُ واليونيسفُ: شراكةٌ منْ أجلِ الطفولةِ

تُعدُّ دولةُ الإماراتِ العربيةِ المتحدةِ شريكاً فاعلاً في دعمِ جهودِ منظمةِ الأممِ المتحدةِ للطفولةِ «اليونيسفْ»، من خلالِ تعيينِ عددٍ منَ الشخصياتِ

تركـزُ «اليونيـسف» عـلى دعمِ الأطفالِ الأكثرِ ضعفاً خاصـةً في مجالاتِ الرعايـةِ الصحيةِ والتعليمِ والحمايةِ منَ الاستغلالِ.

ماجد العصيمي أول سفير وطني من دولة الإمارات العربية المتحدة

الإماراتيةِ البارزةِ كسفراءِ لها، بهدفِ تعزيزِ حقوقِ الأطفالِ وتسليطِ الضوءِ على قضاياهمْ محلياً وعالمياً، ومنهم:

ماجد العصيمي – أولُ سفيرٍ وطنيٍّ لليونيسفْ منَ الإماراتِ - 2021

في يناير 2021، عيّنتِ «اليونيسفُ» السيدَ ماجد العصيمي، رئيسَ اللجنةِ البارالمبيةِ الآسيويةِ والمديرَ التنفيذيَّ لنادي دبي لأصحابِ الهممِ، كأولِ سفيرٍ وطنيٍّ لها من دولةِ الإماراتِ. جاءَ هذا التعيينُ تقديراً لجهودِه في دعمِ حقوقِ الأطفالِ، خاصةً أصحابَ الهممِ، وتعزيزِ اندماجِهمْ الاجتماعيِّ منْ خلالِ الرياضةِ والتمكينِ المجتمعيِّ.

بلقيس فتحي – سفيرةٌ إقليميةٌ لليونيسفْ - 2023

في أبريلَ 2023، أعلنتِ «اليونيسفُ» عنْ تعيينِ الفنانةِ بلقيس فتحي سفيرةً إقليميةً لها. تستخدمُ بلقيس منصتَها الفنيةَ والإعلاميةَ لرفعِ الوعيِ بحقوقِ الأطفالِ، خاصةً في مجالاتِ الصحةِ والتعليمِ والحمايةِ، معَ التركيزِ على الفئاتِ الأكثرِ هشاشةً وتهميشاً.

عددُ (7) سفراءَ منَ اليافعينَ واليافعاتِ لليونيسفْ حولَ التغيّرِ المناخيِّ - 2023

برعايةٍ كريمةٍ من سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك «أم الإمارات»، رئيسةِ الاتحادِ النسائيِّ العامِّ، رئيسةِ المجلسِ الأعلى للأمومةِ والطفولةِ، الرئيسةِ الأعلى لمؤسسةِ التنميةِ الأسريةِ، أعلنت منظمةُ «اليونيسفْ» بالتعاونِ معَ المجلسِ الأعلى للأمومةِ والطفولةِ عن تعيينِ سبعةِ سفراءِ منَ اليافعينَ واليافعاتِ في دولةِ الإماراتِ، كسفراءِ لليونيسفْ حولَ قضايا التغيّرِ المناخيِّ، وذلكَ ضمنَ مبادرةٍ توعويةٍ في سياقِ التحضيرِ لمؤتمرِ الأطرافِ (COP28).

وقدْ ضمّت قائمةُ السفراءِ: غاية سعيد الأحبابي، يوسف عبد اللهِ محسن البلوشي، مريم حسن الغافري، عبد المقيت عبد المنان، صوفيا فقيهي، سعيد أحمد الرميثي، وأحمد سالم المطوع.

جاءَ هذا التعيينُ بهدفِ تمكينِ الجيلِ الشابِّ منْ لعبِ دورٍ فاعلٍ في قضايا

البيئةِ والمناخِ، وتعزيزِ مشاركتِهمْ في الحوارِ العالميِّ حولَ مستقبلٍ مستدامٍ يضمنُ حقوقَ الأطفالِ في بيئةٍ آمنةٍ ونظيفةٍ.

شراكاتٌ إماراتيةٌ استراتيجيةٌ ومبادراتٌ عالميّةٌ رائدةٌ

تُعدُّ دولةُ الإماراتِ العربيةِ المتحدةِ منْ أبرزِ الشركاءِ الدوليينَ لمنظمةِ الأممِ المتحدةِ للطفولةِ «اليونيسفْ»، حيثُ يجمعُهما تعاونٌ طويلُ الأمدِ يُركزُ على حمايةِ حقوقِ الأطفالِ وتعزيزِ رفاهيتِهمْ في مختلفِ أنحاءِ العالمِ، إيماناً منْ دولةِ الإماراتِ وقيادتِها الرشيدةِ بمدِّ يدِ المساعدةِ للإنسانِ في أيِّ مجتمعٍ وفي كلِّ مكانٍ. ومن أبرزِها:

دعمُ الجهودِ الإنسانيةِ في السودانِ وجنوبِ السودانِ:

في أغسطسَ 2024، وقّعتْ وزارةُ الخارجيةِ الإماراتيةِ اتفاقيةً معَ «اليونيسف» لتقديمِ 7 ملايينَ دولارٍ، خُصّصَ منها 6 ملايينَ لدعمِ عملياتِ المنظمةِ في السودانِ، ومليونُ دولارٍ لجنوبِ السودانِ. وهدفتْ هذه المساهمةُ إلى توفيرِ الرعايةِ الصحيّةِ الأوليّةِ، والمياهِ النقيةِ، والتعليمِ للأطفالِ والنساءِ المتأثرينَ بالنزاعاتِ في البلدينِ، في ظلِّ أزمةِ نزوحٍ تعدُّ الأكبرَ عالمياً للأطفالِ.

تمكينُ الشبابِ من خلالِ التكنولوجيا:

في فبراير 2025، أطلقتِ «اليونيسفْ» بالتعاونِ معَ دوري أبوظبي للسباقاتِ المستقلّةِ (A2RL) ودوري أبطالِ الطائراتِ المُسيّرةِ (DCL)، برنامجاً تدريبياً استهدفَ 100 شابٍّ إماراتيٍّ، لتزويدِهمْ بمهاراتِ عمليةٍ في تكنولوجيا الطائراتِ المُسيّرةِ، وتحليلِ البياناتِ، والابتكارِ، مما يعززُ جاهزيتَهمْ لمستقبلٍ يعتمدُ على التكنولوجيا بشكلٍ متزايدٍ.

تعزيزُ الوعيِ بحقوقِ الطفلِ:

في أغسطس 2024، تعاونتِ «اليونيسف» معَ هيئةِ تنميةِ المجتمعِ في دبي، لإعدادِ حقيبةِ أنشطةِ التوعيةِ بحقوقِ الطفلِ، بهدفِ تعزيزِ ونشرِ حقوقِ الطفلِ

تجمعُ دولةُ الإماراتِ و«اليونيسف» شراكةً استراتيجيةً راسخةً تهدفُ إلى تمكينِ الطفولةِ عالمياً وضمانِ تكاملِ حقوقِهم الإنسانيةِ.

بينَ الأطفالِ وأسرِهِمْ والمجتمعِ، وتعزيزِ بيئةٍ يُدركُ فيها الأطفالُ حقوقَهُمْ، ويتمُّ تمكينُهُمْ من الدفاعِ عنْ أنفسِهِمْ.

مكافحةُ سوءِ التغذيةِ:

خلالَ مشاركتِها في المنتدى الاقتصاديِّ العالميِّ في دافوس في يناير 2024، أعلنت مؤسسةُ مبادراتِ محمدِ بنِ راشدِ آلِ مكتوم العالميةُ عن تقديمِ 30 مليونَ درهمٍ (ما يعادل 8.1 مليون دولار) لدعمِ برامجِ «اليونيسف» الهادفةِ إلى مكافحةِ سوءِ التغذيةِ بينَ الأطفالِ والنساءِ في المناطقِ المتأثّرةِ بالأزماتِ.

دعمُ الصحةِ في أفغانستانَ:

في عام 2020، أبرمت هيئةُ الهلالِ الأحمرِ الإماراتيّ اتفاقيةَ تعاونٍ معَ «اليونيسف»، تُساهمُ بموجبِها بمبلغِ مليونِ درهمٍ لدعمِ برامجَ خاصةٍ للحدِّ من

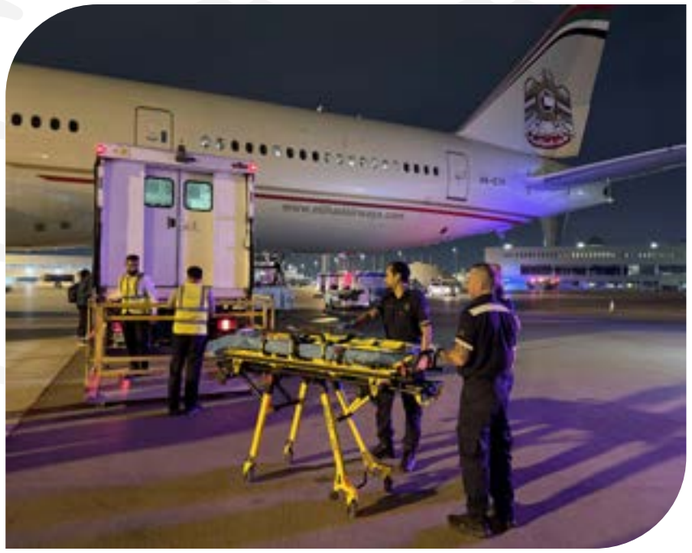

التشوّهاتِ الخلقيةِ لدى حديثي الولادةِ في أفغانستانَ.

الاستجابةُ الإنسانيّةُ في اليمنِ:

في عامَ 2017، وقعت وزارةُ الخارجيةِ الإماراتيةِ اتفاقيةَ تعاونٍ معَ «اليونيسف» بشأنِ إنقاذِ الأرواحِ والتعافي المبكرِ للأطفالِ والنساءِ المتضرّرينَ في اليمنِ، وقدّمت بموجبِها مبلغَ 7.3 مليونِ درهمٍ (ما يعادل 2 مليونِ دولارٍ)، وذلك في إطارِ مساهمةِ الدولةِ في خطةِ الأممِ المتحدةِ من أجلِ إنقاذِ الأرواحِ والتعافي المبكرِ للأطفالِ والنساءِ المتضررينَ في اليمنِ، وهو المشروعُ الذي تعتبرهُ دولةُ الإماراتِ جزءاً من استجابتِها للحالةِ الإنسانيةِ في اليمنِ.

دعمٌ للتعليمِ عالمياً:

حرصَتْ الإماراتُ على إعطاءِ الأولويةِ لحمايةِ تعليمِ الأطفالِ، حيثُ بلغَ إجماليُّ تبرعاتِها لدعمِ مشاريعِ التعليمِ حولَ العالمِ ما يزيدُ على 1.55 مليارَ دولارٍ، بما في ذلكَ التبرعُ بمبلغِ 284.4 مليونَ دولارٍ للمناطقِ المتأثرةِ بالأزماتِ، بالتعاونِ معَ «اليونيسف» والشركاءِ الآخرينَ منذُ عامَ 2017 لدعمِ تعليمِ 20 مليونَ طفلٍ في 59 دولةً لغايةَ سبتمبر 2020. وتشملُ هذهِ المساهماتُ: دعمَ إنشاءِ المدارسِ، توفيرَ المنحِ الدراسيّةِ، تطويرَ المناهجِ، وتدريبَ المعلمينَ، إضافةً إلى مبادراتٍ رقميّةٍ مثلَ «المدرسةُ الرقميةُ» التي أطلقتها مؤسسةُ مبادراتِ محمد بنِ راشد آل مكتوم العالميةُ، ووصلت إلى أكثرَ من 160.000 طالبٍ في 13 دولةً. كما تعهدتْ الإماراتُ بتقديمِ 100 مليونِ دولارٍ أمريكيٍّ لدعمِ «الشراكةِ العالميةِ من أجلِ التعليمِ» للفترةِ بينَ عامي 2021 و2025، مما يعززُ جهودَها في تحسينِ جودةِ التعليمِ في الدولِ الناميةِ.

الريادةُ في دعمِ حقوقِ الأطفالِ عالميًا:

وخلالَ العام 2021، أكدت دولةُ الإماراتِ العربيةِ المتحدةِ في بيانٍ لها أمامَ مجلسِ الأمنِ التزامَها بتعزيزِ حقوقِ الأطفالِ في مناطقِ النزاعِ المسلّحِ وإعادةِ تأهيلِ الناجينَ منهم، وأوضحت أنَ إجماليَّ مساهماتِها لدعمِ أنشطةِ وبرامجِ منظمةِ «اليونيسف» قد بلغَ 37.5 مليونَ دولارٍ خلالَ عام 2021، إلى جانبِ ما يزيدُ عن 100 مليونِ دولارٍ في السنواتِ الأخيرةِ لدعمِ جهودِها في توسيعِ نطاقِ الوصولِ وحمايةِ الأطفالِ في اليمنِ.

ختاماً

تعدُّ منظمةُ الأممِ المتحدةِ للطفولةِ «اليونيسف» من أبرزِ المنظماتِ الإنسانيةِ الدوليةِ التي تكرّسُ جهودَها بلا كللٍ لتحسينِ حياةِ الأطفالِ في مختلفِ أنحاءِ العالمِ. ومن خلالِ برامجِها المستمرةِ، تسعى «اليونيسف» إلى ضمانِ حصولِ جميعِ الأطفالِ على فرصٍ متكافئةٍ في الحياةِ، بما يُسهمُ في بناءِ مستقبلٍ أكثرَ إشراقاً واستدامةً لهمْ أينما كانوا.

وجاءتِ الشراكةُ الاستراتيجيةُ بينَ دولةِ الإماراتِ العربيةِ المتحدةِ و«اليونيسف» تجسيداً لالتزامِ الإماراتِ العميقِ بحمايةِ حقوقِ الإنسانِ، لا سيّما حقوقِ الطفلِ، حيثُ شكّلتْ هذهِ الشراكةُ نموذجاً عالمياً مميّزاً للتعاونِ الدوليِّ في التصدي لقضايا الفقرِ، والجهلِ، والتمييزِ، وضمانِ كرامةِ الأطفالِ ورفاهِهِمْ في كلِّ الظروفِ.

قدمتِ الإماراتُ أكثرَ من 1.55 مليارَ دولارٍ لدعمِ مشاريعِ التعليمِ حولَ العالمِ منها 284.4 مليونَ دولارٍ للمناطقِ المتأثرةِ بالأزماتِ.

فـولكـر تـورك: صوتُ الضميرِ الهاديِ في الأُمـمِ المَتـحـدةِ

فولكر تورك
المفوض السامي لحقوق الإنسان

تعدُ حقوقُ الإنسانِ الركيزةَ الأساسيةَ التي تقومُ عليها المجتمعاتُ العادلةُ والمستقرةُ، فهي الضمانُ الأولُ لصونِ كرامةِ الفردِ وحريتِهِ وسلامتِهِ، وفي ظلِّ التحدياتِ العالميةِ المتصاعدةِ، كالنزاعاتِ المسلحةِ وتغيرِ المناخِ والفقرِ والاضطهادِ، تزدادُ الحاجةُ إلى ترسيخِ حقوقِ الإنسانِ كسبيلٍ رئيسيٍ لضمانِ مستقبلٍ آمنٍ للبشريةِ، إذ لا يمكنُ تحقيقُ تنميةٍ مستدامةٍ أو عدالةٍ أو استمراريةٍ للمجتمعاتِ من دونِ احترامِ الحقوقِ الأساسيةِ.

ومن هذا المُنطلقِ، يصبحُ التزامُ الدولِ والمجتمعاتِ بتعزيزِ منظومةِ حقوقِ الإنسانِ ضرورةً لا غِنى عنها لبناءِ عالمٍ يقومُ على المساواةِ والاحترامِ المتبادلِ والكرامةِ الإنسانيةِ.

وقد أوْلَتْ منظمةُ الأُممِ المتحدةِ اهتماماً بالغاً برفعِ الوعيِ العالميِّ بحقوقِ الإنسانِ، وتمثَّلَ هذا الالتزامُ في إنشاءِ المفوضيةِ الساميةِ لحقوقِ الإنسانِ بموجبِ قرارِ الجمعيةِ العامةِ رقم (A/RES/48/141) الصادر في 20 ديسمبر 1993، وقد حددَ القرارُ معاييرَ دقيقةً لاختيارِ المفوضِ السامي، من أبرزِها:

التمتُّعُ بالمكانةِ الأدبيةِ الرفيعةِ، والنزاهةِ الشخصيةِ، والخبرةِ الفنيةِ، ولا سيما في مجالِ حقوقِ الإنسانِ، إلى جانبِ الفهمِ العميقِ للتنوعِ الثقافيِّ والقدرةِ على أداءِ المهامِّ بحيادٍ وفعاليةٍ.

وعلى مرِّ السنينِ، تعاقبَ على هذا المنصبِ عددٌ من الشخصياتِ البارزةِ في مجالِ حقوقِ الإنسانِ، وكان آخرهم فولكر تورك الذي تولَّى مهامهُ رسمياً في 17 أكتوبر 2022 خلفاً لميشيل باشليت منذ 17 أكتوبر من العامِ 2022، مُستنداً إلى سجلٍّ مهنيٍّ حافلٍ في الدفاعِ عن حقوقِ الإنسانِ.

وُلِدَ فولكر تورك في 27 أغسطس 1965 بمدينةِ لينز في النمسا، وحصلَ على درجةِ الماجستيرِ في القانونِ من جامعةِ لينز، ثم نالَ الدكتوراهَ في القانونِ الدوليِّ من جامعةِ فيينا، وله مساهماتٌ أكاديميةٌ معتبرةٌ في مجالَيِ القانونِ الدوليِّ للاجئينَ والقانونِ الدوليِّ لحقوقِ الإنسانِ، كما يتقنُ اللغتَينِ الإنجليزيةَ والفرنسيةَ، ويملكُ إلماماً باللغةِ الإسبانيةِ.

السماتُ الشخصيةُ لفولكر تورك

يتميزُ فولكر تورك بتوازنٍ فريدٍ يجمعُ بينَ الحنكةِ القانونيةِ والمبادئِ الإنسانيةِ، وهو ما يتجلّى في أدائِه الدبلوماسيِّ المتزنِ ونهجِه المهنيِّ الرصينِ، ويُعرفُ بتعاطفِه العميقِ مع الفئاتِ الضعيفةِ والمهمّشةِ، لا سيّما اللاجئينَ، وهو ما اكتسبَه منْ خبرته الميدانيةِ الطويلةِ ضمنَ المفوضيةِ الساميةِ لشؤونِ اللاجئينَ، حيثُ عملَ على مدى سنواتٍ في مناطقِ النزاعاتِ والأزماتِ الإنسانيةِ. كما يتمتعُ تورك بشخصيةٍ هادئةٍ ومتزنةٍ، ويُظهرُ رزانةً عاليةً في معالجةِ القضايا الدوليةِ الحساسةِ، إلى جانبِ تمسكِه الصارمِ بالمبادئِ الحقوقيةِ رغمَ ما تفرضُه الساحةُ الدوليةُ منْ تعقيداتٍ سياسيةٍ، وقد ساعدتْه قيادتُه الحكيمةُ، التي تمزجُ بينَ الحزمِ والدبلوماسيةِ، على التفاعلِ البناءِ معَ مختلفِ الثقافاتِ، مما جعلَه صوتاً موثوقاً ومؤثّراً في الدفاعِ عن الكرامةِ الإنسانيةِ وحقوقِ الإنسانِ على المستوى العالميِّ.

قياديٌ أُمميٌ يتمتعُ بحكمةٍ قانونيةٍ وإنسانيةٍ جمعَ بينَ الحزمِ الدبلوماسيِّ والتفاعلِ الحضاريِّ مع مختلفِ الشعوبِ.

المسيرةُ المهنيةُ لفولكر تورك

يتمتعُ فولكر تورك بمسيرةٍ مهنيةٍ تمتدُ لأكثرَ من خمسةٍ وعشرينَ عاماً في ميادينِ القانونِ الدوليِّ وحقوقِ الإنسانِ، شغلَ خلالها عدةَ مناصبَ رفيعةٍ في منظومةِ الأممِ المتحدةِ. وقبلَ تعيينِه مفوضاً سامياً لحقوقِ الإنسانِ، شغلَ تورك منصبَ وكيلِ الأمينِ العامِ للسياساتِ في المكتبِ التنفيذيِّ للأمينِ العامِ للأممِ المتحدةِ، حيثُ قادَ العملَ على تنسيقِ السياساتِ العالميةِ، وتولّى متابعةَ تنفيذِ نداءِ الأمينِ العامِ إلى العملِ من أجلِ حقوقِ الإنسانِ، إلى جانبِ الإشرافِ على الجوانبِ الحقوقيةِ في تقريرِ «أجندةِ أعمالِنا المشتركةِ»، الذي يضعُ رؤيةً شاملةً للتعاملِ معَ التحدياتِ العالميةِ القائمةِ على مبادئِ الثقةِ والتضامنِ وحقوقِ الإنسانِ.

كما تولى خلالَ الفترةِ من 2019 إلى 2021 منصبَ الأمينِ العامِ المساعدِ للتنسيقِ الاستراتيجيِّ في المكتبِ نفسهِ، وساهمَ بشكلٍ محوريٍّ في

مُؤمنٌ راسخٌ بأنَّ مستقبلَ البشريةِ مرهونٌ بالتمسكِ بمبادئِ حقوقِ الإنسانِ وتحقيقِ الكرامةِ للجميعِ.

أكثرُ من رُبعِ قرنٍ من العطاءِ الحقوقيّ في قلبِ النزاعاتِ والمفاوضاتِ حتى وصلَ إلى قمةِ المنظومةِ الأممية

مواءمةِ الجهودِ الأمميةِ لمواجهةِ التحدياتِ المتداخلةِ.

وبينَ عامي 2015 و2019، شغلَ تورك منصبَ مساعدِ المفوّضِ السامي المعنيّ بالحمايةِ في مفوضيّةِ الأممِ المتحدةِ الساميةِ لشؤونِ اللاجئينَ (UNHCR) في جنيفَ، ولعبَ دوراً مركزياً في صياغةِ الميثاقِ العالميّ التاريخيّ بشأنِ اللاجئينَ، الذي يُعدُّ محطةً فارقةً في حمايةِ حقوقِ اللاجئينَ على المستوى الدوليّ.

وشغلَ تورك عدداً منَ المناصبِ القياديةِ في المفوضيةِ، من بينها:

- مديرُ شعبةِ الحمايةِ الدوليةِ (2009 – 2015)
- مديرُ التطويرِ التنظيميّ والإدارةِ (2008 – 2009)
- رئيسُ قسمِ سياسةِ الحمايةِ والاستشاراتِ القانونيّةِ (2000 – 2004)

كما خدمَ فولكر تورك مفوضيةَ الأممِ المتحدةِ الساميةِ لشؤونِ اللاجئينَ في جميعِ أنحاءِ العالمِ، بما في ذلك كممثلٍ للمفوضيةِ في ماليزيا، ومساعدِ رئيسِ البعثةِ في كوسوفو، ومن ثم في البوسنةِ والهرسكِ، والمنسقِ الإقليميّ المعنيّ بالحمايةِ في جمهوريةِ الكونغو الديمقراطيةِ وفي الكويتِ.

المسيرةُ الحقوقيةُ الدوليةُ لفولكر تورك

يُعرَفُ المفوضُ الساميُ لحقوقِ الإنسانِ فولكر تورك بمواقفِه الحازمةِ تجاهَ القضايا الحقوقيةِ الملحةِ حولَ العالمِ، إذ يحرصُ على توظيفِ موقعِه للدفاعِ عنِ الكرامةِ الإنسانيةِ والعدالةِ في أوقاتِ الأزماتِ.

- في يناير 2023، حذرَ من أن السياساتِ الجديدةَ التي أعلنتها الولاياتُ المتحدةُ بشأنِ ضبطِ الحدودِ تهددُ بتقويضِ أُسسِ حقوقِ الإنسانِ العالميةِ وقانونِ

اللاجئينَ، معرباً عن قلقِه منَ التأثيراتِ الإنسانيةِ لتلكَ الإجراءاتِ.

- في يناير 2025، أجرى أولَ زيارةٍ رسميةٍ لهُ إلى دمشقَ، حيثُ دعا إلى عمليةِ مصالحةٍ وطنيةٍ شاملةٍ لضمانِ العدالةِ عنِ الجرائمِ المرتكَبةِ خلالَ العقودِ الماضيةِ.
- في مارسَ 2025، وصفَ سياسةَ الاستيطانِ الإسرائيليةِ في الضفةِ الغربيةِ بأنها «جريمةُ حربٍ»، وطالبَ بوقفٍ فوريٍّ لجميعِ الأنشطةِ الاستيطانيةِ، وإجلاءِ المستوطنينَ، وتقديمِ تعويضاتٍ عنِ الأضرارِ التي لحقتْ بالفلسطينيينَ.
- في الشهرِ نفسِهِ، مارسَ 2025، أعربَ عن صدمتِه منَ التقاريرِ التي تفيدُ بمقتلِ مئاتِ المدنيينَ بالسودانِ، ودعا إلى اتخاذِ جميعِ التدابيرِ اللازمةِ لحمايةِ المدنيينَ، مشيراً إلى أن الهجماتِ العشوائيةَ قد تشكلُ جرائمَ حربٍ بموجبِ القانونِ الدوليّ الإنسانيّ.
- كما أكدَ خلالَ مشاركتِه في منتدى السكانِ المنحدرينَ من أصلٍ أفريقيٍّ في مارس 2025، أن العنصريةَ المنهجيةَ لا تزالُ تنتهكُ حقوقَ الأشخاصِ من أصلٍ أفريقيٍّ في مجالاتِ الحياةِ كافةً، داعياً إلى مزيدٍ منَ الوحدةِ والالتزامِ بحمايةِ تلكَ الحقوقِ.
- وفي أبريلَ 2025، قدّمَ إحاطةً إلى الجمعيةِ العامةِ للأممِ المتحدةِ بشأنِ الأشخاصِ المفقودينَ، مؤكداً على ضرورةِ بذلِ المزيدِ من الجهودِ من أجلِ الحقيقةِ والعدالةِ تضامناً معَ الضحايا.

التزامٌ حقوقيٌ

حددَ المفوّضُ الساميُ لحقوقِ الإنسانِ فولكر تورك، رؤيتَه لمسيرتِه في هذا المنصبِ الرفيعِ من خلالِ رسالةٍ نشرَها على صفحتِه الرسميةِ على منصةِ «لينكد إن»، قالَ فيها: «لقد كانَ تعزيزُ حقوقِ الإنسانِ وحمايتُها محورَ عملِي معَ الأممِ المتحدةِ منذُ بداياتي الميدانيةِ كمسؤولِ حمايةٍ، وبالنيابةِ عن مفوضيّةِ الأممِ المتحدةِ لحقوقِ الإنسانِ، أدعوكمْ إلى تجديدِ الالتزامِ بحقوقِ الإنسانِ في مواجهةِ أكبرِ تحدياتِنا، والسعيِ إلى بناءِ عالمٍ أفضلَ؛ عالمٌ يستلهمُ الدروسَ منَ التاريخِ، ويقدرُ كل إنسانٍ في حريتِه وانفتاحِه ومساواتِه وتنوعِه، ويتجاوزُ الانقسامَ، ويعززُ الإنصافَ والعدالةَ».

ختاماً

تجسدُ شخصيةُ المفوّضِ الساميّ لحقوقِ الإنسانِ فولكر تورك نموذجاً مثالياً للمسؤولِ الأمميّ الذي يجمعُ بينَ العمقِ القانونيّ، والالتزامِ الأخلاقيّ، والخبرةِ الميدانيةِ الواسعةِ. لقد شكلتْ مسيرتُه الطويلةُ في الدفاعِ عن حقوقِ اللاجئينَ والفئاتِ الأكثرِ ضعفاً، وتمسكه الثابتُ بالمبادئِ الحقوقيةِ، حجرَ الزاويةِ في أدائِه كمفوّضٍ سامٍ يُعوّلُ عليهِ في أوقاتِ الأزماتِ. إنَّ حضورَه المتوازنَ وصوتَه الهادئَ والواضحَ، يعكسانِ إيماناً راسخاً بأن حمايةَ الإنسانِ تبدأُ من احترامِ كرامتِه.

«العيالةُ والنعاشاتُ».. تراثٌ إماراتيٌّ حيٌّ يعكسُ الحقَّ في الهويةِ الثقافيةِ

في ظلِّ تنامي الاعتمادِ العالميّ على الفضاءِ الرقميّ كمنصةٍ للتعبيرِ والتبادلِ الثقافيّ، تزدادُ الحاجةُ المُلحّةُ إلى إعادةِ النظرِ في آلياتِ حمايةِ الهوياتِ الثقافيةِ من التشويهِ، أو التبسيطِ المُخلِّ، أو الاستخدامِ المسيءِ، سواءً عن قصدٍ أو جهلٍ. وتزدادُ هذه الحاجةُ إلحاحاً حينَ يكونُ التراثُ المعنيُّ نابعاً من مجتمعاتٍ ذاتِ عمقٍ تاريخيٍّ طويلٍ، ومرتبطاً بممارساتٍ مُدرَجةٍ ضمنَ قوائمِ منظمةِ اليونسكو للتراثِ الثقافيِّ غيرِ الماديِّ.

بينَ تراثٍ مُعتمدٍ دولياً وفنٍّ شعبيٍّ متجذّرٍ.. «العيالــةُ» و«النعاشــاتُ» روافدُ لهويةٍ إماراتيةٍ واحدةٍ

ورغمَ أنَّ اتفاقيةَ اليونسكو لعام 2005 بشأنِ حمايةِ وتعزيزِ تنوعِ أشكالِ التعبيرِ الثقافيّ – التي انضمتْ إليها دولةُ الإماراتِ في عام 2012 – قد أرستْ مبادئَ مهمةً تتعلقُ بالحقوقِ الثقافيةِ، إلا أنَّها لم تضعْ التزاماتٍ مباشرةً أو أدواتِ ردعٍ واضحةً تجاهَ الانتهاكاتِ الثقافيةِ المتزايدةِ في البيئةِ الرقميةِ والإعلاميةِ الدوليةِ.

ميثاقٌ دوليٌ لحمايةِ الحقوقِ الثقافيةِ.. مسؤوليةٌ رقميةٌ وأخلاقيةٌ

وانطلاقاً من هذه الفجوةِ بينَ المبادئِ الأمميةِ والواقعِ الرقميّ، تبرزُ الحاجةُ المُلحّةُ إلى صياغةِ ميثاقٍ دوليٍّ لحمايةِ الحقوقِ الثقافيةِ في الفضاءِ الرقميّ والإعلاميّ، يُشكّلُ مرجعاً قانونياً وأخلاقياً يُحدّدُ التزاماتِ الدولِ والمؤسساتِ الإعلاميةِ والمنصاتِ الرقميةِ.

لا يهدفُ هذا الميثاقُ فقط إلى حمايةِ المجتمعاتِ من التشويهِ الثقافيّ أو الإهانةِ الرمزيةِ، بل يسعى إلى تحقيقِ توازنٍ عادلٍ في تمثيلِ الثقافاتِ، من خلالِ قواعدَ واضحةٍ تحظرُ خطابَ الكراهيةِ، وتُعزّزُ التبادلَ الثقافيَّ المتكافئَ، بعيداً عن الاحتكارِ أو الاستهلاكِ السطحيّ.

ويُعدُّ الميثاقُ المقترحُ ضرورةً لحمايةِ التنوعِ الثقافيّ العالميّ من الذوبانِ داخلَ ثقافةٍ رقميةٍ تجاريةٍ أو مسيّسةٍ تُنتجُ صوراً نمطيةً مشوّهةً عن «الآخرِ»، وتُفرغُ الهوياتِ من معناها العميقِ.

وقد أكدتِ المقررةُ الخاصةُ للأممِ المتحدةِ في مجالِ الحقوقِ الثقافيةِ على هذا المفهومِ في تقريرِها إلى الجمعيةِ العامةِ عامَ 2021 (A/76/178)، حينَ شددت على «أن التنوعَ الثقافيَّ يُشكّلُ جزءاً لا يتجزأُ من حقوقِ الإنسانِ، وأن احترامَ كرامةِ الشعوبِ وهوياتِها مسؤوليةٌ جماعيةٌ»، داعيةً وسائلَ الإعلامِ إلى أداءِ دورٍ إيجابيٍّ في بناءِ فهمٍ مشتركٍ قائمٍ على الاحترامِ والتعددِ.

إعلانُ اليونسكو العالميُ بشأنِ التنوعِ الثقافيّ عام 2001

جاءَ في المادةِ الأولى من إعلانِ اليونسكو العالميّ بشأنِ التنوعِ الثقافيّ، الذي اعتمدَه المؤتمرُ العامُ للمنظمةِ في عام 2001، أنَّ:

(التنوعُ الثقافيُ بوصفِهِ تراثاً مشتركاً للإنسانيةِ.. تتخذُ الثقافةُ أشكالاً متنوعةً عبرَ المكانِ والزمانِ. ويتجلّى هذا التنوعُ في أصالةِ وتعددِ الهوياتِ المميزةِ للمجموعاتِ والمجتمعاتِ التي تتألفُ منها الإنسانيةُ. والتنوعُ الثقافيُ، بوصفِهِ مصدراً للتبادلِ والتجديدِ والإبداعِ، هو ضروريٌ للجنسِ البشريّ تماماً مثل التنوعِ البيولوجيّ بالنسبةِ للكائناتِ الحيةِ. وبهذا المعنى يكونُ التنوعُ الثقافيُ هو التراثَ المشتركَ للإنسانيةِ، وينبغي الاعترافُ به والتأكيدُ عليه لصالحِ الأجيالِ الحاليةِ والأجيالِ القادمةِ).

يعكسُ هذا الإعلانُ الأساسَ الفلسفيَّ والحقوقيَّ لفكرةِ أنَّ حمايةَ التراثِ الثقافيّ ليستْ خياراً، بل واجباً تجاهَ الإنسانيةِ جمعاءَ، ولا يمكنُ صيانةُ هذا التنوعِ دونَ احترامٍ أصيلٍ للتراثِ الثقافيّ للمجتمعاتِ المحليةِ.

الحقوقُ الثقافيــةُ ركيــزةٌ إنسانيــةٌ أصيلــةٌ تؤكدُهــا المواثيــقُ الدوليــةُ وتقاريرُ الأممِ المتحــدةِ

وفي سياقِ التطوراتِ المعاصرة، سلّطَ تقريرُ المقررةِ الأمميةِ للحقوقِ الثقافيةِ خلالَ الدورةِ 58 لمجلسِ حقوقِ الإنسانِ (A/HRC/58/60) الضوءَ على أهميةِ التحولِ الرقميِّ للتراثِ الثقافيِّ كوسيلةٍ للحفاظِ عليه للأجيالِ القادمةِ. كما أوصى التقريرُ بإنشاءِ آلياتٍ لتلقي الشكاوى المتعلقةِ بـ«الاختلاسِ الرقميِّ للتراثِ»، لكنه توقفَ دونَ اقتراحِ إطارٍ دوليٍّ شاملٍ يضمنُ احترامَ هذا التراثِ في البيئةِ الرقميةِ.

ومن هنا، تتجددُ دعوةُ جمعيةِ الاتحادِ لحقوقِ الإنسانِ إلى ضرورةِ بلورةِ إطارٍ أخلاقيٍّ وقانونيٍّ دوليٍّ لتنظيمِ تداولِ التراثِ الثقافيِّ عبرَ المنصاتِ الرقميةِ، بما يحفظُ كرامةَ الشعوبِ ويصونُ خصوصياتِها الثقافيةِ من الإساءةِ أو التسليعِ أو التشويهِ.

جمعيـــةُ الاتحـــادِ لحـقوقِ الإنســـانِ تُطلـقُ دعـــوةً لصياغـــةِ ميـثـــاقٍ أخـلاقيٍّ لـتداولِ الـتـراثِ الثَّقافيِّ عبرَ المنصـاتِ الرقمـيـةِ.

الإرثُ الثقافيُّ الثريُّ لدولةِ الإماراتِ: «العيالةُ» نموذجاً

يُعتبرُ فنُّ «العيالةِ» من أبرزِ الفنونِ الشعبيةِ والثقافيةِ في دولةِ الإماراتِ العربيةِ المتحدةِ، وقد تمَّ إدراجُه عامَ 2014 ضمنَ القائمةِ التمثيليةِ للتراثِ الثقافيِّ غيرِ الماديِّ للبشريةِ في منظمةِ اليونسكو، بموجبِ ملفِّ الترشيحِ رقم (01012)، لما يُجسّده من معانٍ عميقةٍ تتجاوزُ الأداءَ الفنيَّ إلى التعبيرِ عن الهويةِ والانتماءِ.

يُمثّلُ هذا الفنُّ الشعبيُّ أداءً جماعياً يجمعُ بينَ الشعرِ واللحنِ والحركةِ، ويُمارَسُ في المناسباتِ الوطنيةِ والاجتماعيةِ كحفلاتِ الزفافِ والاحتفالاتِ العامةِ، ويتقاطعُ مع الثقافةِ الخليجيةِ، حيث يُؤدَّى كذلك في سلطنةِ عُمانَ.

في مشهدٍ فنيٍّ متكاملٍ، يُحاكي هذا الفنُّ مشهدَ معركةٍ رمزياً، يؤدي العرضَ صفّانِ متقابلانِ من الرجالِ – عادةً ما يبلغُ عددُهم عشرينَ في كلِّ صفٍّ – يحملون أعوادَ خيزرانٍ رفيعةً تُرمزُ إلى الرماحِ أو السيوفِ، بينما يعزفُ الموسيقيون بينَ الصفوفِ على الطبولِ الكبيرةِ والصغيرةِ، والدفوفِ، والصنجِ النحاسيِّ. يُحرّكُ الرجالُ رؤوسَهم وعصيّهم بتناغمٍ مع الإيقاعِ، مردّدين أبياتاً شعريةً تتنوعُ حسبَ المناسبةِ، فيما يتجوّلُ مؤدون آخرون حاملين سيوفاً أو بنادقَ، يرمونها أحياناً في الهواءِ ويلتقطونها ببراعةٍ.

وفي الإماراتِ، تُشاركُ الفتياتُ في مقدمةِ المشهدِ، مرتدياتِ الزيِّ التقليديِّ، ويُحرّكنَ شعرَهنَّ الطويلَ من جانبٍ إلى آخرَ بإيقاعٍ راقصٍ يُضفي على العرضِ بُعداً أنثوياً راقياً.

يتكونُ اللحنُ من سبعِ نغماتٍ متكررةٍ غيرِ منتظمةٍ، ويُمارسُ هذا الفنُّ في حفلاتِ الزفافِ والمناسباتِ الاحتفاليةِ العامةِ.

ويُجسدُ فنُّ العيالةِ، بما يحمله من رمزيةٍ تراثيةٍ وأداءٍ جماعيٍّ، حقَّ الشعوبِ في التعبيرِ عن ثقافتِها وممارسةِ طقوسِها التراثيةِ بحريةٍ وكرامةٍ، بما يتماشى مع المواثيقِ الدوليةِ التي تؤكدُ على الحقِّ في التمتعِ بالحياةِ الثقافيةِ.

«النعاشاتُ».. أُنوثةُ الفرحِ والتراثِ

ورغمَ أن عروضَ فنِّ «العيالةِ» في دولةِ الإماراتِ قد تتضمنُ مشاركةً رمزيةً للفتياتِ في المشهدِ العامِّ من خلالِ حركاتٍ شعريةٍ منسجمةٍ مع الإيقاعِ، إلَّا أن المشهدَ التراثيَّ الإماراتيَّ يزخرُ أيضاً بأشكالٍ فنيةٍ نسائيةٍ مستقلةٍ، من أبرزِها فنُّ «النعاشاتِ»، الذي يُجسّدُ ذاكرةَ الفرحِ الجماعيِّ وأحدَ أرقى أشكالِ التعبيرِ الثقافيِّ الشعبيِّ للمرأةِ.

يُؤدَّى هذا الفنُّ في المناسباتِ السعيدةِ، كالأعراسِ والاحتفالاتِ، وتُشاركُ فيه الفتياتُ بتحركاتٍ جماعيةٍ متناغمةٍ تُرافقُ ترديدَ الأهازيجِ الشعبيةِ، بينما تُضفي حركاتُ الشعرِ الطويلِ طابعاً بصرياً فريداً يُجسّدُ الأنوثةَ والبهجةَ والانتماءَ الثقافيَّ.

وقد حرصتْ دولةُ الإماراتِ على رعايةِ هذا الفنِّ ضمنَ جهودِها لحمايةِ التراثِ الثقافيِّ غيرِ الماديِّ، من خلالِ التوثيقِ، والتعليمِ، وتنظيمِ الفعالياتِ، وتمكينِ الأجيالِ الجديدةِ من التعرّفِ عليه وممارستِه.

ويُمثّلُ فنُّ «النعاشاتِ» أحدَ تجلّياتِ الحقِّ في المشاركةِ الثقافيةِ، كما نصّتْ عليه المواثيقُ الدوليةُ، ويُبرزُ الدورَ الفاعلَ للمرأةِ الإماراتيةِ في حفظِ الذاكرةِ الشعبيةِ وتعزيزِ الهويةِ الوطنيةِ من خلالِ الفنونِ.

الإماراتُ نموذجٌ عالميٌّ في صونِ التراثِ الثقافيِّ كحقٍّ إنسانيٍّ مشتركٍ للبشريةِ جمعاءَ.

ختاماً

لم تَعُدْ حمايةُ التراثِ الثقافيِّ في الفضاءِ الرقميِّ ترفاً فكرياً أو شأناً هامشياً، بل أصبحتْ ضرورةً قانونيةً وأخلاقيةً مُلحّةً، تفرضُها التحدياتُ المعاصرةُ التي تواجهُ الهوياتِ الوطنيةَ في بيئةٍ رقميةٍ عابرةٍ للحدودِ، تتكاثرُ فيها الصورُ النمطيةُ، وتتلاشى فيها الخصوصياتُ الثقافيةُ أمامَ سطوةِ التعميمِ والاستهلاكِ.

وما تتعرضُ له بعضُ الفنونِ التراثيةِ من تشويهٍ أو انتقاصٍ أو إخراجِها من سياقِها الثقافيِّ الأصيلِ، ليسَ مجردَ حادثٍ عرضيٍّ، بل مؤشرٌ على غيابِ إطارٍ تشريعيٍّ دوليٍّ مُلزِمٍ يحمي هذا التراثَ من الإساءةِ أو التسييسِ أو التهميشِ.

ومن هذا المنطلقِ، تُجددُ جمعيةُ الاتحادِ لحقوقِ الإنسانِ دعوتَها إلى صياغةِ ميثاقٍ دوليٍّ لحمايةِ الحقوقِ الثقافيةِ في الفضاءِ الرقميِّ، يكونُ مرجعاً أخلاقياً وقانونياً يُجسّدُ مبدأَ المسؤوليةِ الثقافيةِ العالميةِ، ويصونُ كرامةَ الشعوبِ وحقَّها في التعبيرِ عن تراثِها بحريةٍ واحترامٍ.

فحمايةُ التراثِ ليستْ مجردَ دفاعٍ عن الماضي، بل ضمانٌ لحقِّ الشعوبِ في الوجودِ الثقافيِّ الحرِّ، وركيزةٌ أساسيةٌ من ركائزِ العدالةِ الإنسانيةِ المستدامةِ.

عبرَ مكاتبَ قطريةٍ وإقليميةٍ ومقررينَ خواصَّ

كيفَ تُراقبُ المفوضيةُ الساميةُ رعايـةَ العالمِ لحقـوقِ الإنسـانِ؟

تُعدُ المفوضيةُ الساميةُ لحقوقِ الإنسانِ واحدةً من الركائزِ الأساسيةِ في منظومةِ الأممِ المتحدةِ، وأبرزَ الهيئاتِ الدوليةِ المختصةِ بحمايةِ وتعزيزِ الكرامةِ والحقوقِ الإنسانيةِ في مختلفِ أنحاءِ العالمِ.
ومُنذُ إنشائها في عام 1993، أُوكلت إليها مهمةٌ رئيسيةٌ تتمثلُ في رصدِ أوضاعِ حقوقِ الإنسانِ، والتدخلِ في حالاتِ الانتهاكاتِ، وتقديمِ الدعمِ الفنيِّ والقانونيِّ للدولِ الأعضاءِ، بما يُعززُ من سيادةِ القانونِ والمساواةِ والعدالةِ.

وتكتسبُ المفوضيةُ أهميتَها من دورِها في تحويلِ مبادئِ الإعلانِ العالميِّ لحقوقِ الإنسانِ إلى واقعٍ عمليٍّ من خلالِ آلياتٍ أمميةٍ فعالةٍ وشراكاتٍ متعددةِ الأطرافِ تضمنُ احترامَ الحقوقِ الأساسيةِ لكلِّ فردٍ، دونَ تمييزٍ بسببِ العرقِ أو الجنسِ أو الدينِ أو اللغةِ أو الرأيِ السياسيِّ أو غيرِه. كما تُسهمُ المفوضيةُ في نشرِ الوعيِ، والدعوةِ لحمايةِ الحقوقِ الرقميةِ، التي ازدادت ضرورتُها في ظلِّ الانتقالِ المتسارعِ للتفاعلاتِ الإنسانيةِ نحوَ الفضاءِ الرقميِّ.

التأسيسُ والخلفيةُ التاريخيةُ:

يعودُ العملُ المنظّمُ لحقوقِ الإنسانِ ضمنَ الأممِ المتحدةِ إلى السنواتِ الأولى لتأسيسِ المنظمةِ في أربعيناتِ القرنِ العشرينِ، حيثُ أُنشئت آنذاك شُعبةٌ صغيرةٌ لحقوقِ الإنسانِ ضمنَ الأمانةِ العامةِ للأممِ المتحدةِ. في ثمانيناتِ القرنِ العشرينِ، نُقلتْ هذه الشعبةُ إلى جنيفَ، وتمَّ تطويرُها لاحقاً لتُصبحَ «مركزَ الأممِ المتحدةِ لحقوقِ الإنسانِ».

شكَّلَ المؤتمرُ العالميُّ لحقوقِ الإنسانِ، المنعقدُ في فيينا خلال يونيو 1993، نقطةَ تحولٍ مفصليةٍ، حيثُ اعتُمدَ إعلانُ وبرنامجُ عملِ فيينا الذي أوصى بإنشاءِ منصبِ مفوّضٍ سامٍ لحقوقِ الإنسانِ يُعززُ قدرةَ الأممِ المتحدةِ على حمايةِ الحقوقِ الأساسيةِ. واستجابةً لتوصياتِ مؤتمرِ فيينا، أصدرتِ الجمعيةُ العامةُ للأممِ المتحدةِ القرارَ رقمَ A/RES/48/ 141 بتاريخِ 20 ديسمبر 1993، الذي أنشأ رسمياً مكتبَ مفوضِ الأممِ المتحدةِ السامي لحقوقِ الإنسانِ (OHCHR).

مؤتمرُ فيينا 1993، نقطـــةُ التحولِ في مسـارِ الحمايــةِ الدوليةِ لحقوقِ الإنسانِ.

ما دورُ المفوضيةِ الساميةِ لحقوقِ الإنسانِ؟

1. أهدافُ واختصاصاتُ المفوضيةِ الساميةِ لحقوقِ الإنسانِ:

- تعزيزُ وحمايةُ حقوقِ الإنسانِ والحرياتِ الأساسيةِ لجميعِ الأفرادِ، دونَ أيِّ تمييزٍ، وفي جميعِ أنحاءِ العالمِ.
- رصدُ وتوثيقُ انتهاكاتِ حقوقِ الإنسانِ، والتدخلُ لمعالجتِها عبرَ الآلياتِ الأمميةِ، بما في ذلكَ الإجراءاتُ الخاصةُ، ولجانُ المعاهداتِ، وآليةُ الاستعراضِ الدوريِّ الشاملِ.
- تقديمُ الدعمِ الفنيِّ والتقنيِّ للدولِ من أجلِ مواءمةِ تشريعاتِها الوطنيةِ معَ المعاييرِ الدوليةِ لحقوقِ الإنسانِ.

اختصاصاتُ المفوضيةِ: من الدعمِ الفنيّ إلى رصدِ الانتهاكاتِ الميدانيةِ.

- تمكينُ الأفرادِ والمجتمعاتِ من معرفةِ حقوقِهم وممارستِها والدفاعِ عنها، من خلالِ التثقيفِ والتدريبِ وبناءِ القدراتِ.
- دعمُ منظماتِ المجتمعِ المدنيّ وتعزيزُ دورِها كشريكٍ فاعلٍ في الرصدِ والمساءلةِ والتوعيةِ، والتنسيقُ معها في تنفيذِ البرامجِ الحقوقيةِ.
- النهوضُ بمبادئِ المساءلةِ وسيادةِ القانونِ، ومكافحةُ جميعِ أشكالِ التمييزِ، والوقايةُ من الانتهاكاتِ الجسيمةِ.

كما تُركّزُ المفوضيةُ في استراتيجيتِها الراهنةِ على قضايا مستجدّةٍ ذاتِ أولويةٍ، من أبرزِها:

- حمايةُ الحقوقِ الرقميةِ في ظلِّ التوسّعِ التكنولوجيّ العالميّ.
- التصدّي لخطابِ الكراهيةِ والمعلوماتِ المضللةِ التي تُهددُ التماسكَ الاجتماعيّ.
- دمجُ حقوقِ الإنسانِ في جهودِ التنميةِ المستدامةِ، لا سيما ضمنَ أجندةِ الأممِ المتحدةِ 2030 وأهدافِ التنميةِ المستدامةِ (SDGs).

2. المهام التنفيذيةُ للمفوضيةِ الساميةِ لحقوقِ الإنسانِ:

تضطلعُ المفوضيةُ الساميةُ لحقوقِ الإنسانِ (OHCHR) بمجموعةٍ من المهامِ الحيويةِ التي تهدفُ إلى تعزيزِ وحمايةِ حقوقِ الإنسانِ على الصعيدينِ الدوليّ والميدانيّ، وتتضمنُ هذه المهامُ:

- الإشرافُ على تنفيذِ المعاهداتِ الدوليةِ لحقوقِ الإنسانِ: تعملُ المفوضيةُ على مراقبةِ تنفيذِ الدولِ الأطرافِ للمعاهداتِ الدوليةِ الأساسيةِ لحقوقِ الإنسانِ، مثلَ اتفاقيةِ القضاءِ على جميعِ أشكالِ التمييزِ ضدَّ المرأةِ (CEDAW)، واتفاقيةِ مناهضةِ التعذيبِ (CAT)، من خلالِ دعمِ الهيئاتِ التعاهديةِ وتقديمِ التوصياتِ اللازمةِ.
- دعمُ آليةِ الاستعراضِ الدوريّ الشاملِ (UPR): تُسهمُ المفوضيةُ في هذه الآليةِ من خلالِ إعدادِ تقاريرَ شاملةٍ عن أوضاعِ حقوقِ الإنسانِ في الدولِ الأعضاءِ، وتقديمِ الدعمِ الفنيّ خلالَ جلساتِ المراجعةِ، ومتابعةِ تنفيذِ التوصياتِ الصادرةِ عنها.
- إعدادُ التقاريرِ الدوريةِ: تقومُ المفوضيةُ بإعدادِ تقاريرَ دوريةٍ تُقيّمُ أوضاعَ

حقوقِ الإنسانِ في الدولِ الأعضاءِ، مما يُسهمُ في تعزيزِ الشفافيةِ والمساءلةِ على المستوى الدوليّ.

- التدخلُ الميدانيُ في حالاتِ النزاعاتِ أو الأزماتِ: تتدخلُ المفوضيةُ في حالاتِ الأزماتِ الإنسانيةِ والنزاعاتِ المسلحةِ، مثلَ الأوضاعِ في ميانمار، والسودانِ، وأوكرانيا، لتقديمِ الدعمِ الفنيّ ورصدِ الانتهاكاتِ وتقديمِ التوصياتِ اللازمةِ.
- تنفيذُ حملاتِ التوعيةِ العالميةِ: تُطلقُ المفوضيةُ حملاتِ توعيةٍ تهدفُ إلى نشرِ مفاهيمِ حقوقِ الإنسانِ، مثلَ مناهضةِ العنفِ، وحمايةِ حقوقِ الأقلياتِ، لتعزيزِ الوعيِ العامِّ بأهميةِ حقوقِ الإنسانِ.
- تقديمُ الدعمِ الفنيّ والتقنيّ للحكوماتِ: تُقدّمُ المفوضيةُ الدعمَ الفنيَّ والتقنيَّ للدولِ الأعضاءِ لمساعدتِها في إصلاحِ نظمِ العدالةِ وإنفاذِ القانونِ، بما يتماشى معَ المعاييرِ الدوليةِ لحقوقِ الإنسانِ.

من خلالِ هذه المهامِ، تُسهمُ المفوضيةُ الساميةُ لحقوقِ الإنسانِ في تعزيزِ حقوقِ الإنسانِ وحمايتِها على مستوى العالمِ، وتُعدُّ شريكاً أساسياً للدولِ والمجتمعِ المدنيّ في هذا المجالِ.

الهيكلُ التنظيميُ للمفوضيّةِ الساميةِ لحقوقِ الإنسانِ:

1. المقرُ الرئيسيُ

تعدُّ مفوضيّةُ الأممِ المتّحدةِ الساميةِ لحقوقِ الإنسانِ جزءاً لا يتجزّأُ من أمانةِ الأممِ المتحدةِ، ويقعُ مقرها في جنيفَ / سويسرا، مع مكتبٍ إضافيٍّ في نيويورك، بالإضافةِ إلى عددٍ من المكاتبِ القُطريةِ والإقليميّةِ المُنتشرةِ حولَ العالمِ. يعملُ في المفوضيّةِ نحوَ 1,300 موظفٍ من خلفيّاتٍ متعدّدةٍ، ما يعكسُ الطابعَ العالميَّ لولايتِها.

2. التواجدُ الميدانيُ

- المكاتبُ القُطريةُ:

تديرُ المفوضيةُ 19 مكتبًا قُطرياً في كلٍّ من: بوركينا فاسو، كمبوديا، تشاد، كولومبيا، غواتيمالا، غينيا، هندوراس، ليبيريا، موريتانيا، المكسيك، النيجر،

أذرعُ المفوضيةِ حولَ العالمِ: كيفَ تعملُ المكاتبُ القطريةُ والإقليميةُ؟

الجمهورية العربية السورية (ويقعُ مقرُّ المكتبِ في بيروت)، السودان، تونس، أوغندا، اليمن، وفلسطين، إضافةً إلى هيكلٍ ميدانيٍّ في سيول يُغطّي جمهوريةَ كوريا الديمقراطيةَ الشعبيةَ، وبعثةَ رصدِ حقوقِ الإنسانِ في أوكرانيا.
وتتمثّلُ مهامُّ المكاتبِ القُطريةِ برصدِ وتحليلِ وتوثيقِ أوضاعِ حقوقِ الإنسانِ على المستوى الوطنيّ، والتفاعلِ مع الحكوماتِ المُضيفةِ والسلطاتِ الوطنيةِ والمجتمعِ المدنيّ والضحايا والأطرافِ المعنيةِ الأخرى، وتقديمِ المساعدةِ التقنيةِ من خلالِ برامجَ تعاونٍ مُحدّدةِ الهدفِ وبناءِ القدراتِ وإعدادِ التقاريرِ العامةِ.

- المكاتبُ والمراكزُ الإقليميةُ للمفوضيةِ الساميةِ لحقوقِ الإنسانِ:

تُديرُ المفوضيةُ الساميةُ لحقوقِ الإنسانِ شبكةً واسعةً من المكاتبِ والمراكزِ الإقليميةِ التي تُغطّي مختلفَ مناطقِ العالمِ، وتُسهمُ في دَمجِ مبادئِ حقوقِ الإنسانِ ضمنَ جهودِ التنميةِ وبناءِ السلامِ. ويبلغُ عددُ هذه الوحداتِ 12، تشملُ 10 مكاتبَ إقليميةً تقعُ في: أديس أبابا (شرق أفريقيا)، بريتوريا (جنوب أفريقيا)، داكار (غرب أفريقيا)، بانكوك (جنوب شرق آسيا)، سوفا (المحيط الهادئ)، بيروت (الشرق الأوسط وشمال أفريقيا)، بيشكيك (آسيا الوسطى)، بروكسل (أوروبا)، مدينة بنما (أمريكا الوسطى)، وسانتياغو دي تشيلي (أمريكا الجنوبيّة).
إلى جانبِ ذلك، تُديرُ المفوضيّةُ مركزين إقليميّين هما: مركزُ حقوقِ الإنسانِ والديمقراطيّةِ في وسطِ أفريقيا (ياوندي، الكاميرون)، ومركزُ التدريبِ والتوثيقِ لجنوبِ غربِ آسيا والمنطقةِ العربيةِ (الدوحة، قطر). وتُعزّزُ هذه المكاتبُ التفاعلَ المباشرَ مع الدولِ والمنظماتِ الإقليميةِ، وتُقدمُ الدعمَ الفنيَّ، وتُسهِمُ في تعزيزِ القدراتِ الوطنيّةِ.

- خبراءُ ومستشارون

كما يدعمُ المفوضيّةَ 54 مستشاراً معنياً بحقوقِ الإنسانِ ضمنَ فِرَقِ الأممِ المتحدةِ القُطريةِ، إلى جانبِ 11 خبيراً في بعثاتِ الأممِ المتحدةِ لحفظِ السلامِ في كلٍّ من: أفغانستان، جمهوريةِ أفريقيا الوسطى، جمهوريةِ الكونغو الديمقراطية، هايتي، العراق، كوسوفو، ليبيا، مالي، الصومال، جنوبِ السودانِ، والسودان.

3. شُعَبُ المقرّ في جنيفَ:

- شُعبةُ الأنشطةِ والإجراءاتِ الخاصةِ والحقِّ في التنميةِ: تُعنى بوضعِ السياساتِ، وتقدمُ الأدواتِ والمشورةَ، ودعمِ الإجراءاتِ الخاصةِ بمجلسِ حقوقِ الإنسانِ، وتعزيزِ القدراتِ في قضايا حقوقِ الإنسانِ.
- شُعبةُ آلياتِ مجلسِ حقوقِ الإنسانِ والمعاهداتِ: تُوفرُ الدعمَ الفنيَّ والتقنيَّ لمجلسِ حقوقِ الإنسانِ وآليةِ الاستعراضِ الدوريّ الشاملِ، وتدعمُ الهيئاتِ التعاهديّةَ في تنفيذِ التوصياتِ.
- شُعبةُ العملياتِ الميدانيةِ والتعاونِ التقنيّ: تُشرفُ على الأنشطةِ الميدانيةِ، وتُديرُ مشاريعَ الدعمِ التقنيّ، وتعملُ على رصدِ الأوضاعِ في الدولِ المُتأثرةِ بالنزاعاتِ.

الهيئاتُ الدوليّةُ المرتبطةُ بالمفوضيّةِ السامية

على الرغمِ من أنّ المفوضيّةَ الساميةَ لحقوقِ الإنسانِ ليست الجهةَ المُنشِئةَ لبعضِ الآليّاتِ، إلّا أنّها تضطلعُ بدورٍ مركزيٍّ في دعمِها الفنيّ والإداريّ، كونَها الذراعَ التنفيذيةَ لمنظومةِ الأممِ المتحدةِ في مجالِ حقوقِ الإنسانِ.
وتضمُّ هذه المنظومةُ هيئتَين رئيسيّتَين:

أوّلاً: لِجانُ المعاهداتِ الدوليّةِ (الهيئاتُ التعاهديّةُ)

تُعدُّ هذه اللجانُ من أبرزِ آلياتِ الرقابةِ في منظومةِ حقوقِ الإنسانِ التابعةِ للأممِ المتحدةِ، وهي تتكوّنُ من خبراءَ مستقلّين تُناطُ بهم مهمةُ مراقبةِ مدى امتثالِ الدولِ الأطرافِ لأحكامِ الاتفاقياتِ الدوليةِ الأساسيةِ لحقوقِ الإنسانِ التي صادقت أو انضمّت لها. وتعملُ هذه اللجانُ وِفقاً للتفويضِ الممنوحِ لها بموجبِ نصوصِ المعاهداتِ، فيما تتولّى المفوضيةُ الساميةُ لحقوقِ الإنسانِ تقديمَ الدعمِ الفنيّ والإداريّ واللوجستيّ لتمكينِها من أداءِ مهامِّها بفعاليّةٍ.

الإمـــاراتُ والـمـقـرريـنَ الأمميينَ: تعـاونٌ مسؤولٌ في دعـــمِ الحمايةِ الدوليةِ لحـقوقِ الإنسانِ.

اسمُ لجنةِ الخبراءِ:	الاتفاقيةُ الدوليةُ المعنيةُ:
اللجنةُ المعنيّةُ بحقوقِ الإنسانِ (CCPR)	العهدُ الدوليُ الخاصُ بالحقوقِ المدنيةِ والسياسيةِ
لجنةُ الحقوقِ الاقتصاديّةِ والاجتماعيّةِ والثقافيّةِ (CESCR)	العهدُ الدوليُ الخاصُ بالحقوقِ الاقتصاديّةِ والاجتماعيّةِ والثقافيّةِ
لجنةُ مناهضةِ التعذيبِ (CAT)	اتفاقيةُ مناهضةِ التعذيبِ وغيرِه من ضُروبِ المعاملةِ القاسيةِ أو اللاإنسانيةِ أو المُهينةِ
لجنةُ حقوقِ الطفلِ (CRC)	اتفاقيةُ حقوقِ الطفلِ
لجنةُ القضاءِ على التمييزِ ضدَّ المرأةِ (CEDAW)	اتفاقيةُ القضاءِ على جميعِ أشكالِ التمييزِ ضدَّ المرأةِ
لجنةُ القضاءِ على التمييزِ العنصريّ (CERD)	الاتفاقيّةُ الدوليةُ للقضاءِ على جميعِ أشكالِ التمييزِ العنصريّ
لجنةُ حقوقِ الأشخاصِ ذوي الإعاقةِ (CRPD)	اتفاقيةُ حقوقِ الأشخاصِ ذوي الإعاقةِ
لجنةُ حمايةِ حقوقِ العمالِ المهاجرينَ (CMW)	الاتفاقيّةُ الدوليةُ لحمايةِ حقوقِ العمالِ المهاجرينَ وأفرادِ أسرِهم
اللجنةُ الفرعيةُ لمنعِ التعذيبِ (SPT)	البروتوكولُ الاختياريُ لاتفاقيةِ مناهضةِ التعذيبِ
اللجنةُ المعنيةُ بحالاتِ الاختفاءِ القسريّ (CED)	الاتفاقيّةُ الدوليّةُ لحمايةِ جميعِ الأشخاصِ من الاختفاءِ القسريّ

ثانياً: الآلياتُ الخاصةُ (Special Procedures):

تشكلُ الإجراءاتُ الخاصةُ أحدَ الأعمدةِ الأساسيةِ في منظومةِ الأممِ المتحدةِ لحمايةِ حقوقِ الإنسانِ، وهي منظومةٌ من الخبراءِ المستقلينَ الذين يُعيّنونَ من قبلِ مجلسِ حقوقِ الإنسانِ التابعِ للأممِ المتّحدةِ، وتتمثّلُ ولايتُهم في رصدِ أوضاعِ حقوقِ الإنسانِ في بلدانٍ معيّنةٍ، أو متابعةِ قضايا ومواضيعِ حقوقيةٍ محددةٍ ذاتِ أولويةٍ دوليةٍ.

وبحسبِ آخرِ تحديثٍ صادرٍ عن المفوضيةِ الساميةِ يناير/كانونِ الثاني 2025، يبلغُ عددُ هذه الإجراءاتِ 60 ولايةً، موزّعةً على:

- (46) ولايةً موضوعيةً (Thematic Mandates): تُعنى بقضايا مثلَ الحقِّ في السكنِ الملائمِ، حريةِ الرأيِ والتعبيرِ، حقوقِ الأقلياتِ، مناهضةِ التعذيبِ، مكافحةِ الاتجارِ بالبشرِ، القضاءِ على العنفِ ضدَّ المرأةِ والفتياتِ، حمايةِ المدافعينَ عن حقوقِ الإنسانِ، والتمتّعِ بالحقوقِ في ظلِّ التغيّرِ المناخيِّ والتكنولوجيا.
- (14) ولايةً قُطريةً (Country Mandates): تُعنى برصدِ أوضاعِ حقوقِ الإنسانِ في دولٍ تشهدُ أزماتٍ حقوقيةٍ متصاعدةٍ، مثلَ: ميانمار، جمهوريةِ إيرانَ الإسلاميّةِ، بيلاروس، إريتريا، كوريا الشماليةِ، سوريا، مالي، السودان، ليبيا، وغيرها.

حيث يُعرَفُ أصحابُ هذه الولاياتِ بـ«المقرّرينَ الخاصّينَ» أو «أعضاءِ الفرقِ العاملةِ»، وتُمنحُهم مهامُّهم الصلاحيةَ لـ:

- إجراءُ زياراتٍ ميدانيةٍ إلى الدولِ المعنيةِ.
- جمعُ المعلوماتِ من مصادرَ متنوعةٍ، بما في ذلك منظماتِ المجتمعِ المدنيّ والضحايا والشهودِ.
- إعدادُ تقاريرِ موضوعيةٍ وتحليليةٍ تُرفعُ إلى مجلسِ حقوقِ الإنسانِ والجمعيةِ العامةِ للأممِ المتحدةِ.
- إصدارُ بياناتٍ علنيةٍ وتحذيراتٍ بشأنِ أوضاعٍ حرجةٍ.
- التواصلُ مع الحكوماتِ من خلالِ آلياتٍ رسميةٍ مثلَ «النداءاتِ العاجلةِ» و«الرسائلِ الرسميةِ»، لحثّها على اتخاذِ إجراءاتٍ فوريةٍ أو تقديمِ توضيحاتٍ حولَ قضايا مُثارةٍ.

تفاعلُ دولةِ الإماراتِ مع الإجراءاتِ الخاصةِ

في إطارِ التزامِ دولةِ الإماراتِ العربيةِ المتحدةِ بالتعاونِ مع آلياتِ مجلسِ حقوقِ الإنسانِ، استقبلت الدولةُ عدداً من أصحابِ الولاياتِ الخاصةِ، ضمنَ الزياراتِ القُطريةِ التي تهدفُ إلى تقييمِ أوضاعِ حقوقِ الإنسانِ على الأرضِ، وتُظهرُ هذه الزياراتِ مستوى الشفافيةِ والتفاعلِ الإيجابيّ الذي تنتهجهُ الدولةُ.

ومن بينِ أبرزِ هذه الزياراتِ:

- في ديسمبرِ 2024، قامت المقرّرةُ الخاصةُ المعنيةُ بالعنفِ ضدَّ المرأةِ والفتياتِ بزيارةٍ رسميةٍ إلى الدولةِ، حيثُ التقت بعددٍ من الجهاتِ الحكوميةِ، والمؤسساتِ الوطنيةِ، والمجتمعِ المدنيّ، واطّلعت على القوانينِ والسياساتِ والممارساتِ المتعلقةِ بحمايةِ المرأةِ من العنفِ الأسريّ والمجتمعيّ. وقد أبدتْ اهتماماً بالبرامجِ الوطنيةِ لتمكينِ المرأةِ، مشيدةً بالإرادةِ السياسيةِ والبيئةِ التشريعيةِ الداعمةِ.
- في أبريلِ 2025، استقبلت الدولةُ المقرّرةَ الخاصّةَ المعنيةَ ببيعِ الأطفالِ واستغلالِهم جنسياً، التي قامت بجولةٍ ميدانيةٍ في عددٍ من المرافقِ المعنيةِ بالطفولةِ، وزارت مؤسساتٍ معنيةٍ بالحمايةِ والرعايةِ، وأشادت بتطورِ البنيةِ التشريعيةِ الإماراتيةِ الخاصةِ بحمايةِ الأطفالِ، خاصةً فيما يتعلقُ بمكافحةِ الجرائمِ الإلكترونيةِ والاتجارِ بالبشرِ، وأبدت تقديرَها لنهجِ الدولةِ في تعزيزِ التعاونِ الدوليّ بشأنِ قضايا الطفولةِ العابرةِ للحدودِ.

ختاماً

تجسّدُ المفوضيةُ الساميةُ لحقوقِ الإنسانِ، الالتزامَ الدوليَّ بحمايةِ حقوقِ الإنسانِ، حيثُ يعكسُ عملُها المتنوعُ بينَ الهيئاتِ التعاهديةِ، والإجراءاتِ الخاصةِ عمقَ مسؤوليتها القانونيةِ والأخلاقيةِ في دعمِ سيادةِ القانونِ ومناهضةِ التمييزِ، وضمانِ الكرامةِ والعدالةِ للجميعِ.

وفي هذا الإطارِ، كانَ لجمعيةِ الاتحادِ لحقوقِ الإنسانِ سلسلةٌ من لقاءاتٍ مباشرةٍ مع مسؤولي المفوضيةِ الساميةِ لحقوقِ الإنسانِ في مقرها بجنيفِ، وذلك لبحثِ سبلِ التعاونِ المشتركِ ومناقشةِ مستقبلِ حمايةِ حقوقِ الإنسانِ على المستوى الدوليّ، إضافةً إلى تبادلِ الآراءِ حولَ تطويرِ دورِ منظماتِ المجتمعِ المدنيّ كشريكٍ محوريٍّ في تنفيذِ الالتزاماتِ الحقوقيةِ وتعزيزِ آلياتِ المتابعةِ الوطنيّةِ.

كما استقبلتِ الجمعيةُ خلالَ عامَي 2024 و2025 عدداً من أصحابِ الولاياتِ الخاصةِ التابعينِ لمجلسِ حقوقِ الإنسانِ بالأممِ المتّحدةِ خلالَ زيارتهم لدولةِ الإماراتِ العربيةِ المتحدةِ ممثّلينَ في المقررةِ الخاصةِ المعنيةِ بالقضاءِ على العنفِ ضدَّ المرأةِ والفتياتِ، والمقررةِ الخاصةِ المعنيةِ ببيعِ الأطفالِ واستغلالِهم جنسياً، وقد ناقشتِ الجمعيةُ معهما مسيرةَ الدولةِ في حمايةِ حقوقِ الإنسانِ، وتمكينِ المرأةِ، وحمايةِ الطفلِ، إلى جانبِ عرضِ مشاريعها المؤسسيةِ ومبادراتِها التوعويةِ والمستقبليةِ في مجالاتِ اختصاصِ كلٍّ منهما، وإبرازِ ملامحِ التقدمِ التشريعيّ والمؤسسيّ في الدولةِ.

وتؤمنُ الجمعيةُ بأن هذه اللقاءاتِ تعززُ من فعاليةِ الشراكةِ مع المفوضيةِ، وترسخُ مكانةَ الجمعياتِ الوطنيةِ كجهاتٍ فاعلةٍ على الساحةِ الدوليةِ في صونِ الحقوقِ وتعزيزِ العدالةِ والتنميةِ المستدامةِ.

نافذةٌ ثابتةٌ تفتحُها مجلةُ الإماراتِ لحقوقِ الإنسانِ، تتضمنُ فقرةَ سؤالٍ وجوابٍ، نأخذُكم من خلالها في حوارٍ سريعٍ يسلّطُ الضوءَ على تجاربِ ورؤى نخبةٍ من الخبراءِ وأصحابِ الفكرِ. يقدّمُ كلٌّ منهم إطلالةً سريعةً على أفكارِهِ واهتماماتِهِ، كما يراها من زاويتِهِ الخاصةِ.

تعزيـزٌ ودعــمٌ لحقــوقِ الإنسانِ «قناعةٌ راسخةٌ» لدى دولِ مجلسِ التعاونِ الخليجيِّ

الدكتور
هادي بن علي اليامي
الرئيسُ السابقُ للجنةِ الميثاقِ العربيِّ لحقوقِ الإنسان

كخبيرٍ دوليٍّ في مجالِ حقوقِ الإنسانِ، ومن خلالِ ترؤسِكم لجنةَ الميثاقِ العربيّ لحقوقِ الإنسانِ، وأيضاً رئاسةِ لجنةِ حقوقِ الإنسانِ بمجلسِ الشورى السعوديّ، كيفَ ترونَ تطويرَ حقوقِ الإنسانِ في دولِ مجلسِ التعاونِ الخليجيّ: دولةُ الإماراتِ العربيةُ المتحدةُ، والمملكةُ العربيةُ السعوديةُ؟

لقد شهدت دولُ مجلسِ التعاونِ الخليجيِّ خلالَ السنواتِ الأخيرةِ حراكاً متنامياً في مجالِ حقوقِ الإنسانِ، تجسَّدَ في تطويرِ التشريعاتِ، وتعزيزِ البنى المؤسسيةِ، وتوسيعِ نطاقِ الالتزامِ بالصكوكِ الدوليةِ والإقليميةِ ذاتِ الصلةِ. ويأتي هذا التحوّلُ ليس بوصفِهِ استجابةً ظرفيةً أو خارجيةً، بل كجزءٍ من قناعةٍ راسخةٍ لدى دولِ المجلسِ بأن حمايةَ حقوقِ الإنسانِ تُمثّلُ ركيزةً أساسيةً في مسارِ التنميةِ المستدامةِ، والاستقرارِ المجتمعيّ، وتعزيزِ سيادةِ القانونِ.

ومن ثمَّ أصبحَ واضحاً أن دولَ مجلسِ التعاونِ الخليجيّ باتت تنظرُ إلى ملفِّ حقوقِ الإنسانِ من زاويةٍ شموليةٍ تُراعِي خصوصيتها الثقافيةَ والدينيةَ، وتنسجمُ في الوقتِ ذاتهِ مع المعاييرِ الدوليةِ التي التزمت بها، وإصدارِ إعلانِ حقوقِ الإنسانِ لمجلسِ التعاونِ لدولِ الخليجِ العربيةِ، وهو ما انعكسَ في جملةٍ من المبادراتِ الوطنيةِ، من أبرزِها اعتمادُ استراتيجياتٍ وطنيةٍ لحقوقِ الإنسانِ، وتطويرُ أدواتِ الشفافيةِ والمساءلةِ، وتفعيلُ المشاركةِ المجتمعيةِ، لاسيّما فئاتُ المرأةِ والشبابِ وذوي الإعاقةِ «أصحابُ الهممِ».

نهجٌ حقوقيٌّ مؤسسيٌّ استباقيٌّ في دولةِ الإماراتِ العربيةِ المتحدةِ

دولةُ الإماراتِ العربيةُ المتحدةُ، تميّزَ النهجُ الحقوقيُّ بطابعٍ مؤسسيٍّ استباقيٍّ، قائمٍ على مفاهيمَ التسامحِ والتنوّعِ والتعايشِ الإنسانيّ المشتركِ. وكانَ من أبرزِ ملامحِ هذا التوجّهِ:

- إصدارُ قوانينَ متقدمةً لمكافحةِ التمييزِ والكراهيةِ، وتجريمُ خطابِ الكراهيةِ بكافةِ أشكالِهِ.
- إنشاءُ اللجنةِ الدائمةِ لحقوقِ الإنسانِ، والهيئةُ الوطنيةُ لحقوقِ الإنسانِ، ووزارةُ للتسامحِ والتعايشِ المشتركِ، ووزارةُ الأسرةِ، ما يُعكسُ اهتماماً حكومياً عالي المستوى بالمجالِ الحقوقيّ.
- تطويرُ منظومةٍ متكاملةٍ لحمايةِ العمالةِ وتمكينِ المرأةِ وتعزيزِ رعايةِ حقوقِ الطفلِ.
- اعتمادُ خططٍ وطنيةٍ ذاتِ أبعادٍ تنفيذيةٍ ملموسةٍ.
- الانخراطُ الفاعلُ في المنظّماتِ الدوليةِ، واستضافةُ فعالياتٍ عالميةٍ تسهمُ في إثراءِ الحوارِ الحقوقيّ الدوليّ، والارتقاءِ بالسياساتِ والممارساتِ الدوليةِ المعنيةِ بحقوقِ الإنسانِ.

رؤيةُ المملكةِ 2030 أعادت صياغةَ العلاقةِ بينَ التنميةِ وحقوقِ الإنسانِ

أما في المملكةِ العربيةِ السعوديّةِ، شكّلت رؤيةُ المملكةِ 2030 الإطارَ الأبرزَ الذي أعادَ صياغةَ العلاقةِ بينَ التنميةِ وحقوقِ الإنسانِ. وقد تبنّت المملكةُ استراتيجيةً وطنيةً شاملةً لحقوقِ الإنسانِ، تقومُ على ما يلي:

- مبادئُ الكرامةِ والعدالةِ وتكافؤُ الفرصِ.
- الإصلاحاتُ الحقوقيّةُ لتشملَ مجالاتٍ متعددةً، منها تمكينُ المرأةِ في الحياةِ العامةِ وسوقُ العملِ، ومنحُها مزيداً من الحقوقِ القانونيةِ.
- تعزيزُ استقلالِ القضاءِ، وتطويرُ آلياتهِ، بما يضمنُ العدالةَ وسرعةَ الفصلِ في المنازعاتِ.
- تحديثُ الأنظمةِ العدليةِ، وإعادةُ تنظيمِ اللوائحِ ذاتِ الصلةِ بالحقوقِ المدنيةِ والأسريةِ، وترسيخُ مبدأِ الشفافيةِ في العملِ الحكوميّ، ومكافحةُ الفسادِ.

التجربةُ الحقوقيةُ الخليجيةُ في مسارِ النضجِ المؤسسيِّ

ولهذا، فإن التجربةَ الحقوقيةَ الخليجيةَ تمضي اليومَ في مسارِها نحوَ النضجِ المؤسسيّ، مع التزامٍ متزايدٍ بتطويرِ التشريعاتِ الوطنيةِ وتوسيعِ آفاقِ الحرياتِ المشروعةِ وتعزيزِ مشاركةِ المواطنينَ في الحياةِ العامةِ، دونَ الإخلالِ بالثوابتِ الثقافيةِ والدينيةِ والقيمِ المجتمعيةِ. وتبقى الميزةُ الأهمُّ في هذه التجربةِ هي قدرتُها على المواءمةِ بينَ الأصالةِ والمعاصرةِ، والربطِ بينَ التنميةِ الاقتصاديةِ والاجتماعيةِ، وبينَ صونِ الحقوقِ والحرياتِ.

ختاماً

خلالَ خبرتي المتواضعةِ في المجالِ الحقوقيّ، أرى أن دولَ مجلسِ التعاونِ – رغمَ التحدياتِ – تمضي بخطى واثقةٍ نحوَ بناءِ منظومةٍ حقوقيةٍ وطنيةٍ، تستندُ إلى مبادئِ العدالةِ والكرامةِ، وتستجيبُ لمتطلباتِ المرحلةِ ومقتضياتِ المستقبلِ.

«الإمـــــارات» أولُ دولـةٍ عربيـةٍ تتـرأسُ لجنةَ حقوقِ الإنسانِ العربيـةِ

المستشار
محمد جمعة فزيع
رئيسُ لجنةِ حقوقِ الإنسانِ العربيةِ (لجنةِ الميثاقِ) سابقـاً

خلالَ فترةِ ترؤسِكم للجنةِ الميثاقِ العربيِّ لحقوقِ الإنسانِ، قمتم بزيارةٍ لدولةِ الإماراتِ العربيةِ المتحدةِ، كيف بدت لكم الجهودُ والإنجازاتُ التي حققتها الدولةُ على الصعيدِ الحقوقيِّ؟

منذُ اعتمادِ الميثاقِ العربيِّ لحقوقِ الإنسانِ من قبلِ مجلسِ جامعةِ الدولِ العربيةِ على مستوى القمّةِ المنعقدةِ في مدينةِ تونسَ عامَ 2004، تفاعلت دولةُ الإماراتِ العربيةُ المتحدةُ مع هذه الوثيقةِ الحقوقيةِ العربيةِ المهمّةِ تفاعُلاً إيجابياً، فكانت:

- من أوائلِ الدولِ العربيةِ التي صادقت على الميثاقِ.
- أولُ دولةٍ ترأستِ اللجنةَ الرقابيةَ المؤلفةَ من سبعةِ خبراءِ حقوقيينَ، والتي أنشأها الميثاقُ العربيُّ لحقوقِ الإنسانِ بموجبِ المادةِ (45) وأسماها: لجنةَ حقوقِ الإنسانِ العربيةِ، التي تغيّرَ مسمّاها فيما بعدُ إلى لجنةِ الميثاقِ العربيِّ لحقوقِ الإنسانِ.

وقد بدأتِ اللجنةُ ممارسةَ اختصاصِها عامَ 2009 بعدَ دخولِ الميثاقِ العربيِّ لحقـوقِ الإنسانِ حيّزَ النفـاذِ عامَ 2008، بعدَ اكتمالِ تصديقِ (7) دولٍ عربيةٍ عليه، وفقاً لحكـمِ المادةِ (49)، وقد كانت دولـةُ الإمـاراتِ العربيةِ المتحدةِ، واحـدةً من هذه الدولِ السبعِ، ولازالت تحرصُ على المشاركةِ في عضويةِ هذه اللجنـةِ في دلالةٍ واضحـةٍ على دعمِـها وإيمانِها بأهميةِ الأدوارِ التي تضطـلعُ بها الآلياتُ العربيـةُ المنضويةُ تحتَ مظـلّةِ جـامعـةِ الدولِ العربيةِ.

الإماراتُ تحرصُ على الوفاءِ بالتزاماتِها وفقًا للميثاقِ العربيِّ لحقوقِ الإنسانِ

وقد باشرت دولةُ الإماراتِ العربيةُ المتحدةُ الوفاءَ بالتزاماتِها وفقًا لأحكامِ المادةِ (48) من الميثاقِ العربيِّ لحقوقِ الإنسانِ، حيثُ حرصت على تقديمِ تقاريرِها إلى لجنةِ الميثاقِ العربيِّ لحقوقِ الإنسانِ بشكلٍ منتظمٍ، واستعراضِ جهودِها المعنيّةِ بتعزيزِ الحقوقِ والحرياتِ الإنسانيةِ الأساسيّةِ، كما تحرصُ على تعزيزِ التفاعلِ الإيجابيِّ مع التوصياتِ التي تصدرُ عن اللجنةِ في ضوءِ مناقشةِ واستعراضِ التقاريرِ الوطنيةِ.

ولم تكتفِ دولـةُ الإمـــاراتِ بالالتزامِ بتقديمِ تقاريرِها للجـنـةِ الميثاقِ العربيِّ لحقوقِ الإنسانِ بشكـلٍ دوريٍّ منتظمٍ، وكذلك التفاعـلِ الإيجابيِّ مع ما يصدرُ عن اللجنةِ من توصياتٍ، بل قامت بدعـــوةِ اللجنةِ لزيارةِ دولةِ الإماراتِ أكثرَ من مرةٍ، وقد أعدّتِ الدولةُ لهذه الزيـــاراتِ برامـجَ حافلةً من ضمنِها عقدُ ورشِ عملٍ وتنظيمُ اجتماعـاتٍ مع عـــددٍ من الجهاتِ الحكوميةِ ومؤسساتِ المجتمعِ المدنيِّ، وكذلك زيـاراتٌ لعددٍ من المرافقِ للاطلاعِ عن كثبٍ على ما تبذلُه الدولةُ من جهودٍ في مجالِ التشريعاتِ والبرامجِ والمؤسساتِ للعنايةِ والارتقاءِ بالحقوقِ والحرياتِ الإنسانيةِ، وقد كان لي شرفُ المشاركةِ في زيارتينِ، الأولى إبانَ عضويتِي في اللجنةِ، والثانيةُ في فترةِ رئاستِي لها، حيثُ وجدتُ وأعضـاءُ اللجنةِ إجابةً متكاملةً لكافّةِ الاستفسـاراتِ والإيضاحـاتِ التي تمّ طرحُها، مما ساهمَ في تشكيلِ صورةٍ واضحةِ المعالمِ بشأنِ الجهودِ والمنجزاتِ التي تبذلُها دولةُ الإماراتِ العربيةِ المتحدةِ على المستوياتِ كافةً لإعمالِ أحكامِ الميثاقِ العربيِّ لحقوقِ الإنسانِ على النحوِ المطلوبِ.

ختامـاً

لقد شهدت دولةُ الإماراتِ العربيةُ المتحدةُ تقدماً كبيراً لتُعدَّ نموذجاً في مسيرةِ العملِ الحقوقيِّ والتقدُّمِ المُحرَزِ على صعيدِ تعزيزِ احترامِ حقوقِ الإنسانِ، بفضلِ ما حققته من إنجازاتٍ ملموسةٍ في تطويرِ التشريعاتِ، في إطارٍ من الحرصِ على قيمِ العدالةِ والمساواةِ، حيثُ يُعدُّ هذا التقدُّمُ ثمرةَ لرؤيةِ قيادةٍ واعيةٍ تؤمنُ بأن احترامَ الحقوقِ والحرياتِ هو ركيزةٌ أساسيّةٌ في بناءِ المجتمعاتِ المستدامةِ والمتقدّمةِ.

جمعيةُ الاتحادِ لحقوقِ الإنسانِ...
أنشطةٌ نوعيةٌ لترسيخِ منجزاتِ الإماراتِ الحقوقيةِ دولياً

تواصلُ جمعيةُ الاتحادِ لحقوقِ الإنسانِ إرساءَ أثرِها الإيجابيِّ على الصعيدينِ الوطنيِّ والدوليِّ، من خلالِ أنشطتِها وفعالياتِها الهادفةِ التي تسعى لترسيخِ مفاهيمِ حقوقِ الإنسانِ، وتستلهمُ الجمعيةُ في جهودِها ما حققته دولةُ الإماراتِ من مكانةٍ متقدمةٍ في مجالِ الريادةِ الحقوقيةِ، بفضلِ رؤى قيادتِها الرشيدةِ، وما أرسته من ركائزَ أساسيةٍ لبناءِ مجتمعياتٍ متماسكةٍ ومتعاونةٍ، تُعلي من القيمِ الإنسانيةِ وتدعمُ مسيرةَ التنميةِ المستدامةِ.

الجمعيةُ تلتقي بالمقررةِ الأُمميةِ المعنيةِ بحمايةِ الأطفالِ

التقت سعادةُ الدكتورة فاطمة الكعبي، رئيسُ مجلسِ إدارةِ جمعيةِ الاتحادِ لحقوقِ الإنسانِ، بالسيدةِ ماما فاطمةَ سينغاتة، مقررةُ الأممِ المتحدةِ الخاصةُ المعنيةُ ببيعِ الأطفالِ واستغلالِهم جنسياً، ضمنَ زيارتها الرسميةِ للدولةِ خلالَ الفترةِ من 14 إلى 24 أبريل 2025.

واطّلعتِ الخبيرةُ الأُمميةُ على الجهودِ التي تبذلُها الجمعيةُ في مجالِ حمايةِ الأطفالِ، حيثُ تم استعراضُ أبرزِ المشاريعِ والمبادراتِ، لاسيّما الدراساتُ والبحوثُ المتخصصةُ بالطفلِ، ومبادراتُ التوعيةِ المجتمعيةِ، والبياناتُ الشفويةُ والكتابيةُ المقدمةُ إلى الجهاتِ الدوليةِ، بالإضافةِ إلى المعارضِ والفعالياتِ الدوليةِ التي نظّمتها الجمعيةُ، والتي سلّطتِ الضوءَ على جهودِ حمايةِ الطفلِ وتعزيزِ حقوقِه.

كما تم خلالَ اللقاءِ، بحثُ سبلِ تعزيزِ التعاونِ المستقبليِّ بين مؤسساتِ المجتمعِ المدنيِّ في دولةِ الإماراتِ، وآلياتِ الأممِ المتحدةِ، بما يُسهمُ في تطويرِ الجهودِ القائمةِ، وتوسيعِ نطاقِ التأثيرِ الحقوقيِّ لحمايةِ الطفولةِ. وحضرَ اللقاءَ المستشارةُ مريمُ الأحمدي، نائبُ رئيسِ مجلسِ إدارةِ الجمعيةِ.

إشادةٌ بالتزامِ الإماراتِ الراسخِ بحمايةِ الأطفالِ

وأكدتِ السيدةُ سينغاتة، في بيانِها الختاميِّ عقبَ زيارةٍ استمرت 11 يوماً إلى دولةِ الإماراتِ، أن الدولةَ حققت تقدماً كبيراً في تعزيزِ وحمايةِ حقوقِ الطفلِ منذ زيارةِ المقررةِ السابقةِ عام 2009، مشيرةً إلى وجودِ العديدِ من التغييراتِ الإيجابيةِ التي تتماشى مع التوصياتِ السابقةِ.

وأشادت بالجهودِ التي تبذلُها الإماراتُ لتطويرِ الأُطرِ السياسيةِ والقانونيةِ والمؤسسيةِ ذاتِ الصلةِ بحمايةِ الطفلِ، ومن بينها القانونُ الاتحاديُّ رقم (3) لسنةِ 2016 في شأنِ حقوقِ الطفلِ «وديمة»، بالإضافةِ إلى وجودِ العديدِ من الجهاتِ المختصةِ بحمايةِ الطفلِ، مثل مركزِ حمايةِ الطفلِ ومراكزِ الدعمِ الاجتماعيِّ التابعةِ لوزارةِ الداخليةِ، ووحدةِ حمايةِ الطفلِ بوزارةِ التربيةِ والتعليمِ.

كما اطّلعت على الجهودِ التي تضطلعُ بها المؤسساتُ المختصةُ في إماراتِ الدولةِ، ومنها مركزُ الطفلِ في أبوظبي، ومؤسسةُ دبي لرعايةِ النساءِ والأطفالِ، ومركزُ أمان لإيواءِ النساءِ والأطفالِ في رأسِ الخيمةِ، ومؤسسةُ حمايةِ للمرأةِ والطفلِ في عجمان، ومركزُ كنف في الشارقةِ.

الجمعيةُ تلتقي بالمقررةِ الأُمميةِ المعنيةِ بالعنفِ ضد النساءِ والفتياتِ

في إطارِ زيارتها الرسميةِ إلى دولةِ الإماراتِ العربيةِ المتحدةِ، التقت سعادةُ الدكتورةِ فاطمة الكعبي، رئيسُ مجلسِ إدارةِ جمعيةِ الاتحادِ لحقوقِ الإنسانِ، بالسيدةِ ريم السالم، المقررةُ الخاصةُ للأممِ المتحدةِ المعنيةُ بالعنفِ ضد النساءِ والفتياتِ. وخلالَ اللقاءِ، تم استعراضُ الحالةِ الوطنيةِ في مجالِ الحمايةِ التشريعيةِ والمؤسساتيةِ للنساءِ والفتياتِ، والدورُ الفاعلُ الذي يضطلعُ به المجتمعُ المدنيُّ، وفي مقدمته الجمعيةُ، في دعمِ هذه الحمايةِ وتعزيزِها.

ماما سينغاتة تطلع على جهود الجمعية في مجال حقوق الأطفال وحمايتهم من الاستغلال الجنسي.

لقاءان للجمعية بمقرّرتين أمميتين لحماية الأطفال والنساء من الإساءة والعنف يعززان المكانة المتقدمة للإمـــارات في الحمايـــة الحقوقية.

ريم السالم تتعرّف على المبادرات التي نفذتها الجمعية لتمكين المرأة وحمايتها من كافة أشكال العنف.

وحضرَ اللقاءَ المستشارةُ مريمُ الأحمدي، نائبُ رئيسِ مجلسِ إدارةِ الجمعيةِ.

واطّلعتِ المقررةُ الأُمميةُ على جهودِ الجمعيةِ في هذا المجالِ، والتي شملت تنفيذَ عددٍ من المبادراتِ والفعالياتِ المعنيةِ بتمكينِ المرأةِ ومناهضةِ العنفِ، والدراساتِ والبحوثِ المتخصصةِ، والبياناتِ الشفويةِ والكتابيةِ المقدمةِ للجهاتِ الدوليةِ حول حالةِ حقوقِ المرأةِ في الدولةِ، بالإضافةِ إلى المعارضِ والفعالياتِ الدوليةِ المنفذّةِ، والتي سلّطتِ الضوءَ على إنجازاتِ الإماراتِ في تعزيزِ حقوقِ النساءِ وحمايتهن من كافةِ أشكالِ العنفِ.

كما تعرّفت على الحملةِ الوطنيةِ التي أطلقتها الجمعيةُ بالتزامنِ مع اليومِ الدوليِّ للقضاءِ على العنفِ ضد المرأةِ والفتياتِ، والمنسجمةِ مع الحملةِ العالميةِ «اتحدوا لإنهاءِ العنفِ ضد المرأةِ» لعام 2024، والتي أسهمت في رفعِ الوعي المجتمعيِّ وتعزيزِ الصورةِ الإيجابيةِ لجهودِ دولةِ الإماراتِ في مناهضةِ العنفِ ضد المرأةِ.

إشادةٌ بحرصِ الإماراتِ ومؤسساتِها على تمكينِ المرأةِ

وأكدتِ السالم، في تصريحاتٍ أدلت بها خلالَ المؤتمرِ الصحفيِّ الذي عقدته بأبوظبي في ختامِ زيارتِها الرسميةِ للدولةِ، أن برامجَ وسياساتِ الإماراتِ تهدفُ إلى تمكينِ المرأةِ وتعزيزِ مشاركتِها الفاعلةِ في جميعِ القطاعاتِ. وأشارت إلى أن الإماراتِ حققت إنجازاتٍ كبيرةً في هذا المجالِ، مما يوفرُ أساساً قوياً لمواصلةِ التقدّمِ في تمكينِ المرأةِ وتعزيزِ دورِها في المجتمعِ، وضمانِ دعمِ الفتياتِ وحمايتهن من العنفِ.

وأعربت عن امتنانِها العميقِ لحكومةِ الإماراتِ على دعوتِها للقيامِ بهذه الزيارةِ الرسميةِ، مؤكدةً أنها كانت واحدةً من أفضلِ الزياراتِ التي نفذتها منذ توليها مهامها كمقررةٍ خاصةٍ للأممِ المتحدةِ معنيةٍ بالعنفِ ضد النساءِ والفتياتِ.

وأشارت إلى أن دستورَ الإماراتِ يضمنُ المساواةَ بين الجميعِ ويؤكدُ العدالةَ الاجتماعيةَ والتكافؤَ في الفرصِ، موضحةً أنه خلالَ السنواتِ الماضيةِ أطلقتِ الدولةُ العديدَ من المبادراتِ التي تدعمُ التوازنَ بين الجنسينِ، وتعزيزَ قيمِ الأسرةِ، ومعالجةَ الانتهاكاتِ ضد النساءِ والفتياتِ.

كما أشادت بالدورِ الكبيرِ الذي تقومُ به مؤسساتُ الدولةِ مثل الاتحادِ النسائيِّ العامِّ، والمجلسِ الأعلى للأمومةِ والطفولةِ، في دعمِ وتمكينِ النساءِ والفتياتِ، ودعمِ ضحايا العنفِ من الفتياتِ. وأشادت بجهودِ الإماراتِ الداعمةِ لقرارِ مجلسِ الأمنِ التابعِ للأممِ المتحدةِ رقم (1325) بشأنِ المرأةِ في الأمنِ والسلامِ، مشيرةً إلى مبادرةِ «المرأة والسلام والأمن» التي أطلقتها سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك في عام 2019 كجزءٍ من دورِ الإماراتِ في تعزيزِ جدولِ أعمالِ المرأةِ والسلامِ والأمنِ على الصعيدِ العالميِّ.

حضورٌ فاعلٌ لجمعيةِ «الاتحادِ» بالدورةِ 58 لحقوقِ الإنسانِ

شاركتْ جمعيةُ الاتحادِ لحقوقِ الإنسانِ بفعاليةٍ في الدورةِ الثامنةِ والخمسينَ لمجلسِ حقوقِ الإنسانِ التابعِ للأممِ المتحدةِ، والتي عُقدتْ في جنيف خلالَ الفترةِ من 24 فبراير إلى 4 أبريل 2025، وذلك ضمنَ جهودِها الراميةِ إلى تعزيزِ حضورِ المجتمعِ المدنيِّ الإماراتيِّ في المحافلِ الحقوقيةِ الدوليةِ.

وقدّمتِ الجمعيةُ خلالَ الدورةِ خمسَ بياناتٍ شفويةٍ، وخمسَ بياناتٍ كتابيةٍ أمامَ المجلسِ، تناولت خلالها رؤيتَها الحقوقيةَ حول عددٍ من القضايا ذاتِ الأولويةِ

جمعية «الاتحاد» تُلقي 10 بيانات شفوية وكتابية بالدورة 58 لمجلس حقوق الإنسان تناولت جهود الدولة في تعزيز الريادة الحقوقية والإنسانية.

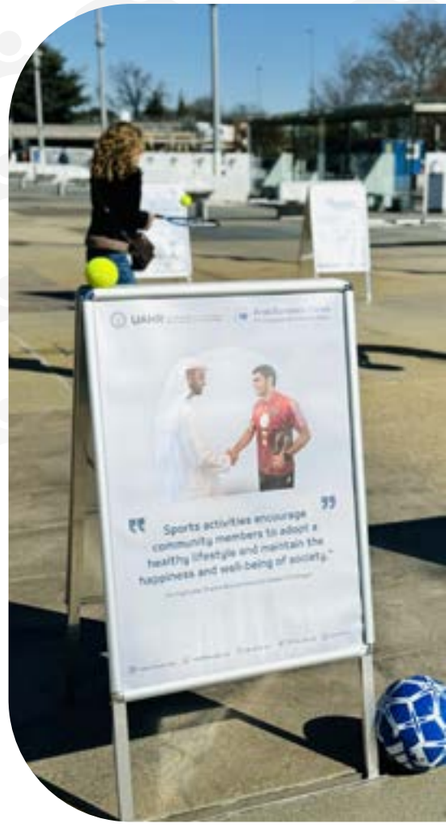

على الساحةِ الدوليةِ، شملت الحقَّ في الخصوصيةِ وحمايةَ المعلوماتِ في ظلِّ التطورِ التكنولوجيِّ، ومعاناةَ العمالِ حول العالمِ خاصةً العاملين في المهنِ الهشَّةِ، وتراجعَ الدعمِ الإنسانيِّ الدوليِّ، بالإضافةِ إلى مكافحةِ التمييزِ والعنصريةِ في المجالِ الرياضيِّ، وأهميةَ دعمِ الدولِ الإفريقيةِ في تنفيذِ برامجِ التنميةِ المستدامةِ.

كما سلّطتِ الجمعيةُ الضوءَ على جهودِ دولةِ الإماراتِ في تعزيزِ الحقِّ في الخصوصيةِ من خلالِ إصدارِ القانونِ الاتحاديِّ رقم (45) لسنةِ 2021 بشأنِ حمايةِ البياناتِ الشخصيةِ، وتنظيمِ جمعِ ومعالجةِ المعلوماتِ وفقاً للمعاييرِ الدوليةِ، إلى جانبِ قانونِ تنظيمِ علاقاتِ العملِ رقم (33) لسنةِ 2021، الذي يرسّخُ مبادئَ العدالةِ وعدمَ التمييزِ وحظرَ العملِ القسريِّ، ويكفلُ حقوقَ العمالِ بشكلٍ شاملٍ.

وأشادتِ الجمعيةُ بالدورِ الإنسانيِّ الريادِيِّ لدولةِ الإماراتِ، والتي تصدّرت قائمةَ الدولِ المانحةِ بتقديمِ مساعداتٍ إنسانيةٍ وتنمويةٍ تجاوزت 100 مليارَ دولارٍ حتى نهايةِ عام 2024، كما نوّهت بإنشاءِ «مؤسسةِ إرثِ زايدَ الإنسانيِّ»، وتخصيصِ مبلغِ 20 مليارَ درهمٍ لدعمِ الأعمالِ الإنسانيةِ عالمياً، ومبادراتِ الدولةِ في مكافحةِ التمييزِ وخطابِ الكراهيةِ، واستثمارِ الرياضةِ كأداةٍ للتنميةِ والتقاربِ الإنسانيِّ، ودورِها الفاعلِ في دعمِ الأمنِ والسلمِ الدوليين، لا سيّما في مناطقِ النزاعِ.

من جنيف.. جمعيةُ «الاتحادِ» تُنظمُ ندوتَيْنِ ومَعرِضاً دولياً

وأقامتِ الجمعيةُ، خلالَ الدورةِ الثامنةِ والخمسينَ الأُمميةِ، مجموعةً منَ الفعالياتِ المصاحبةِ، شملت ندواتٍ ومَعرِضاً حقوقياً دولياً، بهدفِ إبرازِ ممارساتِ دولةِ الإماراتِ في مجالِ حمايةِ حقوقِ الإنسانِ على المستويَيْنِ الإقليميِّ والدوليِّ.

وقد نظمتِ الجمعيةُ مَعرِضاً متخصصاً بعنوانِ «الرياضةُ وحقوقُ الإنسانِ في الإماراتِ»، استعرضَ جهودَ الدولةِ في ترسيخِ مبادئِ حقوقِ الإنسانِ من خلالِ القطاعِ الرياضيِّ كأداةٍ لتعزيزِ السلامِ والتنميةِ، وركزَ المعرِضُ على السياساتِ والمبادراتِ الإماراتيةِ التي تعززُ الشمولَ والمساواةَ في المجالِ الرياضيِّ، وتسهمُ في تحقيقِ التنميةِ المستدامةِ.

وشهدَ المَعرِضُ الذي أُقيمَ لمدةِ ثلاثةِ أيامٍ في ساحةِ الأممِ المتحدةِ بجنيفَ، حضوراً واسعاً من رياضيِّينَ وحقوقيِّينَ وأكاديميِّينَ وطلّابٍ، وضمَّ لوحاتٍ تتضمَّنُ اقتباساتٍ مُلهمةً من صاحبِ السموِّ الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، رئيسِ الدولةِ «حفظَهُ اللهُ»، وصاحبِ السموِّ الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائبِ رئيسِ الدولةِ رئيسِ مجلسِ الوزراءِ حاكمِ دبي «رعاهُ اللهُ»، إلى جانبِ كلماتٍ لشخصياتٍ بارزةٍ من الأممِ المتحدةِ والمفوضيةِ الساميةِ لحقوقِ الإنسانِ.

وعلى هامشِ الدورةِ الأُمميةِ، نظَّمتِ الجمعيةُ ندوةً دوليةً بعنوانِ «الرياضةُ، والثقافةُ وحقوقُ الإنسانِ»، استقطبَت نخبةً من الخبراءِ والمتحدثينَ الدوليينَ في مجالاتِ الثقافةِ والرياضةِ وحقوقِ الإنسانِ، وناقشتِ الندوةُ عدّةَ محاورَ، أبرزُها دورُ الثقافةِ والرياضةِ في تعزيزِ القيمِ الإنسانيةِ، وأهميةُ دمجِ هذهِ القطاعاتِ في السياساتِ الدوليةِ لحمايةِ حقوقِ الإنسانِ.

كما استعرضَت تجاربَ دوليةً ناجحةً، منها تجربةُ دولةِ الإماراتِ في توظيفِ الثقافةِ والرياضةِ كأدواتٍ فاعلةٍ حقوقياً، وتجربةُ مكتبِ الأممِ المتحدةِ للرياضةِ من أجلِ التنميةِ والسلامِ (2001–2017)، ومبادراتُ الأيكيدو كأداةِ دفاعٍ غيرِ عنيفٍ للشبابِ.

مشاركةٌ فاعلةٌ لجمعيةِ «الاتحادِ» في الدورةِ 69 للجنةِ وضعِ المرأةِ بالأممِ المتحدةِ

شاركتْ جمعيةُ الاتحادِ لحقوقِ الإنسانِ بفعاليةٍ في أعمالِ الدورةِ التاسعةِ والستينَ للجنةِ وضعِ المرأةِ التابعةِ للأممِ المتحدةِ، والتي عُقدت بمقرِّ المنظمةِ

استعراض التجربة الإماراتية الناجحة في توظيف الثقافة والرياضة عبر ندوتَين ومعرضٍ دولي نظمتها الجمعية بالدورة 58 في جنيف بمشاركة دولية واسعة.

تمكين المرأة الإماراتية.. تتصدّر أجندة الجمعية في مشاركتها الفاعلة بالدورة 69 للجنة وضع المرأة بالأمم المتحدة.

جمعية «الاتحـــاد» تحتفي بـ25 يومـاً دولـياً وعربيـاً ووطنيـاً لتعزيز الثقافـــة الحقوقية.

الدوليةِ في نيويورك، خلالَ الفترةِ من 10 إلى 21 مارس 2025، وذلك من خلالِ حلفائِها الحقوقيّينَ الدوليينَ، وفي سياقِ جهودِها لتعزيزِ تمثيلِ المجتمعِ المدنيِّ الإماراتيِّ في المحافلِ الأُمميةِ.

وقد شكلتِ المشاركةُ منصَّةً بارزةً لتسليطِ الضوءِ على جهودِ دولةِ الإماراتِ في تمكينِ المرأةِ، انطلاقاً من «السياسةِ الوطنيةِ لتمكينِ المرأةِ 2031»، التي تستهدفُ تعزيزَ دورِ المرأةِ في المجتمعِ، وسوقِ العملِ، والقطاعاتِ المستقبليةِ.

واستعرضَتِ الجمعيةُ أبرزَ إنجازاتِ الإماراتِ في هذا المجالِ، ومنها تمثيلُ المرأةِ بنسبةِ الثلثِ في التشكيلِ الوزاريِّ، و50% في المجلسِ الوطنيِّ الاتحاديِّ، مما منحَ الدولةَ المركزَ الثانيَ عالمياً في مؤشرِ تمثيلِ المرأةِ في البرلماناتِ، وفقَ تقريرِ التنافسيةِ العالميةِ لعامِ 2024. كما تشغلُ المرأةُ 66% من وظائفِ القطاعِ العامِّ، في واحدةٍ من أعلى النِّسَبِ عالمياً، و49.5% من إجماليِّ العاملينَ في وزارةِ الخارجيةِ.

كما أبرزَتِ الجمعيةُ مبادراتٍ نوعيةً مثل: تعيينُ 6 وزيراتٍ في الحكومةِ الاتحاديةِ، إطلاقُ الاستراتيجيةِ الوطنيةِ لتمكينِ المرأةِ، إصدارُ السياسةِ الوطنيةِ لتعزيزِ صحةِ المرأةِ، وتخصيصُ مقعدٍ للمرأةِ في مجالسِ إدارةِ الشركاتِ المساهمةِ الخاصةِ.

وأشارت إلى أن سيِّداتِ الأعمالِ يُشكلنَ 18% من روّادِ الأعمالِ بالدولةِ، وأن 77.6% من المشاريعِ النسائيةِ تقودُها نساءٌ دونَ سنِّ الأربعينَ.

وفي مجالِ المساواةِ بين الجنسينِ، أشارتِ الجمعيةُ إلى تصدُّرِ الإماراتِ المركزَ الأولَ إقليمياً والسابعَ عالمياً في مؤشرِ المساواةِ بين الجنسينِ لعامِ 2024، الصادرِ عن برنامجِ الأممِ المتحدةِ الإنمائيِّ، بالإضافةِ إلى حصولِها على 82.5 نقطةً من أصلِ 100 في تقييمِ البنكِ الدوليِّ لحقوقِ المرأةِ لعامِ 2023، والمركزِ الأولِ عربياً في تقريرِ الفجوةِ بين الجنسينِ الصادرِ عن المنتدى الاقتصاديِّ العالميِّ.

جمعيةُ «الاتحادِ» تُواكبُ الأيامَ الوطنيةَ والعربيةَ والدوليةَ بجهودٍ توعويةٍ وإعلاميةٍ

في إطارِ دورِها التوعويِّ والتفاعليِّ مع المواضيعِ الحقوقيةِ والمجتمعيةِ، احتفَت جمعيةُ الاتحادِ لحقوقِ الإنسانِ بعددٍ من الأيامِ الوطنيةِ والعربيةِ والدوليةِ، عبرَ نشرِ بياناتٍ توعويةٍ في الوكالاتِ الرسميةِ، ووسائلِ الإعلامِ، ومنصاتِها الرقميةِ، لتعزيزِ الثقافةِ الحقوقيةِ ونشرِ الوعيِ العامِّ.

وشملتِ المناسباتُ التي واكبتها الجمعيةُ: اليومَ الدوليَّ للقاضياتِ، اليومَ الدوليَّ لمكافحةِ كراهيةِ الإسلامِ، اليومَ العربيَّ لحقوقِ الإنسانِ، يومَ زايدَ للعملِ الإنسانيِّ، اليومَ الدوليَّ للسعادةِ، اليومَ الدوليَّ للقضاءِ على التمييزِ العنصريِّ، اليومَ العالميَّ لمتلازمةِ داون، اليومَ الدوليَّ للحدِّ من مخاطرِ الكوارثِ، اليومَ العالميَّ للمياهِ، اليومَ الدوليَّ للقضاءِ على الهدرِ، اليومَ العالميَّ للتوعيةِ بمرضِ التوحدِ، اليومَ الدوليَّ للضميرِ، اليومَ الدوليَّ للرياضةِ من أجلِ التنميةِ والسلامِ، يومَ الصحةِ العالميِّ، اليومَ الدوليَّ لأُمِّنا الأرضِ، اليومَ العالميَّ للملكيةِ الفكريةِ، اليومَ العالميَّ للسلامةِ والصحةِ في العملِ، اليومَ العالميَّ لحريةِ الصحافةِ، اليومَ الدوليَّ للأُسرِ، اليومَ الدوليَّ للعيشِ معاً في سلامٍ، اليومَ العالميَّ للتنوعِ الثقافيِّ من أجلِ الحوارِ والتنميةِ، اليومَ العالميَّ للتنوعِ البيولوجيِّ، اليومَ الدوليَّ لحفظةِ السلامِ، اليومَ العالميَّ للامتناعِ عن تعاطي التبغِ، اليومَ العالميَّ للوالدَيْنِ.

وتأتي هذهِ المشاركاتُ في سياقِ حرصِ الجمعيةِ على التفاعلِ الإيجابيِّ مع الأحداثِ الحقوقيةِ العالميةِ، وترسيخِ الوعيِ بثقافةِ حقوقِ الإنسانِ في المجتمعِ المحليِّ والإقليميِّ والدوليِّ.

جمعيةُ «الاتحادِ» تُصدرُ بياناتٍ حقوقيةً تُعززُ موقفَ الإماراتِ وتُدافعُ عن كرامةِ الإنسانِ

في إطارِ دورِها الحقوقيِّ النشطِ على المستوى الإقليميِّ والدوليِّ، أصدرت جمعيةُ الاتحادِ لحقوقِ الإنسانِ، سلسلةً من البياناتِ العلنيةِ التي تناولَت قضايا بارزةً، كان من أبرزِها بيانٌ مشتركٌ مع أكثرَ من 15 منظمةً حقوقيةً دوليةً وسودانيةً، عبّرت فيه عن دعمِها الكاملِ للنهجِ الإنسانيِّ الذي تتبعُهُ دولةُ الإماراتِ تجاهَ الأزمةِ في السودانِ، ورفضِها للدعوى المقدمةِ ضدَّ الدولةِ أمامَ محكمةِ العدلِ الدوليةِ.

وقد أكدَ البيانُ على تقديرِ جهودِ الإماراتِ الإغاثيةِ، ورفضِ محاولاتِ تسييسِ القضاءِ الدوليِّ، والدعوةِ إلى وقفٍ شاملٍ للأعمالِ العسكريةِ، وتشكيلِ حكومةٍ مدنيةٍ تحمي حقوقَ الإنسانِ وتدفعُ نحوَ تحقيقِ السلامِ والتنميةِ.

وفي بيانٍ آخرَ، رحّبتِ الجمعيةُ بالحكمِ الصادرِ عن محكمةِ العدلِ الدوليةِ لصالحِ دولةِ الإماراتِ، والذي قضى بشطبِ الدعوى ورفضِ التدابيرِ المؤقتةِ، معتبرةً أن القرارَ يُعززُ التزامَ الدولةِ بالاتفاقياتِ الدوليةِ، ويفضحُ المحاولاتِ المغرضةَ لاستغلالِ القانونِ الدوليِّ لتشويهِ صورتِها.

وأكدتِ الجمعيةُ أنَّ الحكمَ جاءَ ليُعززَ مصداقيةَ الإماراتِ في احترامِ القانونِ، بعد أن قدمت مرافعةً قانونيةً شاملةً أثبتت سلامةَ موقفِها ورفضَ المزاعمِ الموجهةِ ضدَّها.

وفي بيانٍ ثالثٍ، أدانَتِ الجمعيةُ الإساءةَ الإعلاميةَ المُمنهَجةَ للتراثِ الثقافيِّ الإماراتيِّ، عقبَ حملةٍ مغرضةٍ استهدفتْ فنَّ «العيالةِ» ومشهدَ «النعاشاتِ»، مؤكدةً أن ما جرى يُمثلُ إساءةً رمزيةً لكرامةِ الفتياتِ الإماراتياتِ، وانتهاكاً واضحاً للحقوقِ الثقافيةِ المكفولةِ دولياً.

ودعتِ الجمعيةُ إلى وقفِ تداولِ المحتوى المسيءِ، وإطلاقِ ميثاقٍ دوليٍّ لحمايةِ الحقوقِ الثقافيةِ في الفضاءِ الرقميِّ والإعلاميِّ من التحريفِ والتشويهِ.

بيانـات حقوقيـة تصدرها الجمعيـة لتعزيز الريـادة الإماراتيـة والدفـاع عن الكرامـة الإنسانيـة.

بيـان دولي مشـترك يضـم الجمعيـة و 15 منظمـةً حقوقيةً وسودانيـةً يعبر عن الدعم الكامل للنهج الإنسـاني الإمـاراتي تجاه الأزمـة في السودان.

بيان للجمعية يرحّب بقرار محكمـة العدل الدوليـة بشـطب الدعـوى ضـد الإمـارات، ورفض التدابيـر المؤقتـة التي تُطـالب بـها السودان.

ختامـاً

تُواصِلُ جمعيةُ الاتحادِ لحقوقِ الإنسانِ دورَها الريادِيَّ في تمثيلِ المجتمعِ المدنيِّ الإماراتيِّ، عبرَ مشاركاتٍ فعَّالةٍ في المحافلِ الدوليةِ، وتنظيمِ فعالياتٍ نوعيةٍ تُبرزُ منجزاتِ دولةِ الإماراتِ في مجالِ حقوقِ الإنسانِ.

وشهدَ النصفُ الأولُ من عامِ 2025 حضوراً مكثفاً للجمعيةِ في دوراتٍ وفعالياتٍ للأممِ المتحدةِ، حيثُ قدمت بياناتٍ رسميةً، ونظَّمتْ معارضَ وندواتٍ دوليةً، أكَّدت خلالها التزامَ الدولةِ بالمعاييرِ الحقوقيةِ وتعزيزَ القيمِ الإنسانيةِ والتنميةِ المستدامةِ.

وعيٌ كبيرٌ يتشكّلُ بأناملَ صغيرةٍ مبدعةٍ

في إطارِ جهودِها الراميةِ إلى تعزيزِ ثقافةِ حقوقِ الإنسانِ بينَ فئاتِ المجتمعِ، ولا سيَّما لدى النشءِ، تلقّت جمعيةُ الاتحادِ لحقوقِ الإنسانِ مجموعةً واسعةً من الرسوماتِ الفنيةِ التي أنجزَها أطفالٌ ويافعونَ من مختلفِ إماراتِ الدولةِ، عبّروا من خلالها عن فهمِهم العميقِ لقيمٍ إنسانيةٍ كُبرى، كالتسامحِ، والتنوعِ، والاستدامةِ، والعدالةِ، وحقوقِ الإنسانِ.

لم تكن هذه الرسوماتُ مجرّدَ خطوطٍ وألوانٍ، بل رسائلَ بصريةً واعيةً، تُجسّدُ رؤى الجيلِ الجديدِ تجاهَ العالمِ من حولِهم، وتُعبّرُ عن وعيٍ متنامٍ بالقضايا الحقوقيةِ والبيئيةِ والاجتماعيةِ الدوليةِ. وهي أعمالٌ تُظهرُ أنّ التعبيرَ الفنيَّ ليسَ حكراً على المحترفينَ، بل هو حقٌّ لكلِّ فردٍ، وأداةُ تعبيرٍ أصيلةٌ تحملُ في طيّاتِها طاقاتٍ فكريةً وإنسانيةً عميقةً.

الطالبةُ فاطمة النيادي

من أبرزِ هذه الرسوماتِ ما يلي:

لوحةُ «التنوعُ والتسامحُ»

قدّمتْ الطالبةُ فاطمة أحمد مصبح خليفة النيادي، 18 عاماً، من الصفِّ الثاني عشر – مدينةُ أبوظبي، لوحةً مفعمةً بالتفاصيلِ الإنسانيةِ والرمزيةِ، تحملُ رسالةً عميقةً عن الجمالِ الكامنِ في تنوعِ الحياةِ اليوميةِ، والتسامحِ بينَ الأفرادِ، وانسجامِ الإنسانِ مع الطبيعةِ. تتوزّعُ عناصرُ الرسمةِ بينَ مشاهدِ التعليمِ، والرياضةِ، والتواصلِ الأسريِّ، والطبيعةِ الخضراءِ، مما يعكسُ رؤيةً شاملةً لمجتمعٍ متماسكٍ ومتعايشٍ.

لوحةُ «التنوغ والتسامحُ»

وعمّا تعنيه هذه الرسمةُ، عبّرتْ فاطمة بكلماتٍ واضحةٍ: «الحياةُ جميلةٌ بالتنوعِ والتسامحِ»، في تأكيدٍ على قيمٍ تنبضُ بها البيئةُ الإماراتيةُ. تهوى فاطمة الرسمَ اليدويَّ والإلكترونيَّ، وتمتلكُ شغفاً بابتكارِ تصاميمَ هندسيةٍ تُبرزُ إحساسَها بالجمالِ والتناغمِ.

الطالبُ أيان ريف كاردوزا

لوحة «بيئتي والاستدامة»

قدّمَ الطالبُ أيان ريف كاردوزا، 9 سنواتٍ، من الصفِّ الرابع – مدينةُ العين (إمارةُ أبوظبي)، عملاً فنياً بعنوانِ «بيئتي والاستدامةُ»، تناولَ فيه بشكلٍ بصريٍّ واضحٍ التباينَ بينَ بيئةٍ نظيفةٍ خضراءَ، وبيئةٍ ملوثةٍ تعاني من التصحّرِ والنفاياتِ والانبعاثاتِ. ودوّنَ في أعلى رسمتِه عبارةَ: «أوقفوا التلوثَ، أنقذوا الأرضَ»، في رسالةٍ مباشرةٍ تُعبّرُ عن وعيِه بأهميةِ حمايةِ كوكبِنا من التدهورِ البيئيِّ. وعندَ سؤالِه عمّا تعنيه له هذه الرسمةُ، قالَ ببساطةٍ: «بيئتي والاستدامةُ»، في تعبيرٍ مباشرٍ وصادقٍ يعكسُ وعيَه بأهميةِ حمايةِ كوكبِ الأرضِ.

يحبُّ أيان الرسمَ، ويستمتعُ بممارسةِ كرةِ القدمِ، كما يحبُّ المشاركةَ في المسابقاتِ والأنشطةِ التفاعليةِ التي تُنمّي مهاراتِه وتُوسّعُ مداركَه.

ختاماً

جاءت هذه الأعمالُ الفنيةُ التي أبدعَها أصحابُها لتُقدّمَ لنا لمحةً صادقةً عن وعيِهم العميقِ بحقوقِ الإنسانِ، وقدرتِهم على التعبيرِ عنها بلغةٍ بصريةٍ نابضةٍ بالمعنى والرسالةِ. هي ليست مجرّدَ رسوماتٍ، بل شهاداتٌ على وعيٍ متنامٍ، ورؤًى تُعبّرُ عن قيمِ التسامحِ، والبيئةِ، والهويةِ، والانتماءِ.

ترقّبوا عبر صفحاتِ مجلةِ الإماراتِ لحقوقِ الإنسانِ المزيدَ من المشاركاتِ القادمةِ من فئاتٍ عمريةٍ مختلفةٍ، والتي تعكسُ وعيَ أبنائنا وبناتِنا بحقوقِ الإنسانِ، وإيمانَهم بدورِهم في صناعةِ مستقبلٍ أكثرَ عدالةً وإنسانيةً.

لوحة «بيئتي والاستدامة»

احتفاءٌ بإبداعِ 30 فائزاً في مسابقةِ «لونْ واكتبْ الاستدامةَ»

اختتمت جمعيةُ الاتحادِ لحقوقِ الإنسانِ فعالياتِ مسابقةِ «لونْ واكتبْ الاستدامةَ» التي أُطلقتْ بالتزامنِ مع إصدارِ العددِ الثاني من مجلةِ الإماراتِ لحقوقِ الإنسانِ، عبرَ ملحقٍ كاريكاتيريٍ بعنوانِ «الإماراتُ ومسيرةُ الاستدامةِ». وقد هدفتِ المسابقةُ إلى تسليطِ الضوءِ على جهودِ دولةِ الإماراتِ في تحقيقِ أهدافِ التنميةِ المستدامةِ، من خلالِ إشراكِ مختلفِ الفئاتِ العمريةِ في أنشطةٍ إبداعيةٍ تجمعُ بين التلوينِ والكتابةِ.

فوزُ اثنين من المتسابقينَ من أصحابِ الهممِ.. المركزُ الثالثُ ضمنَ الفئةِ الأولى «للأطفالِ» والمركزُ الثاني ضمنَ الفئةِ الثانيةِ «الناشئةِ».

وشهدتِ المسابقةُ تفاعلاً واسعاً، حيثُ بلغَ عددُ المشاركينَ 578 مشاركاً من المواطنينَ والمقيمينَ، تم اعتمادُ 347 مشاركةً مستوفيةً للشروطِ، بعدَ تقييمِها من قبلِ لجنةِ تحكيمٍ متخصصةٍ. وتم توزيعُ المشاركاتِ على ثلاثِ فئاتٍ عمريةٍ: الأطفالِ، الناشئةِ، والبالغينَ.

احتفاءٌ بالإبداعِ والدمجِ المجتمعيِّ

احتفلتْ الجمعيةُ بفوزِ 30 متسابقاً حصدوا المراكزَ العشرةَ الأولى في كلِّ فئةٍ عمريةٍ، بينما نالَ جميعُ المشاركينَ الآخرينَ شهاداتِ مشاركةٍ رقميةٍ، في خطوةٍ تعكسُ تقديرَ لجنةِ التحكيمِ لمواهبِهم وتحفيزَهم للمشاركةِ في الدوراتِ المقبلةِ.

وقد بلغتِ القيمةُ الإجماليةُ للجوائزِ الماليةِ المخصصةِ للمسابقةِ 40 ألفَ درهمٍ، مما يعكسُ حرصَ الجمعيةِ على دعمِ وتشجيعِ الإبداعِ المجتمعيِّ، وتعزيزَ الوعيِ البيئيِّ من خلالِ أدواتٍ فنيةٍ وتربويةٍ معاصرةٍ.

ومن أبرزِ ما ميّزَ هذه المسابقةَ، مشاركةٌ متميزةٌ من أصحابِ الهممِ، حيثُ قدّمَ بعضُهم وصفاً صوتياً لرسوماتِ ملحقِ الكاريكاتيرِ بديلاً عن التعبيرِ الكتابيِّ، في أسلوبٍ حسيٍّ مبتكرٍ، لقي تقديرَ لجنةِ التحكيمِ. وقد فازَ اثنانِ منهم بمراكزَ متقدمةٍ: أحدُهما بالمركزِ الثالثِ ضمنَ فئةِ الأطفالِ، والآخرُ بالمركزِ الثاني ضمنَ فئةِ الناشئةِ.

تعزيزُ وعيِ المجتمعِ بمسيرةِ الاستدامةِ الإماراتيةِ

جاءتِ المسابقةُ في إطارِ التزامِ الجمعيةِ بتكريسِ الفنونِ كأداةٍ توعويةٍ تسهمُ في غرسِ مفاهيمِ الاستدامةِ والحقوقِ البيئيةِ في أذهانِ الأجيالِ الجديدةِ، انسجاماً مع الرؤيةِ الوطنيةِ لدولةِ الإماراتِ، وتعزيزاً لثقافةٍ مجتمعيةٍ قائمةٍ على الشمولِ والتفاعلِ.

كما تُعدُّ هذه المسابقةُ نموذجاً حياً على قدرةِ المؤسساتِ المدنيةِ في تحفيزِ المشاركةِ المجتمعيةِ وربطِها بمساراتِ التنميةِ الوطنيةِ، من خلالِ مبادراتٍ تستهدفُ بناءَ جيلٍ واعٍ، مبدعٍ، ومؤمنٍ بدورِه في صناعةِ مستقبلٍ أكثرَ استدامةً.

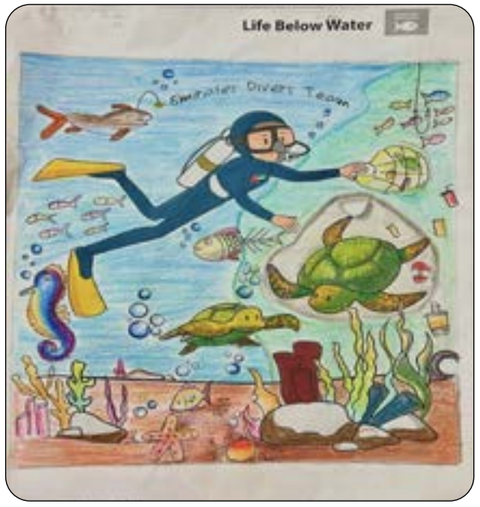

افزا اذر ازهار الدين ازهار الدين
فئة الأطفال

عبيد عبد الله عبيد السويدي
أصحاب الهمم

نورة محمد هاشل على النعيمي
أصحاب الهمم – فئة الناشئة الثانية

وعبّرت الفائزة/ نورة محمد هاشل على النعيمي عن محتوى الرسمة، وذلك في رسالةٍ صوتيةٍ، قائلةً: «صورة تعبر عن لحظة مهمة من التعاون بين ممثل الإمارات والأمم المتحدة لتحقيق التنمية المستدامة، مما يعكس التزام الإمارات بدعم الشراكات الدولية لمستقبل أفضل».

أميرة عبد المعطى أمين متولى سالم
الفئة الثالثة - البالغون

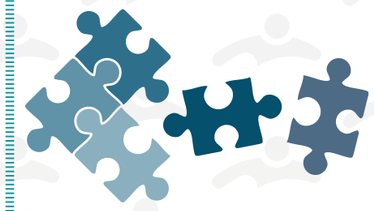

نأخذك في هذه الزاوية في استراحة خفيفة بروح مرحة، ندمج فيها المتعة بالمعرفة، من خلال ألعاب، ألغاز، ومعلومات شيقة تثري وعيك بطريقة ممتعة.. في كل عدد سيتم تقديم معلومات لموضوعات مختلفة، لأن من حقك أن تعرف.. ومن حقك أن تستمتع!
لنبدأ رحلتنا للترفيه والتسلية في هذا العدد مع الإغاثة الإنسانية.

متاهة الزلزال:

ساعد الهلال الأحمر الإماراتي في الوصول إلى المتضررين من الزلزال.

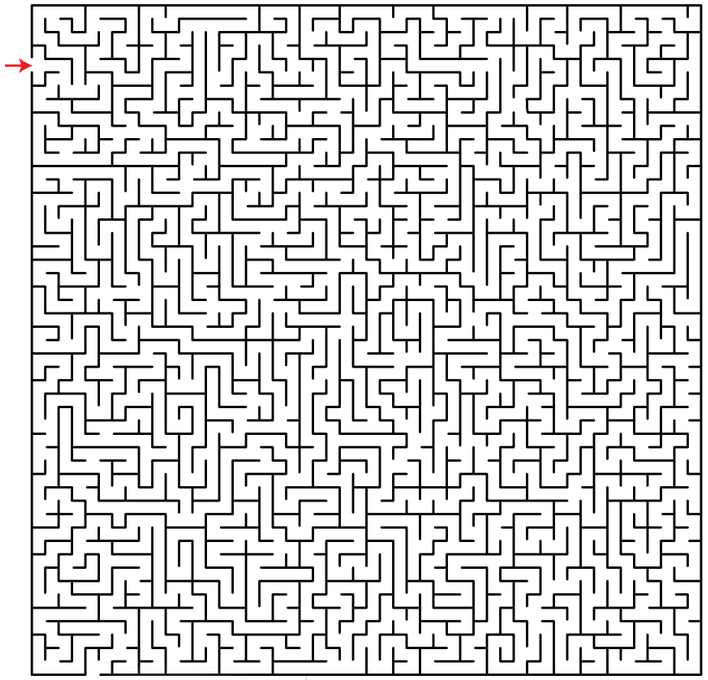

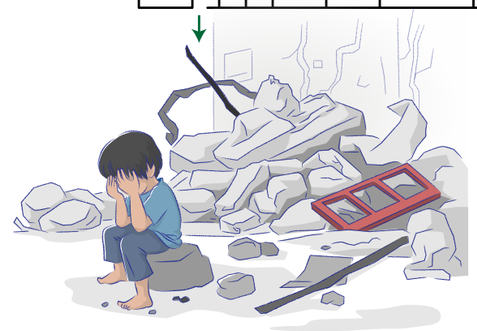

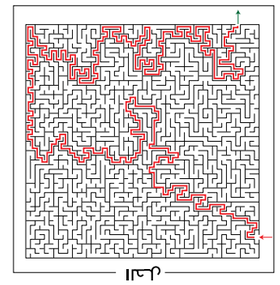

حروف مبعثرة:

اعثر على كلمة (الفارس الشهم) في الجدول:

ب	ن	ش	س	ي	ث	ح	ك	م	ت	ف	ل	ا	ر	س	ق	م	هـ	ش	م	س
ق	ا	ل	ط	د	و	ي	ا	ف	ل	ر	س	هـ	م	ش	م	ل	ر	ف	هـ	ي
ي	ن	ك	ث	ط	ز	ك	ف	ل	ش	هـ	م	ن	ا	ل	ف	ش	س	ر	ي	ف
ق	ج	خ	ا	د	ر	ق	ع	ش	ي	م	ك	ص	ط	س	ن	ل	ي	ف	ر	خ
ب	م	ف	ل	ع	ر	ا	ل	ف	ا	ر	ق	ا	ل	ش	ر	ح	ت	ل	ض	ش
د	و	ي	ا	ف	ل	هـ	ن	ج	ك	م	ك	س	د	و	ث	ع	ح	س	ي	ل
و	ف	م	ط	س	ن	ل	ي	ف	ر	ج	خ	ا	د	ر	ق	ع	ش	ا	ر	س
ف	ل	ع	ر	ع	ش	ي	م	ك	ص	م	ف	ل	ع	ر	ا	ل	ف	ن	هـ	م
و	د	و	ي	ا	ف	ل	ا	ل	ف	ا	ر	س	ا	ل	ش	هـ	م	ج	ك	م
ع	ش	ي	م	ك	ص	ط	س	ن	ل	ي	ف	ر	س	ب	ج	م	ت	ك	ا	ف
م	ش	م	ل	ر	س	هـ	ي	م	هـ	ا	م	ل	ع	ح	س	ي	ل	ق	ف	ل
ا	ل	ف	ش	هـ	م	ي	ف	ا	ل	ت	ط	س	ن	ل	ي	ف	ر	ش	ا	ع
ت	م	ت	ل	ض	ش	ا	ل	ف	ا	ر	ق	ا	ل	ش	ل	ر	س	هـ	ل	ف
ث	ع	ح	س	ي	ل	هـ	ن	ج	ك	م	ك	س	د	و	ا	هـ	م	ت	ن	ج

اختبر وعيك..

1 - الإغاثة الإنسانية خلال أوقات الكوارث التي تعاني منها بعض المجتمعات:

أ) ضرورية ب) غير ضرورية ج) لا اعتقد أن لها أهمية.

2 - الفارس الشهم 3 مبادرة إماراتية لدعم .....

أ) الدول الأفريقية ب) الدول الاسيوية ج) قطاع غزه

3 - تتعاون دولة الإمارات العربية المتحدة مع منظمة اليونسيف لضمان حياة كريمة لمن؟

أ) الكبار ب) المرأة ج) الأطفال

4 - من أبرز مؤسسات الإغاثة الإنسانية في دولة الإمارات العربية المتحدة

أ) الهلال الأحمر الإماراتي. ب) جمعية الاتحاد لحقوق الإنسان.
ج) وزارة التعليم.

5 - حلت دولة الإمارات العربية المتحدة في المرتبة التاسعة عالميًا من بين 142 دولة في مؤشر العطاء العالمي لعام 2024، بسبب.....

أ) مساعداتها الإغاثية والإنسانية لدولة العالم.
ب) تنظيم معرض أكسبو.
ج) الاستدامة ونجاح COP28.

ختاماً

لأننا نؤمن أن الترفيه وسيلة رائعة لتثبيت المعلومات، وتعزيز الوعي والتفكير الإيجابي تجاه القضايا الكبرى مثل الإغاثة والعمل الإنساني.
نلقاكم في العدد القادم مع ترفيه جديد، ومحتوى يُثري عقلك..
ولا تنسى: (من حقك أن تعرف، ومن حقك أن تستمتع!)

قيم نفسك.!

(1) الإجابة (أ) (2) الإجابة (ج)
(3) الإجابة (ج) (4) الإجابة (أ)
(5) الإجابة (أ).

4 إجابات صحيحة .. أنت بطل.
3 إجابات صحيحة.. أنت على الطريق.
2 إجابات صحيحة.. حان الوقت لاكتساب المزيد من المعلومات.

الإماراتُ والعملُ الإنسانيُّ من الإغاثةِ إلى الاستدامةِ (1971 - مايو 2025)

منذُ انطلاقِ مسيرةِ دولةِ الاتحادِ عامَ 1971، رسمت دولةُ الإماراتِ العربيةُ المتحدةُ مساراً إنسانياً فريداً، جعلَ منها نموذجاً عالمياً يُحتذى به في ميادينِ العطاءِ الإنسانيّ والعملِ الإغاثيّ.

لم تكنِ المساعداتُ الإنسانيةُ التي تُقدّمُها دولةُ الإماراتِ مجرّدَ استجاباتٍ آنيةٍ للأزماتِ والكوارثِ، بل شكّلتْ جزءاً أصيلاً من استراتيجيتها الخارجيةِ ونهجاً دائماً منذُ التأسيسِ وحتّى يومِنا هذا، حيثُ تُمثّلُ امتداداً لقيمِها الأخلاقيةِ والإنسانيةِ التي أرسى قواعدَها الوالدُ المؤسّسُ الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، طيّبَ اللهُ ثراه، ممّا جعلَها مساعداتٍ لا تُقيّدُ باعتباراتِ الدينِ أو العرقِ أو الجغرافيا أو السياسةِ، بل تُمنَحُ انطلاقا من مبدأٍ إنسانيٍّ بحتٍ يتمثّلُ في: «الإنسانُ أولاً».

وإيماناً من جمعيةِ الاتّحادِ لحقوقِ الإنسانِ بتوثيقِ مسيرةِ الدولةِ عبرَ المعلوماتِ التي تمَّ التّحصّلُ عليها منَ الجهاتِ الرسميةِ بشأنِ المساعداتِ الإنسانيةِ والإغاثيةِ، تمَّ إعدادُ ملحقٍ بعنوانِ: الإماراتُ والعملُ الإنسانيُّ: من الإغاثةِ إلى الاستدامةِ (1971 - مايو 2025).

يمكنُكمُ الاطّلاعُ على الملحقِ عبرَ الباركودِ التالي:

المصورة/ فاطمة الحمادي

فاطمةُ الحمادي مصورةٌ إماراتيةٌ، بدأتْ مسيرتُها الأكاديميةُ بدراسةِ التجارةِ الإلكترونيةِ التطبيقيةِ في كلياتِ التقنيةِ العليا، ثم حصلتْ على بكالوريوسَ في الدعايةِ والإعلانِ من كليةِ الإعلامِ في جامعةِ العينِ.

دخلتْ مجالَ التصويرِ عامَ 2020، خلالَ فترةِ الحجرِ الصحيِّ لجائحةِ «كوفيد-19»، حيثُ بدأتْ بممارسةِ التصويرِ كهوايةٍ، وتوجَّهتْ لاحقاً نحو التخصصِ في تصويرِ الأزياءِ والتجميلِ. طوَّرتْ مهاراتِها من خلالِ المشاركةِ في دوراتٍ تدريبيةٍ متخصصةٍ في أساسياتِ التصويرِ، تقنياتِ الإضاءةِ، واستخدامِ برامجِ (Adobe).

مع الوقتِ، توسَّع نطاقُ عملِها ليشملَ تصويرَ الفعالياتِ، العروضَ المسرحيةَ، الأعراسَ، المؤتمراتِ، والشخصياتِ العامةِ، مع تركيزٍ خاصٍّ على التوثيقِ الإنسانيِّ للشخصياتِ.

ترى فاطمةُ أن الاستمراريةَ في التعلمِ ومواكبةَ التحديثاتِ التقنيةِ عنصرانِ أساسيانِ في مسيرتِها المهنيةِ.

UAHR AR.

UAHR En.

مواقع التواصل الاجتماعي

العدد 3 يونيو 2025
مجلة فصلية تصدر عن جمعية الاتحاد لحقوق الإنسان